

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٥)

محاضرات في نشوء الفكرة القومية

ابو خلدون ساطع الحصري



محـــاضـرات

في نشوء الفكرة القومية

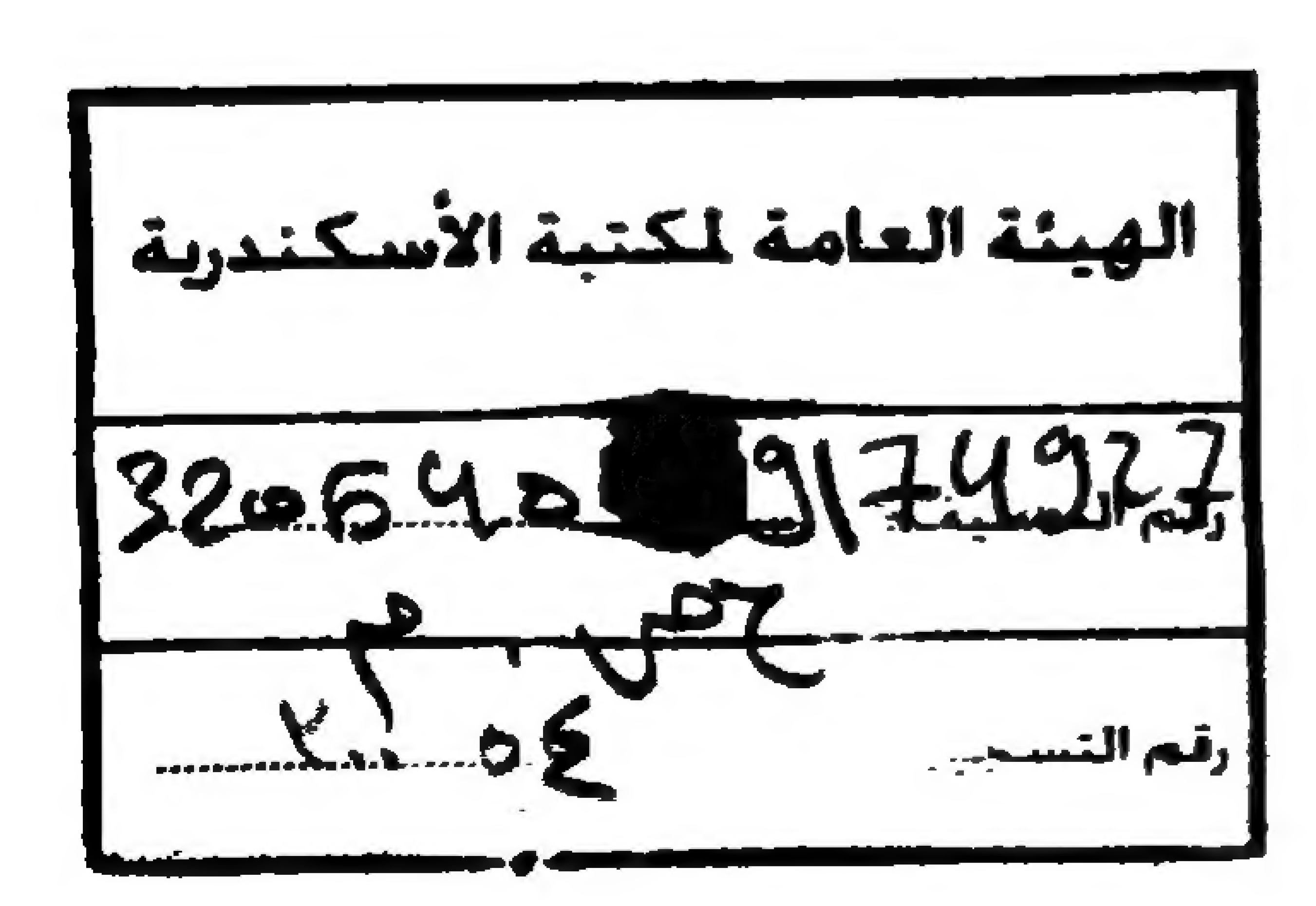


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٥)

محاضرات
في نشوء الفكرة القومية



ابو خلدون ساطع الحصري

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

طبعة خاصة(*)

الطبعة الاولى : بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥
الطبعة الثانية : بيروت: تموز/ يوليو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١ وهو يمثل مجموعة محاضرات القيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة بدعوة من كلية الآداب سنة ١٩٤٨ .

المحتويـــات

المحاضرة الخامسة :

المحاضرة السادسة :

المحاضرة الأولى(*)

نظرة عامة إلى نشوء الفكرة القومية
والانقلابات السياسية التي نجمت عنها في أوروبا
(منذ اوائل القرن التاسع عشر)

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/١/١٧

- ١ -

من المعلوم أن « مؤتمر فينا » المشهور انعقد سنة ١٨١٥ ، بغية إعادة تنظيم أوروبا ، بعد انتهاء الأعاصير التي أثارتها والانقلابات التي أوجدتها الحروب النابوليونية الطويلة .

وقد قرر المؤتمر المذكور التمسك بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية » ، ووضع خارطة سياسية جديدة لمعظم القارة الأوروبية ، عملا بهذا المبدأ .

غير أن هذه المقررات والتنظيمات لم تضمن للبلاد المذكورة « الاستقرار السياسي » الذي كان ينشده المؤتمرون . وقد طرأ على أوضاع أوروبا السياسية ـ منذ مؤتمر فينا ـ من التطورات والانقلابات ما لم يسجل التاريخ مثيلاً لها ، في أي عهد من العهود الغابرة .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد مؤتمر فينا ، وقارنّاها بالخارطة السياسية التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، وجدنا بين الخارطتين إختلافاً كبيراً جداً ، ورأينا أن هذا الاختلاف بلغ في بعض النواحي حداً يقرب من التعاكس والتضاد .

فإننا نجد ـ مثلاً ـ أن القسم الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية كان ملوناً في الخارطة الأولى بلون واحد ، يدل على مملكة واسعة الأرجاء ـ هي السلطنة

العثمانية ـ ، تمتد من جبال الكاربات وسهول المجر وسواحل الأدرياتيك إلى البحرين الأسود والأبيض ، وتشمل جميع جزر بحر الأيجة ، في حين أننا نجد في الخارطة الثانية مكان هذا اللون الواحد ، ستة ألوان مختلفة ، جعلت هذا القسم من الخارطة شبيهاً بقطعة زخرفية غريبة التخطيط والتلوين ، تدل على الدول العديدة التي قامت مقام تلك السلطنة العظيمة .

وبعكس ذلك ، نجد أن القسم الغربي الوسطي من القارة الأوروبية كان ـ في الخارطة الأولى ـ ملوناً بعشرات من الألوان المختلفة ، جعلت هذا القسم شبيهاً بالفسيفساء ، في حين أننا نجد في الخارطة الثانية ، مكان هذه القطعة المفسفسة ، لوناً واحداً ، يدل على إمبراطورية عظيمة وهي ألمانيا التي تكونت من اتحاد تلك الدول الكثيرة .

إننا نشاهد بين الخارطتين فروقاً مماثلة لما ذكرناه آنفاً في وسط القارة وفي جنوبها الوسطي أيضاً : مكان امبراطورية النمسا المنقرضة من جهة ، ومكان دولة إيطاليا القائمة من جهة أخرى .

إذن ، نحن أمام سلسلة طويلة من حوادث الاتحاد والانحلال ، والانفصال والانضمام ، والاستقلال والاندماج . . . حدثت خلال قرن واحد ، وغيّرت معالم أوروبا السياسية تغييراً كلياً .

فقد تكونت ـ خلال هذه المدة ـ دولتان كبيرتان ، هما ألمانيا وإيطاليا : قامت الأولى مقام الدويلات الألمانية الكثيرة التي كان عددها يزيد على الثلاثمائة في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان لا يزال قريباً من الأربعين في أواسط القرن التاسع عشر ، وأما الثانية ، فقد قامت مقام ثمانية أقطار ودول ، كانت مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض ، عند إبرام معاهدة فينا .

وانحلت وانقرضت ـ خلال المدة المذكورة ـ دولتان عظيمتان ، هما الامبراطورية النمساوية ، والسلطنة العثمانية . فقد انقسمت أراضي الأولى بين سبع دول مختلفة . كما توزعت أراضي الثانية على ست دول جديدة (هذا بقطع النظر عن أراضيها الأسيوية والإفريقية التي تجزأت هي أيضاً إلى أقسام عديدة) .

ومن جهة أخرى ، قد تولدت دول عديدة ، على أساس الانفصال عن بعض الدول القديمة : فانفصلت بلجيكا عن هولندا ، والمجر عن النمسا ، والنرويج عن السويد ، وفنلندا عن روسيا ، وإيرلندا عن انكلترا . كما استقلت اليونان وبلغاريا ورومانيا وألبانيا عن الدولة العثمانية .

وفي الأخير تكونت ثلاث دول ، على أساس الانفصال من جهة والاتحاد من جهة أخرى : فقد تكونت يوغوسلافيا من أراضٍ كانت منقسمة بين الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية : كما تكونت تشيكوسلوفاكيا من أراضٍ كانت موزعة بين ألمانيا وروسيا والنمسا .

وعادت بولونيا إلى الحياة عن طريق « استقلال واتحاد » أجزائها الثلاثة ، التي كانت تحت سيطرة الدول الثلاث المذكورة .

ولم يبق خارجاً عن نطاق هذه التغيرات والانقلابات الأساسية في القارة الأوروبية الا قسمها الجنوبي الغربي من جهة ، وقسمها الشمالي الشرقي من جهة أخرى .

إن جميع هذه التحولات والانقلابات الدولية العظيمة ، قد تمت خلال قرن واحد ولا نعدو الحقيقة كثيراً ، إذا أنقصنا هذا العدد ، وقلنا خلال ستين سنة ، وذلك لأن التغيرات التي طرأت على خارطة أوروبا السياسية حتى سنة ١٨٦٠ كانت محدودة جداً فإنها انحصرت تقريباً في انفصال بلجيكا عن هولندا ، واستقلال قسم صغير من بلاد اليونان عن الدولة العثمانية ، وأما سائر التغيرات الهامة ، فقد حدثت بعد التاريخ المذكور بوجه عام . ولا حاجة إلى القول إن الفترة التي مضت بعد ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت أقل من ستين سنة .

ولذلك ، لا نكون من المغالين أبداً إذا قلنا : ان التغيرات والانقلابات السياسية الخطيرة التي ذكرناها آنفاً ، قد تمت بسرعة خارقة للعادة ، في مدة ستة عقود من السنين تقريباً .

وأما العامل الأساسي الذي أنتج هذه التحولات السياسية الخطيرة بهذه السرعة الخارقة ، فكان « نشوء الفكرة القومية » ، وتغلغلها في نفوس الشعوب ، تغلغلاً جعلها من القوى « المؤثرة » و « المبادىء الفعالة » في تكوين الدول وتوجيه السياسة الدولية .

وتتلخص هذه الفكرة ـ من حيث الأساس ـ في وجوب « تأسيس الدول على أساس القوميات » . لأن كل أمة من الأمم تكوّن « عضوية اجتماعية طبيعية » ، ذات كيان معنوي خاص ، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها ، دون أن تخضع لمشيئة أمة أخرى ، وأن تؤسس « دولة خاصة بها » مستقلة ومنفصلة عن غيرها .

نشأت هذه الفكرة ـ وأخذت تتغلغل في النفوس ـ في أوائل القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت معظم الدول القائمة في أوروبا مؤسسة على أسس

تختلف عن مقتضيات « مبدأ القوميات » اختلافاً كلياً : إذ كان هناك دول كثيرة ، تحكم كل واحدة منها أمماً عديدة ، كما كان هناك أمم عديدة توزعت كل واحدة منها بين دول كثيرة .

وعندما أخذت الفكرة الآنفة الذكر تنتشر بين الشعوب وتتغلغل في النفوس ، وأصبحت من المبادىء والمعتقدات الفعالة التي تدفع إلى العمل ، كان من الطبيعي أن تتزعزع وتتخلخل أركان الكثير من الدول القائمة ، وكان من الطبيعي أن تتغير وتتطور أوضاع معظم الدول وفق مقتضيات « الفكرة القومية » ومطالب « مبدأ القوميات » .

كان من الطبيعي أن تتفكك أوصال الدول المؤلفة من أمم متعددة ، وكان من الطبيعي ـ بعكس ذلك ـ أن تتحد أوصال الدول التي تنتسب إلى أمة واحدة .

وكان من الطبيعي ـ لهذه الأسباب كلها ـ أن تظهر على مسرح السياسة بعض الدول الجديدة ، وأن تزول من المسرح بعض الدول القديمة .

فأخذت السلطنة العثمانية ـ مثلاً ـ تنحل وتتفكك شيئاً فشيئاً ، إلى أن انقرضت تماماً . لأنها كانت تتألف من أمم عديدة ، لكل واحدة منها لغة خاصة وتاريخ خاص ، وعندما بدأت هذه الأمم تشعر بقوميتها ، صارت تنزع إلى الاستقلال ، وتكافح وتجاهد في سبيل الاستقلال ، إلى أن استطاعت أن تنفصل وتستقل عن السلطنة المذكورة .

وأخذت الدول الألمانية تتحد شيئاً فشيئاً ، إلى أن كونت دولة متحدة تماماً . لأنها كانت تنتسب إلى امة واحدة . ذات لغة واحدة ، وتاريخ مشترك . وعندما أخذت شعوب هذه الدول تشعر بالقومية الألمانية صارت تنزع إلى الاتحاد ، إلى أن استطاعت أن تكوّن دولة واحدة لأمة واحدة .

وانقرضت الامبراطورية النمساوية لأسباب تشبه أسباب انقراض الدولة العثمانية ، واتحدت إيطاليا تحت عوامل شبيهة بالعوامل التي أدت إلى اتحاد ألمانيا . وتكونت جميع الدول التي ذكرتها آنفاً ، تحت تأثير الفكرة القومية ومبدأ القوميات .

ولهذه الأسباب ، اتفق المؤرخون والكتاب على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات » .

قلت ، خلال حديثي هذا ، إن هذه الانقلابات السياسية الخطيرة قد حدثت بتأثير « الفكرة القومية » . إن قولي هذا قد يبدو غريباً في الوهلة الأولى . لأنه ـ من المعلوم ـ أن هذه الانقلابات اقترنت بحروب كثيرة ، وذلك قد يحمل على الظن بأن الانقلابات المذكورة حدثت من جراء تلك الحروب .

غير أن قليلاً من التعمق في درس الوقائع لا يترك مجالاً للشك في أن هذا الظن وهم خاطىء تماماً ، وأن هذه الحروب لم تكن من الأسباب الموجبة للانقلابات التي ذكرتها آنفاً ، بل كانت من الوسائل المسهلة لها . وأما الدافع الأصلي لها فكان نشوء الفكرة القومية . وانتشارها بين الشعوب ، وتغلغلها في النفوس ، كما قلت ذلك سابقاً .

في الواقع ، إن وحدة ألمانيا لم تقم إلا بعد حرب السبعين ، غير أنه يجب أن لا يغرب عن البال ، إنّ الحرب المذكورة لم تنشب بين الدول الألمانية . إنما نشبت بين بروسيا وفرنسا . وإذا كانت هذه الحرب ، قد ساعدت على اتحاد ألمانيا ، إنما ساعدتها من جراء المكانة المعنوية التي خلعتها على بروسيا ، لأن هذه المكانة سهلت اتفاق جميع الدول الألمانية على الاعتراف بزعامتها ، وحملت جميع الملوك والأمراء في تلك الدول على الالتفاف حول ملكها ، وعلى انتخابه امبراطوراً على ألمانيا . فلا مجال للشك إذن في أن العامل الأصلي في هذا الاتحاد ، كان انتشار الفكرة القومية واختمارها في النفوس ، منذ عدة عقود من السنين .

إن تغلغل هذه الفكرة وهذه النزعة في نفوس الشعوب الألمانية ، هو الذي أوجد التيار القوي العميق الذي جرف الدول الألمانية ورؤساءها جرفاً . . .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية : أن الاتحاد الذي حدث بعد حرب السبعين كان اتحاداً ناقصاً ، لأنه أسس الامبراطورية الألمانية على أسس «فدرالية» وأما وحدة المانيا الحقيقية الكاملة ، فقد تمت بعد انكسارها في الحرب العالمية الأولى .

إن درس سائر الوقائع التي ذكرناها آنفاً ، يوصلنا إلى نتائج مماثلة لهذه ، ويبرهن لنا على أن الحروب لم تكن من العوامل الأصلية في هذه الانقلابات فيحق لنا أن نكرر القول بدون تردد : ان الانقلابات الخطيرة التي شرحتها آنفاً حدثت من جراء نشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس ، وتخمرها تخمراً طويلاً .

- ٢ -

بعد أن تأكدنا من هذه الحقيقة ، يجدر بنا أن نتساءل لماذا لم تنشأ هذه الفكرة إلا في القرن التاسع عشر ؟ لماذا لم يسيطر هذا المبدأ على السياسة الدولية قبل القرن المذكور ؟

إن جواب هذين السؤالين يتجلى لنا بوضوح تام ، من بين العقائد والتقاليد السياسية والاجتماعية التي كانت راسخة في النفوس ، قبل القرن التاسع عشر :

كان مفهوم الدولة عندئذ مرتبطاً بمفهوم « الملك » تمام الارتباط ، ومنفصلاً عن مفهوم « الأمة » كل الانفصال .

كانت الدولة ـ قبلاً ـ بمثابة « مملكة » بكل معنى الكلمة : إنها كانت تتمثل بشخص الملك وحده ، وتعتبر ملكاً له ، فتخضع لمشيئته ، خضوعاً مطلقاً ، لا يقيده أيّ قيد .

كلنا نعلم الكلمة التي اشتهرت عن لسان لويس الرابع عشر ـ ملك فرنسا المفخم « الدولة ، أنا !! » . غير أنه يجب أن نعلم في الوقت نفسه أن هذه الكلمة لم تكن ـ في حقيقة الأمر ـ خاصة بالملك المشار إليه وحده ، بل كانت بمثابة « لسان حال » ملوك أوروبا بأجمعهم . إنها لم تكن صحيحة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية وحدها ، بل أنها كانت صحيحة بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية بأسرها .

كان يحق للملوك أن يتصرفوا بمملكتهم تصرفاً مطلقاً ، كما يتصرف الأفراد بالأراضي والعقارات التي يملكونها .

وكان يحق للملوك أن يبيعوا أو يهدوا بعض المقاطعات من مملكتهم إلى ملوك آخرين ، أو أن يبادلوها بمقاطعات تابعة إلى ممالك أخرى .

وكانت المقاطعات تخضع لقوانين الأرث وأنظمة الصداق أيضاً ، وفقاً للتقاليد الموروثة من القرون الوسطى . ولذلك كثيراً ما كانت تنتقل المدن والبلاد من مملكة إلى أخرى ، ومن حكم إلى آخر ، تبعاً لظروف زواج الملوك وشروط وراثتهم .

وكثيراً ما كانت الممالك تتوسع أو تتقلص ، ينضم بعضها إلى بعض أو ينفصل بعضها عن بعض ، حسب أهواء الملوك أو رغباتهم ، ومن جراء تغير أحوالهم الشخصية ، بين زواج ، وتوارث ووفاة . . .

كل ذلك ، علاوة على الحقوق التي كانوا يكتسبونها ، عن طريق القوة والغلبة ، بفضل الحروب والمعاهدات .

وأما الشعوب ، فكانت من العناصر المهملة التي لا شأن لها في جميع هذه الأمور . لأنها كانت تعتبر من رعايا المملكة ، أيا كان صاحبها ومالكها . وكان عليها أن تطيع أوامر الملك ، مهما كان نوعها . وخلاصة القول : كانت الشعوب محرومة من حق النقض أو الإبرام في شؤون الملك والسياسة ، بوجه عام .

وكانت جميع شعوب المملكة تتساوى في هذه التبعية والرعوية . فما كان يوجد بينها شعب حاكم وشعوب محكومة . في الواقع ان بعض الشعوب كانت تستفيد من

أوضاع الملك أكثر من غيرها ، وذلك من جراء انتساب الملك إليها ، أو قيام العاصمة في كنفها . غير أن كل ذلك كان يحدث بطبيعة الحال ، دون أن يقصده أحد ، وربما دون أن ينتبه إليه أحد . فالحكم كل الحكم ، كان بيد الملك أولاً ، وبيد من يوليه ثقته من أتباعه ومقربيه ثانياً .

إن هذه الأحوال الاجتماعية والسياسية لم تكن من وضع رجال الفقه والقانون ، بل كانت من نتائج الوقائع التاريخية التي سبقت تكوين الدول الأوروبية ، والاعتقادات الدينية التي انتشرت بين الناس واستقرت في النفوس منذ قرون عديدة . وكان الناس يعتقدون « ان الملوك يحكمون البلاد بتفويض وتخويل من الله ، ويستمدون حقوقهم وسلطانهم من مشيئة الله » ، ولذلك كانوا يسلمون بأنه يترتب على جميع رعايا الدولة أن يطيعوا أوامر الملك ، كما يطيعون أوامر الله .

وكان هذا الاعتقاد قد انتشر بين الناس وتغلغل في النفوس ، وأصبح من المبادىء العامة التي يتولى رجال الدين تلقينها في المعابد ، خلال مختلف التعاليم والطقوس .

ولكي أبين لكم قوة هذه التلقينات الدينية وشدتها ، سأقرأ عليكم بعض الفقرات المقتبسة من كتاب ديني مطبوع في باريس سنة ١٨٠٨ : هذا الكتاب من نوع كتب « علم الحال المسيحي » التي تعرف باسم الـ « كاتيشيزم » . وقد وضع للاستعمال في الكنائس الكاثوليكية في جميع أنحاء « الامبراطورية الفرنسية » ، وهو مرتب على طريقة السؤال والجواب ، كما هو معتاد ومتعارف عليه في أمثال هذه الكتب الدينية .

عندما نتصفح هذا الكتاب نجد بين الأسئلة التي يتضمنها ، سؤالاً هاماً يتعلق بهذا الموضوع :

« ما هي واجبات المسيحيين نحو الأمراء الذين يحكمونهم ؟ وما هي على وجه أخص واجباتنا نحن ، نحو امبراطورنا نابليون الأول » ؟

يلي ذلك جواب طويل ، يذكر هذه الواجبات بالتفصيل . ثم يأتي سؤال آخر ، يعقبه جواب حاسم بليغ :

« لماذا فرضت علينا كل هذه الواجبات » ؟

« لأن الله الذي يخلق الممالك ويوزعها كما يشاء ، أغدق على امبراطورنا خصالاً ومزايا كثيرة ، ونصّبه سلطاناً علينا ، وجعله وكيلاً لقدرته ، وصورة له على الأرض . ولهذا السبب كان تقديم الاحترام والخدمة إلى امبراطورنا بمثابة تقديم الخدمة والاحترام إلى الله نفسه . . . » .

هذا ، ونفهم من الأسئلة والأجوبة التي تلي ذلك :

« أن الذين يقصرون في أداء واجباتهم نحو الامبراطور ، يكونوا ـ على رأي الحواري القديس بولس ـ قد خرجوا على النظام الذي أسسه الله ، فيستحقون لذلك اللعنة الأبدية » .

وبعد ذلك كله ، نجد في الكتاب سؤالاً وجواباً يوسعان أمر « التفويض الإلهي » توسيعاً كبيراً ، ويجعلانه يشمل ورثة الملوك وأولياء العهد أيضاً :

« هذه الواجبات ، هل تربطنا نحو ورثته الشرعيين أيضاً » ؟

« نعم ، لا شك في ذلك ، لأننا نقرأ في الكتاب المقدس بأن الله ، فاطر الأرض والسماء ، يعطي السلطان ـ بفضل مشيئته ورحمته ـ ليس إلى شخص الملك نفسه فحسب ، بل إلى أسرته أيضاً . . » .

لاحظوا أن هذا الكتاب الديني موضوع ومطبوع في عهد امبراطورية نابليون . يعني : بعد أن كانت قد عصفت في أجواء فرنسا عواصف الثورة الكبرى ، التي هدمت صرح الملكية ، وأطاحت برأسي الملك والملكة ، مع رؤوس الآلاف من الكبار والنبلاء . وتصوروا ـ بناء على ذلك ـ كم كان شديداً تأثير هذا الاعتقاد القديم في النفوس ، قبل حدوث تلك الثورة التي أثارت مطامح الشعب واندفاعاته ، وأصدرت منشور حقوق الإنسان !

من البديهي أنّ « فكرة حقوق القوميات » التي ذكرتها ووصفتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تنشأ وتترعرع في جو مشبع بمثل هذه المواعظ والاعتقادات الدينية .

ولكنه ، من البديهي أيضاً أن أمثال هذه الاعتقادات كان محكوماً عليها بالزوال السريع . لأنها ما كان يمكن أن تبقى مسيطرة على العقول ، بعد أنطلاق النفوس من عقال التقاليد القديمة ، وسلوكها سبل البحث المنطقي والتفكير الحر .

كان من الطبيعي أن يدرك المفكرون ما في هذا الاعتقاد من ضلال وتضليل ، وأن يتوصلوا في آخر الأمر إلى نظرية « الحق الطبيعي » المنبثق من الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وكان من الطبيعي أن يقولوا ـ بناء على هذه النظرية ـ « إن مصدر جميع السلطات هو الشعب » . وكان من الطبيعي أن تجد هذه الآراء والنظريات هوى في نفوس الناس ، وتنتشر بينهم انتشار النار في الهشيم .

وهذا ما حدث فعلا ، منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وهذا ما سبّب حدوث الثورة الفرنسية الكبرى ، وثورات الحرية التي أخذت تتوالى في سائر أنحاء أوروبا ، في أوقات مختلفة وبأشكال شتى .

ولكن هذا المبدأ ـ الذي يرجع جميع السلطات إلى الشعب ـ كان يحتوي بذور مبدأ خطير آخر ، هو مبدأ « حقوق القوميات » لأنه ، بعد التسليم بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات ، كان من الطبيعي أن يتبادر إلى الأذهان سلسلة أسئلة هامة : ما هو الشعب ؟ وممن يتألف ؟ وكيف يظهر مشيئته ؟ وبأية طريقة يستعمل سلطانه ؟

ذلك لأن معظم الدول القائمة عندئذ كانت بعيدة عن التجانس من الوجهة القومية . بل إنها كانت مؤلفة من شعوب وأمم عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بكثير من الخصائص الهامة والنزعات الخاصة .

وعندما انفسح أمام جميع أفراد الشعب ، مجال التفكير والنظر في أمور البلاد ومصالح المجتمع ، كان من الطبيعي أن تعمل هذه النزعات الخاصة عملها وتجعل الناس يشعرون باختلاف الأمم التي ينتسبون إليها ، على الرغم من وحدة الدولة التي يتبعونها . وكان من الطبيعي أن تتولد ـ من جراء ذلك مسائل خطيرة . مثل قضايا « شعب الأكثرية وشعوب الأقلية » و« الأمة الحاكمة والأمم المحكومة » . وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله إلى تقرير مبدأ « حقوق القوميات » : يحق لكل أمة من الأمم أن لا تخضع لحكم أمة أخرى ، وأن تؤلف دولة خاصة بها ، تكون فيها مصدر السلطات بأجمعها ، فلا تصبح ضحية تحكّم جماعة غريبة عنها .

ولذلك أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص . وتنزع إلى تقوية هذا الكيان . فصارت لا تعبأ كثيراً بالحدود السياسية التي تفصل الدول القائمة بعضها عن بعض ، بل أخذت تسعى ـ تارة ـ إلى الانفصال عن الدولة التي تحكمها ، لتأليف دولة مستقلة عنها ، وتعمل ـ طوراً ـ للاتحاد مع فروعها المنتسبة إلى دول أخرى ، لتكوين دولة موحدة تجمع شمل الأمة بأجمعها .

وهذا ما أوجب الانقلابات السياسية الخطيرة التي شرحتها آنفاً .

ـ ٣ ـ

إن تأثير نظرية « حق القوميات » في الأوضاع السياسية والدولية ، ظهرت شيئاً فشيئاً ، وفي مملكة بعد أخرى . واستوقفت أنظار الكثيرين من الكتاب والمفكرين ، خلال سيرها واختمارها .

وكان البعض منهم يستبشر بها ، والبعض منهم يتوجس خيفة منها ؛ والبعض يدعو إليها ، والبعض يناهضها ، وكل ذلك حسب ما كان يتوقع منها لبلاده من المنافع أو الأضرار .

وقد نشر ـ الكاتب البلجيكي المشهور « إميل لافلاي » ـ سنة ١٨٦٨ ـ مقالا عن ذلك ، قال فيه :

« إني أقف ذاهلا ومدهوشاً ، عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس » .

وكتب المفكر الشهير « أرنست رينان » يقول : « أنا أرجح كثيراً « حقوق الملوك الشرعية » اللطيفة ، على الحقوق التي تستمد قوتها من مبدأ حقوق القوميات » .

وكان البعض يحبذون هذا المبدأ بالنسبة إلى بعض البلاد ، ويستنكرونه بالنسبة إلى بلاد أخرى ، وذلك تبعاً لمنافع بلادهم منها . وكان عدد كبير من مفكري فرنسا ـ مثلاً ـ يروجون المبدأ بالنسبة إلى إيطاليا ، ولكنهم يكافحونه بالنسبة إلى ألمانيا . وكان السياسي المشهور « تيار » يصرح بأن أهم أسباب حنقه على الوحدة الإيطالية هو اعتقاده بأنها « ستكون سابقة ـ وقدوة ـ لوحدة ألمانيا » .

وعندما رأى أن ألمانيا سائرة في طريق الاتحاد . أخذ يحدد لها الخطط . محاولا توجيهها الاتجاه الذي تقتضيه مصالح فرنسا ، تحت ستار « المصالح الأوروبية والمنافع البشرية » . وقد قال في خطاب ألقاه في المجلس النيابي سنة ١٨٦٦ :«إني أرجو من ساسة الألمان أن يدركوا أن مصالح أوروبا تقضي بأن تبقى ألمانيا مؤلفة من دول مستقلة ، على ان ترتبط بعضها ببعض على نظام فدرالي . . . » .

ولكن ، للطبيعة أحكام ، لا تخضع لمشيئة الأشخاص ، ولا تتأثر من الدعايات التي تقوم لها أو عليها . وللطبيعة الاجتماعية أيضاً سنن تسير عليها غير آبهة بالأضرار أو المنافع التي تنجم عنها .

ولذلك سارت فكرة ، « حقوق القوميات » سيرها الطبيعي ، ووصلت إلى نتائجها المحتومة ، وأعادت بناء الدول الأوروبية ، على أسس جديدة ، تختلف عن أسسها القديمة اختلافاً كلياً .

ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد . أن نشوء فكرة « حقوق القوميات » لم يجر في كل البلاد على وتيرة واحدة . بل إنه جرى في مختلف البلاد على أنماط متنوعة . اختلفت باختلاف الأحوال السياسية ، والأطوار الاجتماعية ، والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها .

وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الأوروبية نجد أنفسنا أمام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

وأنا أرى من المفيد أن أشير هنا إلى أبرز هذه النماذج ، لإعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها :

(أ) كانت الأمة الألمانية تتمتع بأدب راق وثقافة عالية ، ومع هذا كانت مجزأة إلى دول ودويلات كثيرة . ولكن هذه الدول والدويلات كانت مستقلة تماماً . فالمشكلة القائمة أمام ألمانيا ، كانت تنحصر في قضية الاتحاد وحدها . وأما الموانع التي تحول دون اتحاد هذه الدول والدويلات فكانت تتأتى ـ في الدرجة الأولى ـ من أنانية الملوك والأمراء ، وتمسكهم بالامتيازات التي كانوا يتمتعون بها . فالحركات القومية في ألمانيا قامت على أساس ضمان تعاون الدول الألمانية ، وتفاهم ملوكها وأمرائها .

(ب) وأما في إيطاليا ، فالأمر كان يختلف عن ذلك اختلافاً بيناً : فإن إيطاليا أيضاً كانت تتمتع بأدب راق ، وثقافة لا بأس بها ، ومع هذا كانت منقسمة إلى أقطار عديدة ، منفصلة بعضها عن بعض من الوجهة السياسية . غير أن بعض هذه الأقطار كانت تابعة لدول أجنبية ، وبعضها في حالة دولة مستقلة . فالحركات القومية في إيطاليا قامت على أساس تخليص الأقطار من سيطرة الأجنبي من جهة ، وتوحيد الدول المستقلة تحت تاج واحد من جهة أخرى .

(ج) وأما في بلاد اليونان ، فكان الأمر يختلف عن هذين النموذجين في وقت واحد : فإن الشعب اليوناني كان قد أضاع استقلاله السياسي تماما ، وكان قد ظل تحت حكم السلطنة العثمانية قروناً عديدة ، ولم يبق له شيء من خصائصه الأصلية غير لغته الخاصة ومذهبه الأرثوذكسي . فنشأت الفكرة القومية في بلاد اليونان على أساس تذكير التاريخ ، وإثارة الحماس الديني في ظل الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت حافظت على كيانها الخاص محافظة تامة .

(د) أما في بلغاريا، فكانت الأمور تختلف عن كل ما سبق اختلافاً كبيراً . فإن الأمة البلغارية كانت أضاعت استقلالها تماماً ، وكانت دخلت بأجمعها تحت حكم السلطنة العثمانية . وفضلا عن ذلك كانت ارثوذوكسية المذهب ، فكانت تابعة إلى الكنيسة اليونانية . وهذه الكنيسة كانت تعمل على نشر اللغة اليونانية بين الشعب البلغاري بوسائل شتى . فالفكرة القومية في بلغاريا ، نشأت على أساس إحياء اللغة البلغارية والتذكير بالتاريخ البلغاري ، ثم الاستقلال عن الكنيسة اليونانية أولا ، وعن الدولة العثمانية ثانيا .

(هـ) وأما عند الأتراك ، فالأمور كانت أكثر تعقيداً من جميع النماذج التي ذكرناها آنفاً . لأن الشعب التركي كان العنصر الحاكم في دولة إسلامية كبيرة . تجمع

بين السلطنة والخلافة . فالشعور القومي عندهم ظل تابعاً إلى الشعور الديني مدة طويلة . وذلك أوجد بعض الحالات الخاصة ، التي حملت القوم على معالجة الأمور بأساليب ووسائل خاصة . وكان أهم هذه الوسائل إصلاح اللغة والأدب بنظرات قومية بحتة ، وإعادة النظر في مباحث التاريخ على أساس تبعيدها من النظرات الدينية ، وإيجاد تاريخ تركي جديد ، يثير في النفوس حس الغرور والمباهاة بأمجاد الأجداد . . . .

إني لن أسترسل في استعراض جميع أنواع الحركات القومية بالتفصيل . بل سأكتفي بسرد أهم النماذج وأهم الصفات المميزة . وسأتوسع بوجه خاص في وصف الحركات التي قامت أولاً في ألمانيا ، ثم في بلاد البلقان، ثم بين الأتراك . وسأختم هذه المحاضرات ، باستعراض الحركات القومية التي قامت في البلاد العربية . أولا : حتى الحرب العالمية الأولى ، وثانياً : بعد الحرب المذكورة .

- ٤ -

إني تكلمت إلى الآن عن « الفكرة القومية » وعن « مبدأ القوميات » وعن « حقوق القوميات » ، على وجه الإجمال . وسأتكلم في المحاضرات القادمة عن نشوء هذه الفكرة ، وعمل هذا المبدأ في بعض البلاد على وجه التفصيل .

ولكني أرى من المفيد ، أن ألقي من الآن نظرة عجلى على عناصر القومية وعواملها أيضاً : ما هي العناصر التي تتكون منها القومية وتتألف منها الأمة ؟

إن أول ما يخطر على البال في هذا الصدد : هو وحدة الأصل والمنشأ .

يظن الناس عادة أن كل أمة من الأمم ، تنحدر من أصل واحد ، ويزعمون أن جميع أفراد الأمة الواحدة يكونون بمثابة الأشقاء الذين ينحدرون من صلب أب واحد .

غير أن هذا الظن لا يستند إلى أساس صحيح . لأن جميع الأبحاث العلمية ـ المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان ـ لا تترك مجالا للشك في أنه لا توجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد حقيقة .

ونستطيع أن نقول ، بكل جزم وتأكيد : أن وحدة الأصل والدم ، في أية أمة من الأمم ، إنما هي من الأوهام التي استولت على العقول والأذهان ، من غير أن تستند إلى برهان .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نلاحظ ، أن الاعتقاد بوحدة الأصل ، يعمل عملاً هاماً

في النفوس ، ولو كان مخالفاً للحقيقة والواقع ، والشعور بالقرابة يؤثر في النفوس تأثيراً شديداً . ولو كانت هذه القرابة غير حقيقية .

وأما أهم العوامل التي تدفع إلى الاعتقاد بوحدة الأصل وإلى الشعور بالقرابة في الشعوب ، فهي وحدة اللغة والاشتراك في التاريخ .

فإن اللغة ، هي أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس . لأن اللغة ، هي : أولا ، واسطة التفاهم بين الناس ، وثانياً ، آلة التفكير عند الفرد ، وثالثاً واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء ، ومن الأسلاف إلى الأخلاف .

ولهذا نجد أن وحدة اللغة توجد نوعا من الوحدة في الشعور والتفكير ، وتربط الأفراد بسلسلة طويلة ومعقدة من الروابط الفكرية والعاطفية ، وتكون أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات .

وبما أن اللغات تختلف من قوم إلى قوم ، فمن الطبيعي أن مجموع الأفراد الذين يشتركون في اللغة ، يتقاربون ويتماثلون ويتعاطفون أكثر من غيرهم ، فيؤلفون بذلك أمة متميزة عن الأخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : ان الأمم يتميز بعضها عن بعض . في الدرجة الأولى ، بلغاتها ، وأن حياة الأمم تقوم - قبل كل شيء - على لغاتها . وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أخرى ، تكون قد فقدت الحياة ، واندمجت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة .

ولا نغالي إذا قلنا : ان اللغة هي روح الأمة وحياتها ، وانها بمثابة محور القومية وعمودها ، وهي أهم مقوماتها ومشخصاتها .

وأما التاريخ ، فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها ، فإن كل أمة من الأمم ، إنما تشعر بذاتها ، وتتعرف إلى شخصيتها ، بواسطة تاريخها الخاص .

ونستطيع أن نقول : ان الذكريات التاريخية تقرّب النفوس وتوجد بينها نوعاً من القرابة المعنوية .

والأمة المحكومة التي تنسى تاريخها الخاص ، تكون قد فقدت شعورها ووعيها ، وهذا الشعور وهذا الوعي لا يعودان إليها ، إلا عندما تتذكر ذلك التاريخ وتعود إليه .

ولهذا السبب ، نجد أن الأمم المستولية والحاكمة ، تعمد قبل كل شيء إلى

مكافحة تاريخ الأمة المحكومة ، وتبذل ما استطاعت من الجهود لإقصاء ذلك التاريخ من الأذهان .

وأما اليقظات القومية ـ بعد عهود الحكم الأجنبي ، ـ فتبدأ عادة ، بعكس ذلك ، بتذكر التاريخ القومي ، وبالاهتمام به اهتماماً خاصاً .

ويتبين من كل ما تقدم ، أن اللغة والتاريخ هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات . ونستطيع أن نقول : إن اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها ، والتاريخ بمثابة وعي الأمة وشعورها . والأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها ، وأصبحت في حالة السبات ، وإن لم تفقد الحياة ، وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها ، بالعودة إلى تاريخها القومي ، وبالاهتمام به اهتماماً فعلياً .

ولكن الأمة إذا ما فقدت لغتها ، تكون عندئذ قد فقدت الحياة ، ودخلت في عداد الأموات .

إن هذه الحقائق ستظهر بوضوح أكبر ، عندما نتتبع في المحاضرات القادمة ، صفحات نشوء الفكرة القومية عند مختلف الأقوام .

كلمة ختامية

وقبل أن أختم هذه النظرات العامة في هذه المحاضرة التمهيدية ، أود أن أشير إلى فكرة خاطئة ، أخذت تنتشر في بعض المحافل الفكرية وتجد آذاناً صاغية عند بعض الشبان :

يتوهم البعض أن فكرة « حقوق القوميات » قد انتهت من عملها في هذا القرن ، ودخلت في أغوار التاريخ . والعالم الآن قد تعدى مرحلة « التنظيم القومي » ، ووصل إلى مرحلة « التكتل الدولي والأممي » . يقول ذلك عدد كبير من المفكرين الأوروبيين ، ويأخذ عنهم هذا القول ـ على علاته ـ عدد غير قليل من الكتاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية .

لا شك في أن هذا القول يوافق الحقيقة بالنسبة إلى أغلب البلاد الأوروبية ، لأن الفكرة القومية هناك أتمت نشوءها ، وحققت مطالبها ، ووصلت إلى أقصى النتائج المتوقعة منها . فلم يبق أمامها هناك أي مجال لعمل آخر وتأثير جديد .

فإن تأثيراتها المتواصلة أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والإمبراطورية

النمساوية ، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية ، وخدمت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية ، مثل اليونان والبلغار ، واليوغوسلاف والهنغار . . . ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد ، بعد أن أصبحت دولها « قومية » ، وأممها « مستقلة ومتحدة » ، وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة .

ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص : لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية . ولا نغالي إذا قلنا : ان هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد . إنها لا تزال في بدء نشوئها ، وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال ، فلا يزال أمامها عمل طويل ، سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة ، في جميع أنحاء العالم العربي وبين جميع الشعوب العربية .

وأما « التكتل الدولي » الذي يشار إليه في هذا المقام ، فإنه لم يكن مخالفاً لمبدأ « استقلال القوميات » ، بل إنه جاء متمماً للمبدأ المذكور ، ومكملاً له : ذلك لأن الشعوب المنتسبة إلى أمة واحدة تستقل وتتحد ، وتكتسب كياناً سياسياً ، يحملها على تأليف « دولة قومية » .

والدول القومية التي تتكون على هذا المنوال تسعى إلى التكتل وفق ما تقتضيه مصالحها الأساسية.

وأما التكتل الذي قد يسعى إلى السير في اتجاه مخالف لما يقضيه مبدأ القوميات ، والذي قد يحاول أن يضم أجزاء الأمة الواحدة إلى كتل دولية مختلفة . . فإنه يكون تكتلا اصطناعياً ، لا يمكن أن يدوم طويلا ، بل يكون معرضاً إلى الانحلال ، عاجلا أو آجلا .

وأما القول بأن « عصر القوميات قد انتهى » نظراً لانتهاء أعماله وآثاره في أوروبا ، فيشبه قول من يذهب إلى أن موسم الأمطار انتهى من العالم ، نظراً لانتهائه في بعض الأقطار من الكرة الأرضية ! أو قول من يظن أن موسم نضوج الأثمار قد انتهى ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها ، متوهماً أن كل أنواع الأشجار تنضج في وقت واحد في جميع أقطار العالم !

ولذلك ، أكرر القول بأن « الفكرة القومية » لم تتم بعد مهمتها في هذه البلاد ، وإن كانت قد أتمتها في كثير من البلاد ، ولا شك في أنها ستؤدي مهمتها في هذه البلاد أيضاً ، عاجلاً أو آجلا .

إني سأتكلم عن تاريخ نشوء الفكرة القومية ، معتقداً بأن هذه الأبحاث التاريخية

ستلقي نوراً كشافاً على تفكيرنا السياسي ، وستساعدنا على التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل الفكرة القومية في البلاد العربية : وستسمح لنا بإصدار « حكم صحيح » على ما يجب أن يكون عليه سلوك الناشئة العربية إزاء الفكرة القومية .

وأظن أنني عندما أنتهي من استعراض هذه الأبحاث التاريخية ، سيقدر ذلك كل واحد من السامعين الكرام ، من تلقاء نفسه ، وسيصدر حكمه في هذا الباب دون أن ينتظر سماع حكمي فيه .

المحاضرة الثانية(*)

نشوء الفكرة القومية في ألمانيا
وتصادم النظريتين الفرنسية والألمانية
في تعريفها وتحديدها

(*) القيت هذه المحاضرة في ٢٤/١/١٩٤٨ .

- ١ -

إن تاريخ الوحدة الألمانية من أهم وأمتع صفحات التاريخ في القرون الأخيرة. لأن ألمانيا كانت - في العقد الأخير من القرن الثامن عشر - منقسمة إلى ٣٦٠ وحدة سياسية . مستقلاً بعضها عن بعض استقلالا مطلقاً . غير أن عدد هذه الوحدات السياسية ، أخذ يقل شيئاً فشيئاً . بسبب اتحاد واندماج بعضها ببعض : فقد نزل هذا العدد إلى ٢٤٨ سنة ١٨٠٣ . وإلى ٣٩ سنة ١٨١٥ ثم إلى ٢٥ سنة ١٨٧١ . إلا أن هذه الوحدات الأخيرة ، كونت في السنة المذكورة « دولة اتحادية » فدرالية ، وتنازلت لها عن جميع السلطات المتعلقة بجميع الشؤون العسكرية والخارجية .

هذا ، وعدد الدول المكونة لهذه الدولة الاتحادية أيضاً لم يبق على حاله ، بل إنه نزل إلى ١٧ سنة ١٩١٨ ، وفي الأخير - في سنة ١٩٢٣ - زالت هذه الوحدات الباقية أيضاً من الوجود - وتركت محلها إلى «الريخ الألماني» ، أعني إلى الدولة « الألمانية الموحدة » توحيداً تاماً .

ولا حاجة إلى القول ، بأن العامل الأصلي في هذه التحولات الكبيرة كان « نشوء الفكرة القومية » في ألمانيا ، وتغلب هذه الفكرة على « فكرة الدولة » القديمة الباقية من القرون الوسطى .

إنني سأستعرض اليوم أهم المراحل التي مرت بها فكرة القومية في البلاد الألمانية .

إن تاريخ الفكرة القومية في ألمانيا ، يبدأ بصورة واضحة ، بالحروب النابليونية .

كانت ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر في وضع غريب وشاذ جداً من الوجهة السياسية ، لأن معظم أقسامها كانت في حالة شبيهة بإقطاعيات القرون الوسطى : إنها كانت منقسمة إلى عدد كبير من الدول والدويلات والمدن الحرة . وكان الحكم يعود في بعضها إلى رؤساء دينيين وفي بعضها الآخر إلى رؤساء زمنيين ، وكان بين هؤلاء الرؤساء ، ملوك وأمراء ودوقات وغراندوقات ، وكان بجانب ذلك كله مدن حرة عديدة ، مستقلة في إدارة شؤونها متمتعة بسيادة تامة في أمورها الداخلية والخارجية . وكان عدد هذه الوحدات السياسية في أواخر القرن الثامن عشر يزيد على ٣٦٠ .

في الواقع ، كان هناك ما يسمى - بصورة رسمية - باسم « الإمبراطورية المقدسة » . ولكن هذه الإمبراطورية كانت بمثابة اسم بلا جسم ، لا تتمتع بأية سلطة حقيقية . فكانت كل واحدة من هذه الوحدات السياسية - الكبيرة والصغيرة - مستقلة في شؤونها استقلالا تاماً . فكان لكل واحدة منها حكومة خاصة وجيش خاص وقوانين خاصة . وإذا استثنينا من بينها « مملكة بروسيا » ، استطعنا أن نقول : إنها كانت في منتهى الضعف من جميع الوجوه السياسية والعسكرية .

ولكن . . مع ذلك . . كانت ألمانيا قد وصلت إلى مرتبة عالية جداً من التقدم والرقي في ميادين العلوم والفنون والآداب . وكان بين أبنائها أدباء عباقرة مثل شيللر وغوته ، وفلاسفة عظام ، مثل كانت وهيجل ، وعلماء مشهورون في كل فرع من فروع العلوم المختلفة مثل غوس وهومبولد وفرنر . وكان لها عدة جامعات راقية ، اشتهرت كل واحدة منها بعدد غير قليل من الأساتذة والمفكرين .

وخلاصة القول : كانت ألمانيا قوية وراقية وموحدة من حيث الثقافة ، على الرغم من كونها ضعيفة ومشتتة ومتأخرة من حيث السياسة .

وكان العلماء والأدباء والمفكرون قلما يلتفتون إلى الأوضاع السياسية ، وكثيراً ما كانوا يفكرون تفكيراً عالمياً ، ويسترسلون وراء أحلام الإنسانية ، حتى أن الفيلسوف العظيم « عمانوئيل كانت » كان كتب رسالة في « السلم الدائم ». أعلن فيها اعتقاده بأن الدول سترضخ إلى أحكام القوانين ، كما يرضخ الأفراد ، وزعم أن الحاجات الاقتصادية ستقضي على الحروب قضاءاً مبرماً .

هذه كانت حالة ألمانيا ، عندما قامت الثورة الكبرى في فرنسا .

وقد قوبلت أخبار هذه الثورة ، بحماس واستحسان ، في محافل المفكرين ، في

جميع أنحاء ألمانيا . لأنها بدت لهم كفاتحة عهد جديد في تاريخ البشرية ، سيضمن الحرية لجميع الأفراد ولجميع الأمم .

كان رجال الثورة يذيعون كل يوم خطباً رنانة ، تبشر العالم ببزوغ عهد أمثل وأكمل .

وقد أعلن هؤلاء سنة ١٧٩٠ أن فرنسا تتجرد من كل نزعة توسعية ، وأنها تعتبر حدودها الحالية ، حدوداً مقررة بالمقدرات الأزلية .

كما أنهم صرحوا سنة ١٧٩١ «أن الأمة الفرنسية لن تقدم على أية حرب ترمي إلى الفتح والتوسع، ولن تستعمل قواها ضد حرية أية أمة من الأمم».

وكان من الطبيعي أن تستقبل أمثال هذه التصريحات والإعلانات بالتحبيذ والتصفيق ، في جميع أنحاء ألمانيا ، وكان من الطبيعي أن تتقوى في نفوس مفكري الألمان « النزعة العالمية » ، التي كانوا يحملونها ، وحب الإنسانية الذي كانوا يدعون إليه .

غير أن الوقائع لم تلبث أن كذّبت هذه البيانات والتصريحات ، وخيبت الآمال التي كان علقها مفكرو الألمان ، على هذه الثورة : قبل أن تمضي سنة كاملة على التصريحات الأخيرة ، أخذت فرنسا تحشد الجيوش ، وبدأت تخوض غمار حروب طويلة .

في الواقع أن رجال الثورة أعلنوا في بادىء الأمر ، أن هذه ستكون من « الحروب التحريرية التي تخاصم الملوك ، لتضمن الحرية والسلام للشعوب ، وتخاصم القصور لتساعد الأكواخ » .

غير أن الحماس العسكري والحربي الذي دب في نفوس الفرنسيين ، لم يتأخر في توجيه هذه الحروب نحو التوسع والفتوح .

وقد صرح أحد رجال الثورة ـ سنة ١٧٩٥ ـ من منابر مجلس الثورة نفسها ، أنه « يحق للجمهورية الفرنسية ، بل يجب عليها ، أن تُلحق وتضم إليها البلاد التي تلائم مصالحها ، سواء أكان ذلك عن طريق الفتوحات ، أم عن طريق المفاوضات والمعاهدات » .

وبهذه الصورة استسلمت فرنسا الثورية إلى أطماع « الفتح والتوسع » استسلاماً علنياً . ومن المعلوم أن هذه الأطماع وصلت إلى حدها الأقصى بعد تتويج نابليون ، وتنصيبه إمبراطوراً على فرنسا .

ومما يلفت النظر ، أن ألمانيا صارت أولى أهداف هذه الأطماع وأشقى

ضحاياها . لأن انقسامها إلى دويلات كثيرة ، صغيرة وضعيفة ، سهل على نابليون أن يتغلب عليها ، وأن يتصرف في شؤونها كما شاءت أطماعه وأهواؤه .

بدأ نابليون اجراءاته في شؤون ألمانيا ، من الدول والدويلات الجنوبية المتصلة بنهر الراين ، وألحق قسما منها لفرنسا إلحاقاً مباشراً ، وكون من قسم آخر منها مملكة جديدة سماها باسم « مملكة وستفاليا » ونصب أخيه « جروم » ملكا عليها . ثم كون دولة اتحادية تجمع عددا غير قليل من الدويلات الألمانية ، سماها باسم « اتحاد الراين » ، وأعلن نفسه حامياً عليها . وبعد كل ذلك هجم على بروسيا نفسها ، ودحر جيوشها في موقعة « ينا » المشهورة ، ثم زحف إلى برلين واستولى عليها ، وأملى على ملك بروسيا ، ما شاء من الشروط : فصل من المملكة أكثر من نصف أراضيها ، وفرض عليها غرامة مالية باهظة ، ورقابة عسكرية قاسية . وبعد ذلك ، جعل ألمانيا الشمالية قاعدة للاستعدادات العسكرية التي كان يقوم بها لغزو روسيا ، وفضلا عن كل ذلك ، جند عدداً كبيراً من الألمان ، واستخدمهم في الحروب الروسية ، وقد بلغ عدد الألمان الذين جندهم واستخدمهم نابليون بهذه الصورة مئات الآلاف . وقد قدر الخبراء عدد الضحايا من هؤلاء الجنود بأكثر من مائة وخمسين ألفاً .

إن هذه الوقائع والكوارث ، كان من الطبيعي أن تولد رد فعل شديداً في نفوس الألمان : صار الكل يشعرون شعوراً واضحاً بأن هذه الرزايا كانت من نتائج « فقدان الوحدة القومية » و « ضعف الروح الوطنية » .

والمفكرون الذين كانوا يسيرون وراء المثل الإنسانية العليا ، ويفخرون بكونهم عالميين يسمون بشعورهم فوق الأوطان ، رأوا بأم أعينهم نتائج هذه النزعات ، وشاهدوا كيف أن الجنود الذين كانوا انسحبوا من أمام الجيوش الفرنسية ـ دون أن يحاولوا الدفاع عن أوطانهم ـ أرغموا فيما بعد على الانتظام في سلك الجيش الفرنسي ، وعلى الحرب تحت إمرة الفرنسيين ، خدمة لأطماع امبراطور فرنسا !

فكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الوقائع في نفوسهم تأثيراً عميقاً ، وأن تغير اتجاه نزعاتهم تغييراً سريعاً . ولهذا السبب تولد في نفوس الألمان ، تيار قوي جارف من الحماسة الوطنية المقرونة بالرغبة الملحة في الاتحاد .

وقد سرى هذا التيار في نفوس الجميع بسرعة كبيرة ، واستثار بوجه خاص همم رجال الفكر والسياسة ، ودفعهم إلى العمل عملا متواصلا في سبيل تخليص البلاد من ربقة فرنسا .

إن مركز هذه المساعي والحركات ومحورها الفعال كانت بروسيا . وقد اجتمع

فيها كبار رجال الفكر والأدب والسياسة من جميع أنحاء ألمانيا ، وتضافروا على خلق روح جديدة في البلاد .

اندفع الأدباء والشعراء ـ وعلى رأسهم آرنت وغور ـ يصورون الرزايا التي ألمت بالبلاد تصويراً مؤثراً ، ويلهبون روح الوطنية ، ويثيرون حب الاستقلال والاتحاد بأشعار حماسية جداً . ويقول مؤرخو الأدب الالماني إن التاريخ لم يشهد في دور من أدواره تدفق هذا القدر من الأدب الحماسي الوطني المثير للهمم والحافز إلى العمل !

واندفع كذلك المفكرون والمعلمون ، وعلى رأسهم فيخته المشهور ، إلى نشر الخطب والمقالات وإلقاء الدروس والمحاضرات ، لاستثارة روح التضحية ، وتقوية نزعة الاتحاد في النفوس .

ومن جهة أخرى ، أخذ رجال السياسة أيضاً ، يقدمون على إجراء إصلاحات إدارية واجتماعية ، لتهيئة السبل لحركات الوحدة والاستقلال . لأنهم اعتقدوا اعتقاداً جازماً بأن الناس لن ينزعوا إلى الاستقلال نزوعا قوياً ، ما لم يذوقوا طعم الحرية .

كانت القوانين المرعية في بروسيا ـ في ذلك التاريخ ـ تميز طبقات المجتمع بعضها عن بعض تمييزاً صريحاً فعلياً . فكانت ـ مثلا ـ تحرم الفلاحين ورجال الطبقة الوسطى من حق تملك أراضي النبلاء ، حتى عن طريق الشراء . كما أنها كانت تمنع النبلاء من ممارسة المهن ، مهما كان نوعها . وقد أدرك رجال الإصلاح ما في هذه الأحوال من المنافاة لمقتضيات الوحدة القومية ، فألغوا القوانين المذكورة ، واستعاضوا عنها بقوانين جديدة ، تزيل هذه القيود ، وتبيح لجميع أفراد الوطن حق امتلاك الاراضي وحق ممارسة المهن في وقت واحد ، وتجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ووطن واحد .

وبجانب أمثال هذه الإصلاحات والتنظيمات الإدارية والاجتماعية ، قام رجال الجيش أيضاً بتنظيم الحياة العسكرية على أسس جديدة تماماً .

كان نابليون اشترط على بروسيا ـ في معاهدة الصلح التي أملاها عليها ـ أن لا يزيد عدد أفراد جيشها عن ٤٢٠٠٠ جندياً . واحتفظ لنفسه بحق مراقبة الجيش المذكور للتأكد من مراعاة هذا الشرط . ولذلك بحث رجال الجيش ـ وعلى رأسهم « شارنهورست » و « غنايز ناو » ـ عن طرائق تضمن تدريب جميع المواطنين على الحياة العسكرية ، دون زيادة عدد أفراد الجيش عن المقدار المقرر في المعاهدة . فقرروا أن يتوصلوا إلى هذه الغاية عن طريق تقصير مدة التدريب العسكري والخدمة العسكرية الفعلية . ولهذا السبب ، أخذوا ـ من جهة ـ يهتمون بتعميم الرياضة البدنية بين

الشبيبة ، وابتدعوا ـ من جهة أخرى ـ أنظمة عسكرية بارعة ، واستطاعوا بهذه الصورة أن يعدوا جميع المواطنين للخدمة العسكرية إعداداً تاماً ، دون أن يخرجوا على أحكام المعاهدة التي كانت فرضت عليهم فرضاً .

وقد استمرت هذه الجهود والتدابير التنظيمية والإصلاحية بدون انقطاع مدة سبع سنوات ، وخلقت في بروسيا روحاً جديدة ، تختلف عن الروح التي كانت سائدة أيام « ينا » اختلافاً كلياً . حتى إذا ما بدأ نابليون يتراجع عن موسكو ، أقدمت بروسيا على التجنيد العام ، وكونت بغتة جيشاً كبيراً قوياً . انضم إلى جيوش الحلفاء ، وانتصر على الفرنسيين في معركة لا يسيك المشهورة ، ومحا بذلك العار الذي كان لحق بالجيش البروسي وبالأمة الالمانية في موقعة ينا .

وعندما عددت العوامل التي ساعدت على نهضة بروسيا بعد كبوتها ذكرت اسم فيخته . إن الخطب التي وجهها المفكر المشار إليه إلى الامة الألمانية ، قد أثرت في النفوس تأثيراً عميقاً جداً . وظلت توجه الشبيبة الألمانية عدة عقود من السنين . فصارت تعتبر من أهم عوامل ودوافع الوحدة الألمانية .

ولهذا السبب ، أرى من الضروري أن أتوسع قليلا في تلخيص هذه الخطب المشهورة :

كان فيخته أستاذاً للفلسفة في جامعة ينا ، قبل بدء الحوادث النابليونية . كان يبحث بوجه خاص في « مهمة رجال الفكر في المجتمع » وأخذ يجتمع مع الطلاب أيام الأحد ليتحدث إليهم في هذا الموضوع . غير أن رجال الدين توهموا أنه يريد أن يحدث ديناً جديداً ، وتهجموا عليه ثم اتهموه بالخيانة ، فاضطر إلى الالتجاء إلى برلين . وكان في برلين عندما حلت كارثة ينا . ولكنه التجأ إلى الدانمرك ، عندما علم باقتراب جيوش نابليون إلى العاصمة البروسية . ولم يرجع إليها إلّا بعد سنة ، مع أنها كانت لا تزال تحت احتلال الجيوش الفرنسية . ولكنه خلال هذه المدة كان قد تأمل ملياً في أساس النكبات التي حلت بالأمة الألمانية ، وفي الوسائل التي لا بد من التوسل بها لإنهاضها من كبوتها . وعندما عاد إلى برلين أخذ يلقي سلسلة خطب موجهة إلى الأمة الألمانية ، ضمّنها آراءه في هذا الموضوع .

فقد صرح فيخته في مستهل هذه الخطب ، أنه يخاطب جميع الألمان ، قائلا : « إذا تكلمت أمام الحفل المجتمع هنا ، فإنما أوجه كلامي إلى جميع الألمان ، إلى جميع أفراد الأمة الألمانية » كما صرح بأنه يقصد من كلمتي الألمان والأمة الألمانية ، جميع المتكلمين باللغة الألمانية .

فكان فيخته ـ مثل غيره من مفكري الألمان عندئذ ـ لا يعرف حدوداً لألمانيا غير حدود اللغة الالمانية . وكان ممن يقولون على الدوام إن الفروق التي تشاهد بين البروسيين وبين غيرهم من الألمان ، كلها فروق عارضة ، اعتبارية ، مصطنعة . وأما الفروق الموجودة بين الألمان وبين غيرهم من الأمم فهي فروق طبيعية جوهرية .

تكلم فيخته في خطبه هذه عن أسباب النكبات التي حلت بالمانيا . وقال إن السبب الأصلي لهذه النكبات هو الأنانية المستحوذه على النفوس ، الأنانية في جميع طبقات الأمة هي مصدر كل البلايا ، وسبب جميع النكبات ، فلا سبيل إلى التخلص من هذه البلايا ، ولا إمكان للنهوض بالأمة الألمانية ، بغير التجرد من روح الأنانية ، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة . وأما الوسائل التي تؤدي إلى هذه الغاية فهي تتلخص في نظر فيخته في تجديد التربية وتعميمها بين الناس مع تأسيسها على أسس علمية جديدة . هذه الأسس لا يسترسل فيخته بتحديدها وتفصيلها كثيراً ، لأنه يجدها معينة في الطرائق التي وضعها المربي السويسري العظيم « بستالوتزي» . يمتدح فيخته آراء المربي المشار إليه ، ويدعو الأمة الألمانية إلى العمل بها ، كما يدعو إلى تعميم التربية والتعليم ، بين جميع أفراد الشعب بدون استثناء .

يهتم فيخته بقضية تعميم التعليم وتجديده اهتماماً كبيراً ، ثم يعقب على ذلك بهذه الكلمات : « قد يقال إن ذلك يستغرق وقتاً طويلا . ولكن طول الوقت اللازم لتحقيق هذه الغاية يجب أن لا يحول دون اهتمامنا بها اهتماماً كبيراً . لأن الغد أهم من اليوم . . ولا سيما فإن زمام اليوم قد خرج من أيدينا . وما نملكه الآن ، هو الغد وحده . فيجب علينا أن نبذل كل ما نستطيع من جهد لتحسين هذا الغد . . . » .

ولذلك يستحث فيخته جميع الألمان على تعميم التعليم على هذه الأسس الجديدة ، ويؤكد أن ما سيصرف في هذا السبيل ، سيوفر على الأمة نفقات كثيرة ، وسيعود عليها بمنافع كبيرة ، وسيقوم مقام « قرض بفائدة مرتفعة جداً » .

وعدا ذلك ، يعتقد فيخته بأن على الأمة الألمانية « رسالة إنسانية سامية » . لأن « نهوض العالم أصبح متوقفاً على نهضة ألمانيا » . ذلك لأن « فرنسا وصلت إلى أقصى حدود الرقي الذي تستطيع أن تحققه ، فهي لم تعد صالحة لإنهاض البشرية ودفعها إلى الأمام » ، « ولم يبق على الكرة الأرضية أمة قادرة على إنهاض العالم ، غير الأمة الألمانية » . فالسعي لانهاض الألمان ، لن يكون واجباً وطنياً فحسب ، بل سيكون واجباً إنسانيا أيضاً . لأن ذلك هو السبيل الوحيد ، لضمان تقدم البشرية .

وأما الدلائل التي يسردها فيخته على صحة رأيه في هذا الصدد ، فانها كلها دلائل صوفية ، عاطفية غامضة ، لا تستند إلى بحث علمي . مع هذا يسردها فيخته

بإيمان عميق وحماسة شديدة . فيؤثر بواسطتها في نفوس الشبان وعقولهم تأثيراً عظيماً جداً .

إن الحماسة التي ترافق تلقينات فيخته ، تصل إلى الحد الأقصى في خطبته الأخيرة . لأنه في هذه الخطبة يوجه كلامه ـ على التالي ـ إلى الشبان ، والشيوخ والأمراء وإلى جميع طبقات الشعب ، ويقول لكل طائفة منهم « إن خطبي هذه تستعطفكم وتتضرع إليكم . . . » ان تعملوا كذا وكذا . . .

ثم يقول : « إن أصوات أجدادنا أيضاً تنضم إلى صوتي ، وتستحلفكم وتتضرع إليكم » وبعد ذلك ينقل كلمة عن لسان « الألمان الذين ضحّوْا بأرواحهم في سبيل الدفاع عن بلادهم ، خلال حروب الرومان» ، وكلمة أخرى عن لسان «الألمان الذين ضحوا بحياتهم في سبيل حرية الوجدان » خلال الحروب المذهبية . وفي الأخير ، يصل إلى منتهى الحماس ، فيقول : « إن القدرة الفاطرة نفسها تستحلفكم ، وتطلب إليكم أن تقوموا بالواجبات المترتبة عليكم . لأنكم أصبحتم الأمل الوحيد لنهوض البشر وتقدم الإنسانية . وإذا سقطتم أنتم . فلا يبقى للبشرية أي أمل في النهوض ! » .

وبهذه الصورة ، يمزج فيخته فكرة القومية الألمانية مع نزعة الإنسانية السامية ، ويستنهض همم الألمان ، باسم الوطنية وباسم الإنسانية في وقت واحد .

وقد انتشرت هذه الخطب في مدة وجيزة في جميع أنحاء ألمانيا ، وأثرت في النفوس تأثيراً قوياً .

وهذا التأثير لم ينته بانتهاء الحروب النابليونية ، بل استمر بعد ذلك أيضاً ، حتى تحقيق الوحدة الألمانية بصورة فعلية .

ولا نغالي إذا قلنا ان خطب فيخته لا تزال تعتبر من أناجيل القومية الألمانية .

إن الجهود التي بذلها رجال الفكر والسياسة والجيش في بروسيا ، بعد كارثة « ينا » كانت تستهدف غايتين أساسيتين : تخليص البلاد الألمانية من النير الفرنسي من جهة ، وتوحيدها سياسياً وعسكرياً من جهة أخرى .

إن تكلل هذه الجهود بالنجاح التام في دحر الجيوش النابليونية ـ بمؤازرة جيوش الدول المتفقة ـ أوجد في نفوس الوطنيين العاملين أملا قوياً في تحقيق الوحدة الألمانية أيضاً .

إلا أن السياسة التي سارت عليها الدول المتفقة ، بعد الانتصار على فرنسا والتخلص من نابليون ، خيبت آمال هؤلاء . ذلك لأن ساسة الدول المذكورة قرروا

تنظيم أوروبا من جديد ، على أساس « إعادة الملوك إلى حقوقهم الشرعية»، وذلك حال دون توحيد ألمانيا بطبيعة الحال .

فإن النظام الجديد الذي قرره المتفقون لأجل ألمانيا ، أبقى على تسع وثلاثين وحدة سياسية ، بين ملكية ، ودوقية وغراندوقية وإمارة . . ومع هذا حاول أن يوجد نوعاً من التحالف بين هذه الوحدات السياسية ، وذلك بواسطة « مجلس تحالف » يتألف من أعضاء يمثلون جميع الدول الألمانية .

ومن الغريب أن هذا النظام خول البعض من ملوك الدول الأوروبية أيضاً حق الاشتراك في المجلس المذكور ، نظراً إلى علاقتهم ببعض البلاد الألمانية : فكان لملك بريطانيا العظمى مثلا ، أن يوفد لمجلس التحالف عضواً يمثله فيه بصفته أميراً وحاكماً على مقاطعة « هانوفر » الألمانية . وكذلك كان لملك الدانمرك ، أن يوفد من يمثله في مجلس التحالف الألماني ، بصفته أميرا وحاكماً على دوقية « هولشتاين» الألمانية . . .

ولا حاجة إلى القول ، ان مجلس التحالف الذي تألف على هذا المنوال ، لم يستطع أن يقوم بعمل إيجابي يذكر .

ولذلك استمرت كل دولة من هذه الدول الالمانية الكثيرة على العمل مستقلة عن غيرها تمام الاستقلال . وفضلا عن ذلك صارت هذه الأحوال تفسح مجالا واسعاً للدسائس والمؤامرات الداخلية والخارجية التي تهدف إلى تقوية النزعة الإقليمية في كل واحدة من هذه الوحدات السياسية ـ وتسعى وراء مكافحة فكرة الاتحاد فيما بين هذه الوحدات .

ومع كل ذلك ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومات في هذا السبيل ، ظلت فكرة الوحدة الألمانية تتغلغل في النفوس ، وأخذت تتحقق شيئاً فشيئاً ، ومرحلة بعد مرحلة ، متغلبة على جميع أنواع المشاكل والعوائق التي كانت تعتري سبيلها . .

إن أولى المراحل التي قطعتها ألمانيا في سبيل « الوحدة » كانت مرحلة « توحيد الجمارك » بين مختلف البلاد الالمانية .

من المعلوم أن الحياة الاقتصادية في أوروبا أخذت تتطور تطوراً عميقاً جداً وسريعاً جداً، في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وذلك من جراء اختراع المكائن البخارية وتقدم الصناعات الميكانيكية . وقد أدرك رجال الفكر والمال في مختلف أقسام ألمانيا، أن بلادهم لا يمكن أن تساير هذه التطورات والانقلابات الاقتصادية ،

ما دامت منقسمة على دول ودويلات كثيرة ، ينفصل بعضها عن بعض بسلسلة معقدة من الحواجز الجمركية .

فأخذ كثيرون من المفكرين ـ وعلى رأسهم العالم الاقتصادي المشهور فريدريك ليست ـ يدعون إلى توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية .

وقد تبنت بروسيا هذه الحركة بصورة رسمية ، وأخذت تبذل جهوداً كبيرة للقيام بمفاوضات مع كل واحدة من الدول الألمانية لعقد معاهدات تضمن رفع الحواجز الجمركية . وفي الأخير تكللت الجهود التي بذلتها بروسيا في هذا السبيل بالنجاح التام ، فتكونّ « الاتحاد الجمركي » الذي عرف باسم الـ « زولفراين » بين جميع الدول الألمانية .

ولكن . . الوطنيون ، ما كانوا يكتفون بالاتحاد في ساحة الجمارك والاقتصاديات وحدها ، بل كانوا يدعون إلى الاتحاد في سائر الميادين أيضاً .

ونستطيع أن نقول : إن جميع المفكرين كانوا يتفقون في القول بوجوب توحيد ألمانيا سياسياً . ولكنهم كانوا يختلفون فيما بينهم في أشكال هذا التوحيد وطرائقه .

كان يقول البعض بوجوب « توحيد ألمانيا » على أساس النظام الجمهوري ، في حين أن البعض الآخر كان يرى أن هذه الطريقة ليست عملية ، وكان يقول لذلك بوجوب السعي إلى « تحقيق الوحدة عن طريق تفاهم الملوك والأمراء » .

والقائلون بهذا الرأي الأخير أيضاً كانوا ينقسمون إلى حزبين مختلفين : يقول أحدهما بتحقيق هذا الاتحاد تحت زعامة هابسبورغ ـ وهي العائلة المالكة في الامبراطورية النمساوية ـ ، ويقول ثانيهما بتحقيق هذا الاتحاد تحت زعامة هو هنزولرن ـ وهي العائلة المالكة في المملكة البروسية . وقد عرف الحزب الأول باسم « حزب ألمانيا الكبرى » ، كما عرف الحزب الثاني باسم « حزب ألمانيا الصغرى » .

إن أنصار هابسبورغ كانوا في بادىء الأمر أكثر من أنصار هو هنزولرن . إلا أنهم صاروا يقلون شيئاً فشيئاً ، كلما توالت الأيام ، فظهرت سياسة الأسرتين وإمكانياتها إلى العيان :

إن أسرة هابسبورغ كانت تتمتع بشهرة أقدم وأوسع من شهرة الأسرة المنافسة لها . لأنها كانت تحكم « أمبراطورية النمسا » العظيمة ، كما أنها كانت ترأس « أمبراطورية جرمانيا المقدسة » ولو بصورة اسمية . إلا أن إمبراطورية النمسا كانت تتألف من عناصر وقوميات عديدة ، القسم الأعظم منها غير ألماني. حدودها كانت تمتد من غاليتشيا شمالا إلى لومبارديا وفينيسيا جنوباً ، وكانت تضم تحت لوائها كتلا

كبيرة وكثيفة من الهنغار، والطليان والجك، والكروات، والسلوفن .. إلخ . وفضلا عن ذلك كله، كانت أسرة هابسبورغ كاثوليكية، وكانت تعتبر نفسها حامية للكاثوليك، وكانت تجد في هذه الحماية الوسيلة الفعالة لحكم هذه الشعوب والأمم المتخالفة . وكل ذلك كان يجعل من المتعسر عليها أن تسير على سياسة ألمانية خالصة، تقدم منافع القومية الألمانية على جميع المنافع والاعتبارات الأخرى .

في حين أن أسرة هو هنزولرن كانت تحكم بروسيا التي كانت ألمانية بحتة، فكان في استطاعتها أن تسير على سياسة ألمانية خالصة، تقدم منافع القومية الألمانية على جميع المنافع والاعتبارات الأخرى، من غير تردد ولا التواء ..

وفعلا التزمت بروسيا السير على سياسة ألمانية صريحة، وسعت إلى الاستفادة من جميع مفكري الألمان، مهما كانت الدولة التي ينتسبون إليها، وبتعبير أقصر : أخذت تعمل كل ما في استطاعتها لتكوين «دولة ألمانية» بكل معنى الكلمة ..

ولهذه الأسباب كلها، صار القائلون بوجوب توحيد الدول الألمانية تحت زعامة بروسيا يزدادون يوماً عن يوم ..

وعندما قامت الثورات الشعبية في مختلف أنحاء أوروبا سنة ١٨٤٨، خرجت من ساحة النظريات إلى ميدان العمليات :

فقد رأى الملوك والأمراء، أن «حكمة الحكومة» تقضي عليهم بمسايرة الرأي العام في هذا المضمار، فوافقوا على دعوة مؤتمر شعبي عام، لوضع دستور يسري على البلاد الألمانية بأجمعها، وذلك بغية تأسيس دولة ألمانية، تجمع شمل الدول والدويلات القائمة على أراضي جرمانيا القديمة .

إن أعضاء هذا المؤتمر انتخبوا عن طريق التصويت العام، الذي اشتركت فيه جميع الشعوب الألمانية .

ومجلس التحالف الذي كان يتألف من ممثلي الدولة الألمانية أيضاً وافق على هذه الإجراءات، وترك محله إلى المؤتمر الشعبي الذي ذكرناه آنفاً .

اجتمع المؤتمر في مدينة «فرنكفورت»، وأخذ يعمل ـ في بادىء الأمر ـ بنشاط وحماس . وقرر أولا ـ باتفاق الآراء ـ تكوين حكومة فدرالية، ثم أخذ يتذاكر في نظام هذه الحكومة، وقرر ـ بأكثرية الآراء ـ أن تكون «امبراطورية وراثية» . وبعد ذلك أخذ يتذاكر في أمر رئاسة هذه الحكومة، وبعد مناقشات طويلة انتهى إلى قرار يقضي بتقديم تاج «امبراطورية ألمانيا الجديدة» إلى ملك المملكة البروسية .

ولكن . . . خلال هذه الانتخابات والمذاكرات والمناقشات ، كان حدث تطور هام في الجو السياسيّ العام ، في جميع أنحاء أوروبا . لأن معظم الحكومات استطاعت ، خلال هذه المدة ، أن تتغلب على الحركات الثورية ، فأخذت تتراجع شيئاً فشيئاً عما كانت وافقت عليها من نظم وتشكيلات شعبية .

وكانت النمسا ، من أولى الدول التي نجحت في القضاء على الثورات الشعبية . ولذلك قلبت ظهر المجنّ لمؤتمر فرنكفورت ـ وحملت ممثلي النمسا على الانسحاب منه .

وملك بروسيا نفسه ، كان ظل متردداً في بادىء الأمر ، أمام مقررات المؤتمر ، على الرغم من موافقة هذه المقررات لمطامح الدولة البروسية . لأنه هو أيضاً كان ساير الثورة على مضض ، وكان يرى أنه لا يليق بمقامه الملكي أن يقبل تاج الأمبراطورية من يد مجلس شعبي ، منبعث من ثورات شعبية ، ولذلك عندما زالت من نفسه مخاوف الثورة ، أعلن بأنه لا يقبل تاج الأمبراطورية الألمانية ، الا إذا قدم له من قبل الملوك والأمراء الذين يحكمون الشعوب الألمانية . .

ولا حاجة إلي القول ، إن ذلك أدى إلى فشل مشروع الامبراطورية الألمانية وانحلال مؤتمر فرنكفورت .

وظن الكثيرون من رجال الفكر والسياسة في مختلف أنحاء أوروبا أن فكرة الوحدة الألمانية تلاشت بعد تجربة فرنكفورت ، ودخلت في خبر كان ، وعادوا يعتبرونها من الأوهام والأحلام التي لا يمكن أن تتحقق في وقت من الأوقات .

وقد قال قيصر روسيا : إن فكرة الوحدة الألمانية ، ليست إلا نوعاً من أضغاث الاحلام التي تليق بالروايات الخيالية .

وقد صرح ملك فورتمبرج أن فكرة الوحدة الالمانية من أسخف الاوهام وأضر الأحلام .

وانبرت الصحف والمجلات ، تكتب وتنشر المقالات عن إفلاس فكرة الوحدة الالمانية ، حتى أنها أخذت تُزدَرى بشتى الأساليب وأقسى العبارات : هذا يقول عنها إنها « خيال محال ، لا يؤمن به أحد غير الشعراء » ، وذلك يدعي بأنها « سراب خداع ، لا يسير وراءه إلا المغفلون وأصحاب الأطماع » .

وتساءل أحدالكتّاب : « ما هي ألمانيا ؟ وأين هي ؟ » ثم أجاب عن هذا السؤال قائلا : « إنها خيال واهٍ ، لا وجود له إلا في عالم الأحلام . . الأحلام التي يتلهى بها الفلاسفة ، ويتغنى لها الشعراء . . » .

وكان مما كتبه أحد محرري السياسة العالمية في هذا الصدد : « إن الفشل التام الذي انتهى إليه مؤتمر فرنكفورت ، يجب أن يعتبر من أهم الوقائع التي سجلها تاريخ القرن التاسع عشر ، ومن أفيد الدروس التي أعطاها للساسة والباحثين . لأن أعمال المؤتمر أظهرت إلى العيان ماهية الأوهام التي كانت مستولية على الأذهان . فإنّ جميع الجهود التي بذلت في المؤتمر المذكور لتحقيق موهومة الوحدة الألمانية ، ذهبت سدى . وفي الوقت الذي نكتب هذه السطور نستطيع أن نقول : ان حزب الاتحاد الالماني قد تلاشى وزال من عالم الوجود . . . » .

ولكن الوقائع التي حدثت فيما بعد ، برهنت ـ على العكس من ذلك ـ على أن جميع هذه الأحكام والتكهنات كانت بعيدة عن جادّة الصواب . لأن إيمان القائلين بالوحدة الألمانية لم يتزلزل من جراء فشل مؤتمر فرنكفورت ، كما أن جهود العاملين في سبيل هذه الوحدة ، لم تنقطع من جراء انقطاع مذكرات المؤتمر المذكور .

وظل المفكرون والأدباء ، والساسة والأساتذة . . يؤمنون بفكرة الوحدة الألمانية ، ويدعون إليها ، ويعملون من أجلها . . إلى أن تكللت مساعيهم بالنجاح ، وتحققت الوحدة الألمانية بصورة فعلية ، بعد مرور عقدين من السنين ، على محاولة فرنكفورت الأليمة .

إن العوامل والأعمال التي ساعدت على تحقيق الوحدة الألمانية كانت كثيرة ومتنوعة جداً . ولا شك في أن الأشعار والمقالات ، والدروس والخطب ، التي كانت تصدر ، بدون انقطاع ، من أقلام الكتاب والشعراء ومن أفواه الأساتذة والخطباء ، كانت أهم هذه العوامل وأقواها ، ولكن الأعمال والتدابير الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي قامت وتوالت بجانب ذلك أيضاً لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال . إن السكك الحديدية ايضاً لم تخل من التأثير الفعال في انتشار فكرة الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد : فإن الدول الالمانية ، كانت تتفق على إنشاء السكك الحديدية ، بقصد تنشيط التجارة ، وتنمية الاقتصاديات . ولكن بعض المفكرين كانوا ينتظرون من وراء ذلك فوائد أخرى ، وكانوا يقولون : « كلما ارتبطت البلاد الألمانية بعضها ببعض بواسطة السكك الحديدية ، سيزداد التزاور والتعارف والتفاهم بين مختلف الشعوب الالمانية ، وذلك سيؤدي إلى إضعاف الفوارق الإقليمية . وتقوية النزعات الاتحادية ، بطبيعة الحال » . وقد شبه بعض الكتاب السكك الحديدية التي تربط الأقاليم الألمانية بعضها ببعض ، بحلقات الخطوبة التي تربط الأرواح بعضها ببعض . وقد قال المؤرخ المشهور « طرايتشكه » . إن السكك الحديدية ، أتمت العمل الذي بدأ به « الاتحاد الجمركي » في أمر تحقيق الوحدة الألمانية .

وعلى كل حال ، جميع الوقائع دلت دلالة قاطعة ، على أن فكرة الاتحاد ، ظلت تنتشر بين الألمان ، وتتخمر في نفوسهم ، وتسيطر على مشاعرهم . . بعد انحلال مؤتمر فرنكفورت أيضا ، وذلك بسرعة تتزايد سنة عن سنة .

وأما الأسباب التي كانت تحول دون تحقيق الوحدة ـ على الرغم من انتشار الإيمان بها والاعتقاد بضرورتها ـ فيمكن أن تتلخص بالامرين التاليين :

أولاً : أنانيات الملوك والامراء ، الذين كانوا يحرصون حرصاً شديداً على الاحتفاظ بالسلطان الذي يتمتعون به ، ولا يرضون بتضحية شيء من ذلك السلطان .

ثانياً : دسائس بعض الدول الأجنبية ـ ولا سيما الدولة الفرنسية ـ التي كانت تبذل شتى الجهود ، لإذكاء نيران التحاسد والتنافس بين الدول الألمانية من جهة ، ولتقوية النزعات الإقليمية في مختلف البلاد الألمانية من جهة أخرى ، وذلك بقصد الحيلولة دون قيام دولة ألمانية قوية ، على حدود فرنسا الشمالية .

ولقد أدرك رجال الفكر والسياسة في مختلف البلاد الألمانية ، تمام الإدراك بأن اتحاد بلادهم لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تذليل هذه العقبات الأساسية ، وأخذوا يعملون في سبيل ذلك عملا متواصلا ، بحكمة وتبصر وحزم وثبات .

وقد رأوا من الحكمة أن يختاروا « النظام الفدرالي » ليتركوا للملوك والأمراء شيئاً من حقوقهم وسلطانهم ، فيضمنون بذلك عدم معارضتهم لمشروع الاتحاد معارضة قوية قد تصل إلى درجة الاستماتة .

كما رأوا من الضروري أن ينشئوا جيشاً قوياً ، يكون مرهوباً في الداخل وفي الخارج ، ليستطيعوا أن يضعوا بواسطته حدا للدسائس والمؤامرات ، عند مسيس الحاجة .

إن هذه الخطط العملية كانت تتطلب جهوداً جبارة جداً . وما كان هناك دولة تستطيع أن تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ هذه الخطط ، سوى المملكة البروسية . ولذلك أصبحت الدولة المذكورة قبلة آمال جميع القوميين الألمان ، فاحتشدت هناك جميع القوى المفكرة والفعالة من مختلف أنحاء البلاد الألمانية ، لا سيما بعد أن آلت الزعامة السياسية في بروسيا إلى شخصية بسمارك القوية .

فإن هذا الرجل العبقري ، عندما تولى رئاسة الحكومة البروسية ، كان قد أحاط علماً بكل ما يتصل بقضايا الوحدة الألمانية ، من الوجهتين الداخلية والخارجية لأنه كان

عاش عدة سنوات في باريس ، بصفته سفيرا لملك بروسيا لدى فرنسا ، فاطلع خلال هذه المدة على أطماع فرنسا وتحريكاتها تمام الاطلاع ، وعرف طبائع الشعب الفرنسي ونزعاته حق المعرفة . كما أنه كان اشترك في مؤتمر فرنكفورت ، ووجد هناك مجالا واسعاً للاطلاع على نزعات الدول الألمانية المختلفة ، وعلى اتجاهات رجال الحكم والسياسة فيها . ولذلك كله ، وضع خططه السياسية على ضوء اطلاعاته الواسعة ، وصار ينتهز الفرص لتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول الألمانية من جهة ، وللقضاء على تأثيرات الدسائس الأجنبية من جهة أخرى ، وعمل عملا متواصلا ، لرفع مكانة بروسيا بين الدول الألمانية ، تسهيلا لاجتماع الكل تحت زعامتها السياسية والعسكرية .

إنه اعتنى بوجه خاص لتقوية الجيش ، ولم يتردد في الاستناد إلى هذا الجيش القوي ، لتنفيذ خططه السياسية ، كلما ساعدته الظروف .

إن مسألة الدوقيات الألمانية التابعة للدانمارك ، أعطته أولى الفرص لاستغلال الأوضاع وتوسيع دائرة العمل في هذا المضمار .

كانت مقاطعتا « الشلزويغ والهولشتاين » دوقيتين تابعتين إلى ملك الدانمارك . وكان الملك المشار إليه يحكمهما بصفته غراندوقاً عليهما . ولكن نظام وراثة العرش في الهولشتاين ، كان يختلف عن نظام وراثة العرش في الدانمارك . والاختلاف الموجود بين هذين النظامين كان يمكن أن يؤدي إلى انفصال الهولشتاين عن التاج الدانماركي بصورة قانونية ، عند تحقق بعض الأحوال والظروف .

وفعلا ، كانت اقتربت الهولشتاين من أمثال هذه الظروف : فإن الأمير الذي أصبح ولياً للعهد ـ بموجب نظام وراثة العرش الدانمركي ، ما كان يحق له أن يتولى دوقية الهولشتاين ـ بموجب نظام وراثة العرش الخاص بها ـ . فإذا مات ملك الدانمرك ، كان يجب أن تنتقل الدوقية إلى أمير من أسرة ألمانية معروفة .

وأراد ملك الدانمرك ، أن يتفادى هذه النتيجة . فأعلن الحاق الهولشتاين إلى تاج الدانمرك مباشرة ، وألغى بذلك نظام وراثة العرش الخاص بالمقاطعة المذكورة .

إن هذا العمل الذي أقدم عليه ملك الدانمرك ، كان تعدياً صريحاً على حقوق الامارات الألمانية المقررة بالنظم المرعية آنذاك . ولذلك ، أوجد استياءاً شديداً ، واستنكاراً عاماً في جميع البلاد الألمانية .

وأسرع بسمارك إلى الاستفادة من هذا الاستياء العام ، واتفق مع النمسا في

هذا المضمار ، ثم أعلن الحرب على الدانمرك ، واستولى على الدوقيتين واضطر الملك المشار إليه على التنازل عنهما .

إن العمل السريع الحاسم الذي قام به بسمارك بهذه الصورة ، رفع مكانة بروسيا في أنظار سائر الدول الألمانية واستجلب تقدير الجميع لها .

ولكن بعد ذلك ، حدث خلاف بين بروسيا وبين النمسا ، أدى إلى نشوب الحرب بينهما ، وهذه الحرب انتهت بانتصار الجيوش البروسية على الجيوش النمساوية في معركة صادوفا الخاطفة . ومع هذا رأى بسمارك أن الحكمة تقتضي بتجنب كل عمل من شأنه أن يترك بعض الحزازات في نفوس النمساويين ، ولذلك لم يستغل هذا النصر بوجه من الوجوه ، بل اكتفى بضمان عدم تدخل النمسا في الشؤون الألمانية .

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ، لم يبق أمام ألمانيا عامل خارجي يعرقل اتحادها ، سوى فرنسا .

وقد لاحظ بسمارك أن تأثيرات فرنسا وتحريكاتها ، كانت قوية بوجه خاص في دول ألمانيا الجنوبية ، وقد تأكد من أنها كانت وعدت البعض منها بمساعدات فعلية . ولذلك رأى من الأوفق للمصلحة أن يترك الدول الجنوبية جانباً ـ بصورة موقتة ـ ، ويوجه جهوده إلى توحيد الدول الألمانية الشمالية ، معتقداً بأن الاتحاد الذي سيقوم بين هذه الدول سيجذب إليه الدول الجنوبية أيضاً ، إن عاجلاً أو آجلاً .

والجهود التي بذلها بسمارك في هذا السبيل ، انتهت إلى إتفاق سبع وعشرين دولة من الدول الألمانية على تأليف دولة اتحادية ، تحت زعامة العائلة المالكة البروسية .

وقد جمعت الدول المذكورة مجلساً تأسيسياً لوضع دستور الاتحاد ، وقد قرر المجلس المذكور ، أن تدار شؤون الاتحاد تحت مراقبة مجلسين ، على أن يتألف أحدهما من ممثلي الدول الألمانية الداخلة في الاتحاد ، ويتألف الثاني من منتخبي الشعوب الألمانية .

ولكن . . خلال هذه الإجراءات ، حدثت الأزمة السياسية التي عرفت باسم أزمة العرش الأسباني : لقد شغر عرش أسبانيا ، بعد موت الملك من غير أن يترك وارثاً شرعياً له . عندئذ تألف حزب قوي في اسبانيا ، لترشيح الأمير فرديناند لتولي هذا العرش ، وكان الأمير المشار إليه من عائلة هوهنزولرن الألمانية . والحكومة الاسبانية أيضاً حبذت هذا الترشيح ، واتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

ولكن فرنسا أسرعت إلى الاحتجاج على ذلك احتجاجاً شديداً ، قائلة « إن ذلك يكون بمثابة أحياء سلطنة شارلكان ، وهذا مما لا يسع لفرنسا أن تقف تجاهه

مكتوفة اليدين » . ثم راجعت ملك بروسيا بصورة رسمية ، وطلبت إليه أن يستعمل نفوذه لرفض هذا الترشيح ، بصفته رئيساً لعائلة هوهنزولرن ، وذلك خدمة للسلم وضماناً للسلام العام .

وقد رأى ملك بروسيا ، أن يلبي هذا الطلب ، تحاشياً لحدوث مشاكل لا فائدة من ورائها ، وأعلن عدم موافقته على ترشيح الأمير فرديناند على عرش إسبانيا ، كما حمل على الأمير نفسه على رفض الترشيح للعرش المذكور .

ولكن فرنسا لم تكتف بذلك ، بل عادت وطلبت منه هذه المرة ـ بواسطة سفيرها ـ أن يعدها بأنه لن يوافق على ترشيح أحد من عائلة هوهنزولرن على عرش اسبانيا في المستقبل أيضاً .

غير إن الملك رأى أن هذا الطلب الجديد يتعدى حدود الآداب السياسية ، فاعتذر عن التكلم فيه . وأما فرنسا ، فقد اعتبرت ذلك ماساً بكرامتها ، ومهدداً لمصالحها ، وأعلنت الحرب على بروسيا ، متوهمة بأن جيوشها على أتم الاستعداد لإحراز نصر سريع ، يوصلها في مدة وجيزة إلى قلب برلين .

غير أن الأمور سارت على عكس ما كانت تتوقعه فرنسا . لأن الحرب التي أعلنتها على بروسيا ، على المنوال الآنف الذكر ، بدون تردد ولا تروّ ، انتهت بانكسار فظيع : فإن الجيوش البروسية ، بعد أن أسرت الإمبراطور نابليون الثالث مع الجيش الذي كان يقوده في سدان ، زحفت على باريس ، فاستولت على قسم كبير من الولايات الفرنسية ، فاضطرت الدولة الفرنسية ـ في الأخير إلى قبول الشروط التي أملتها عليها ، مستندة إلى انتصاراتها المتتالية .

إن انكسار فرنسا واندحار جيوشها بهذه الصورة الفظيعة وبهذه السرعة الكبيرة ، أدى بطبيعة الحال إلى حدوث تطور هام في مواقف الدول الألمانية ، نحو بروسيا الظافرة : فإن دول ألمانيا الجنوبية ، التي كانت تعارض الاتحاد ، مدفوعة بتحريكات فرنسا وتشجيعاتها . . . رأت نفسها مضطرة إلى الاتحاد الذي كان تقرر بين بروسيا وبين دول ألمانيا الشمالية . ولذلك لم يبق مانع يحول دون إعلان اتحاد جميع الدول الألمانية ، وتنصيب ملك بروسيا وتتويجه امبراطوراً على ألمانيا الاتحادية .

وقد تم هذا الاعلان وهذا التنصيب ، باحتفالات مطنطنة ، في قصر فرساي الشهير ، القائم في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية ، وذلك في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٧١ .

وهكذا تحققت وحدة ألمانيا ، وتأسست الامبراطورية الألمانية ، بعد جهود دامت مدة طويلة ، تقرب من سبعين عاماً .

والدولة الاتحادية التي تشكلت بهذه الصورة أظهرت تماسكاً شديداً ، لا يقل عن تماسك أي دولة من الدول الموحدة ، وترابطاً متيناً ، يحسدها عليه الكثير من الدول الموحدة .

والملوك والأمراء ، بقوا على رؤوس حكوماتهم المحلية ، مكتفين بالسلطات المتروكة لهم بحكم دستور الاتحاد ، من غير أن يعرقلوا عملاً من أعمال الحكومة الاتحادية ، ومن غير أن يفكروا في الخروج عليها ، أو الحد من سلطانها .

وبعد تحقيق الاتحاد ، أخذت ألمانيا تتقدم نحو المجد والعظمة في جميع ميادين الحياة ، بقفزات واسعة وسريعة ، إلى أن أخذت موقعها في الصف الأول من الدول المعظمة ، وصارت تلعب دوراً خاصاً في السياسة الأوروبية بل وفي السياسة العالمية .

ونستطيع أن نقول : إن وحدة ألمانيا ، كانت أكبر الانتصارات التي « أحرزتها الفكرة القومية » في القرن التاسع عشر .

- ٣ -

إن الظروف التي أحاطت بحركات الوحدة الألمانيا ، والوقائع التي رافقت تلك الحركات . . صارت سبباً لظهور بعض النظريات المتباينة ، حول معنى القومية .

في أواسط القرن التاسع عشر كان عدد كبير من المفكرين يسلمون بأن « فكرة القوميات » أصبحت من القوى المؤثرة في الحياة الدولية ، فلا بد من مراعاتها في التنظيمات السياسية . ولكنهم ـ مع ذلك ـ كانوا يختلفون في تحديد معنى « القومية » وتعيين مداها .

والاختلاف في هذا الشأن ، ظهر بوجه خاص بين مفكري فرنسا وبين مفكري ألمانيا ، وذلك لأسباب لا يصعب استبانتها :

كانت فرنسا تطمع منذ عصور ، في التوسع شمالاً حتى نهر الراين ، لتضمن لنفسها حدوداً طبيعية قوية ، ولكن الألمان كانوا بعكس ذلك ، يحرصون على الاحتفاظ بنهر الراين داخل بلادهم ، كما انهم كانوا يتوقون إلى استرداد الألزاس من فرنسا ، ليضمنوا لأمتهم وحدة كاملة .

وكان الفرنسيون ينظرون إلى هذه الأمور ، بنظرات « دولة » أتمت وحدتها ،

وصارت تفكر في وسائل الاحتفاظ بممتلكاتها ، مع تنظيم وتقوية حدودها ، وأما الألمان فكانوا ينظرون إلى هذه الأمور بنظرات « أمة » تسعى إلى تكوين دولة تضم شتاتها ، فتقضي على الحدود السياسية التي كانت تفرق بين مختلف أقسامها . .

وكان من الطبيعي أن يتأثر معظم المفكرين في ألمانيا وفرنسا ، بنزعات الدولة أو الأمة التي ينتسبون إليها ، وكان من الطبيعي أن يميلوا إلى قبول النظريات التي تلائم تلك النزعات . .

ولا حاجة إلى القول بأن الألمان كانوا في موقف أكثر مساعدة على فهم الفروق التي تميز مفهوم « الأمة » عن مفهوم « الدولة » ، وعلى إدراك معنى « القومية » على وجهها الصحيح .

كان الألمان يقولون : إن الأمة كائن اجتماعي حي ، يتكون بعمل اللغة والتاريخ وينشأ نشأة طبيعية ، بدوافع ذاتية . مثل سائر الكائنات الحية . واللغة إنما هي العامل الأصلي في تكون الأمة ، فيجب أن تكون العامل الأساسي في تحديد الدولة أيضاً . .

ولكن الفرنسيين ، كانوا يعارضون هذه النظرية ، لأن الأخذ بها كان من شأنه أن يضرهم أضراراً فادحة .

فإن هذه النظرية كانت تحول دون تحقيق أطماعهم في الوصول إلى نهر الراين ، كما أنها كانت تستوجب فصل قسم من البلاد الداخلة في حدودهم الراهنة أيضاً . ولذلك فإنهم عارضوها بكل ما لديهم من قوة . وأرادوا أن يقابلوها بنظرية مخالفة لها ، فتوصلوا إلى نظرية المشيئة : قالوا إن الأمم تتكون بمشيئة الجماعات ، فحدودها يجب أن تتعين وفق ما تقتضيه هذه المشيئة . .

إن المناقشة حول هذه النظريات اشتدت بوجه خاص ، بسبب إثارة مسألة الألزاس ، خلال حرب السبعين .

إن الألزاس كانت مقاطعة المانية حتى أواسط القرن السابع عشر . فقد استولت عليها فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ، وضمتها إلى بلادها بموجب معاهدة وستفاليا . ومع هذا ، كان الألزاسيون لا يزالون يتكلمون باللغة الألمانية ، ويحتفظون بالكثير من تقاليدهم الخاصة . وكان الألمان القوميون يتألمون من دخول الألزاس تحت حكم فرنسا ألماً شديداً ، حتى ان المؤرخ الفرنسي المشهور « أدغار كينه » كان لاحظ حساسية الألمان نحو الالزاس واهتمامهم بها ، وكتب يقول : « إن معاهدة وستفاليا لا تزال تدمي في قلوب الألمان ، كما تدمي في قلوبنا نحن مقررات فينا » . . ويروي عن بسمارك أنه

كان يقول : « كلما ألقيت نظرة على خارطة أوروبا ، ورأيت الالزاس داخلة في حدود فرنسا . . وكلما تصورت أن اشترازبورغ تعيش تحت ظل العلم الفرنسي . . شعرت في أعماق نفسي ، ثورة غيظ شديدة . . ».

وعندما انتصرت بروسيا على فرنسا في حرب السبعين ، واستولت على ولاياتها الشمالية بما فيها الالزاس ، بفضل سياسة بسمارك وتدابيره المحكمة ، كان من الطبيعي أن تطلب من فرنسا التنازل عن هذه « المقاطعة الألمانية » ، وكان من الطبيعي أن يفتح هذا الطلب باباً لمناقشات حادّة بين كتّاب الطرفين ومفكريهم .

كان الفرنسيون يعتبرون ذلك « تعدياً على حقوق فرنسا ، ومخالفة للعدالة البشرية » ، في حين أن الألمان كانوا يدعون بعكس ذلك ـ أن الأمر ما هو إلا « استرداد للحقوق المغصوبة ، وتحقيق للعدالة العليا » .

وقد اشترك في هذه المناقشات كبار المفكرين والمؤرخين من الطرفين مثل : استراوس وموسن ، وطريتشكه في ألمانيا . . وارنست رينان وفوستل دوكولانج في فرنسا .

نشر استراوس بعض الابحاث التاريخية ، للبرهنة على « حقوق ألمانيا في الالزاس » . ولكن ارنست رينان ، عندما اطلع على هذه الأبحاث ، رد عليها بتهكم وسخرية : « يقولون ان الألزاس كانت قبلاً ألمانية . ولكني أنا أقول أن قبل الالمان ، كان هناك السلت ، وغيري يستطيع أن يعقب على قولي هذا ، قائلاً : وقبل السلت كان هناك أبناء الكهوف . . وقبل أبناء الكهوف كان هناك الأورانغ أو تانغ ! . . » .

ولكن النقاش الذي جرى بين المؤرخ الألماني مومسن ، والمؤرخ الفرنسي فوستل دوكولانج ، لم يخرج عن نطاق الأبحاث الجدية .

إن الآراء التي أبداها فوستل دوكولانج في هذا المضمار ، يمكن أن تتلخص بما يلي :« قد يكون الألزاسيون ألمان باللغة . ولكنهم ـ على كل حال ـ افرنسيون بالنزعة والمشيئة . والذي جعلهم فرنسيين ، لم يكن فتوحات لويس الرابع عشر أو معاهدة وستفاليا ـ كما يتوهمه الالمان ـ بل هي : الثورة العظمى . فإن هذه الثورة هي التي أدمجت الألزاس بفرنسا ، وجعلت الألزاسيين فرنسيس بكل معنى الكلمة . . . إن القومية لا تتعين باللغة ، بل أنها تتبين بالرغبة والمشيئة . . فالعدالة تقضي بمراعاة مشيئة الألزاسيين ، وتحقيق رغباتهم في هذا المضمار . . » .

وأما ردود « مومسن » على هذه الآراء ، فكانت تتلخص بما يلي : « قد استولى الفرنسيون على الألزاس بقوة الحديد والنار . وحكموا الألزاسيين منذ قرنين ، تحت

شبكة تشكيلاتهم الادارية والانضباطية . وخلال هذه المدة . اتخذوا شتى التدابير لتخدير شعورهم ، حتى أنسوهم تاريخهم وقوميتهم ، وربما كان الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي ، ولكنهم لا يزالون ألمان باللغة ، فأصبح من حقنا نحن الألمان ـ بل من واجبنا أيضاً ـ أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ، ونعيد إليهم وعيهم ، ونحيي شعورهم بقوميتهم . . ومن البديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم ، إلا بعد تحريرهم من حكم فرنسا ، وتخليصهم من سيطرتها . . » .

ومن المعلوم أن قضية الألزاس ، حسمت بحكم القوة والغلبة ، بعد حرب السبعين ، بمعاهدة فرنكفورت المعلومة . ولكن المناقشات التي قامت حولها لم تنته بذلك . بل أنها استمرت ، ولكنها خرجت عن حدود هذه القضية الخاصة ، وأخذت شكل « نظريات عامة » حول معنى القومية ومداها .

وقد عاد أرنست رينان نفسه ، إلى معالجة مسألة القوميات من الوجهة العامة ، وذلك بعد مرور أكثر من عشر سنوات على حرب السبعين :

ألقى رينان سنة ١٨٨٢ ، في قاعة السوربون خطبة شاملة . بعنوان « ما هي الأمة ؟ » .

كان رينان يتباهى كثيراً بخطبته هذه ، ويعتبرها من أنفس وأبلغ كتاباته . وكان يقول بأنه لم يُطِل التفكير في مسألة من المسائل بقدر ما أطاله في هذه المسألة، ولم يعصر ذهنه لكتابة مقالة من المقالات ، بقدر ما عصره عند كتابة هذه الخطبة .

استعرض رينان في خطبته هذه مختلف الآراء والنظريات التي كانت تُبدى في ماهية الأمة ، وفي العناصر المؤثرة في تكوينها ، وانتقدها كلها ، واحدة بعد اخرى ، إلى أن انتهى من انتقاداته هذه إلى القول بأن « العنصر الأصلي في القومية ، هو الإرادة والمشيئة » وأدعى بأن الأمة « إنما هي جماعة من الناس ، اتفقت مشيئتهم على أن يعيشوا سوية » .

إن النظرية التي عرضها رينان بخطبته هذه ، انتشرت بسرعة في جميع محافل الفكر والسياسة ، في كثير من البلاد ، ولا سيما في فرنسا ، لأن الخطبة كانت بليغة وأخّاذة ، والنظرية كانت ملائمة لنزعات فرنسا ومصالحها .

قلت ان الخطبة كانت بليغة وأخّاذة . ويجب عليّ أن أعترف بأنني أيضاً كنت أُخذتُ بها عندما اطلعت عليها ، وبقيت أقول بالنظرية التي تتضمنها مدة من الزمن . ولكني بعد ذلك بدأت أشك في صحتها . وكلما تعمقت في دراسة التاريخ ، وكلما توسعت في أبحاث الاجتماع . . تيقنت بأنها كانت بعيدة عن جادّة الصواب بعداً

كبيراً ، وتأكدت من أنها كانت بمثابة « خطابة محام بارع ، يحصر كل جهوده في البحث عن الحجج المؤيدة للقضية التي تولى الدفاع عنها سلفاً » ، لا « كتابة عالم باحث » يوجه كل جهوده إلى « تحري الحقيقة » مجرداً عن كل غاية ومنفعة ، وغير مقيد بأية فكرة سابقة .

يقول رينان « إن العنصر الأساسي في بناء القومية وفي تكوين الأمة هي الإرادة والمشيئة » .

ولكن هذا القول لا يلقي أي ضوء كشّاف على « ماهية الأمة » . لأن « المشيئة » ليست من الأمور القائمة بذاتها ، فهي لا تنشأ اعتباطاً ، من غير دوافع وأسباب . ولذلك ، نستطيع أن نقول : إن التوقف عند حد « المشيئة » خلال تحليل عناصر القومية وتعليلها ، لا يوافق شيمة البحث العلمي بوجه من الوجوه ، لأن هذه « المشيئة » نفسها ، تحتاج إلى تحليل وتعليل . ولو سلمنا مع ارنست رينان بأن العامل الأساسي في القومية هو الإرادة والمشيئة ، يترتب علينا أن نتساءل بعد ذلك : من أين تأتي هذه المشيئة ، وكيف تتكون ؟ لماذا تشاء بعض الجماعات البشرية أن تعيش سوية ، وتريد أن تكوِّن أمة واحدة ؟ ولماذا تشاء بعض الجماعات أن تبقى مستقلة عن غيرها ، ولا ترضى بالاتحاد معها ، أو الاندماج فيها ؟ لماذا تتولد مشيئة الانفصال عند بعض الأقوام ، ومشيئة الاتحاد عند البعض الآخر ؟

إن قليلاً من التفكير في هذه الأسئلة يظهر لنا بكل وضوح وجلاء أن القول بأن « الأساس في تكوين الأمة ، هو الإرادة والمشيئة » إنما هو من الأقوال الجوفاء التي لا تتضمن أي حكم إيجابي يجوز الوقوف عنده ، والارتكان إليه .

هذا من جهة . . ومن جهة أخرى ، يجب علينا أن نتساءل : كيف تظهر مشيئة الأقوام الحقيقية في أمور الاتحاد أو الانفصال ؟ ما السبيل إلى معرفة هذه المشيئة وتحديدها على وجهها الصحيح ؟

إذ من المعلوم أن الدول ، عندما تستولي على بلد من البلاد ـ وتسيطر على أهاليه ـ لا تترك لهم الحرية لإظهار مشيئتهم في هذا المضمار . لأنها تعتبر « محاولة الانفصال عن الدولة » من كبائر الخيانات والجنايات ، وتعاقب مرتكبيها بصرامة متناهية ، تصل إلى حد الإعدام .

وفضلاً عن ذلك ، أنها تتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الأهالي ـ وبالنتيجة في إراداتهم ـ بوسائط شتى . . . من التدريس في المدارس . والتلقين في المعابد ،

والدعايات بالنشرات والجرائد ، إلى إغراء الزعماء بالأموال والمنافع ، وشراء الضمائر بالرتب والمناصب . . .

فكيف يجوز لنا أن نعتبر « المشيئة » ـ مع كل ذلك ـ العامل الأساسي في تكوين الأمة ، والمعيار الصحيح لتعيين القومية ؟

إن رجال الفكر والقلم الذين انتقدوا نظرية « المشيئة » عند ظهورها استشهدوا على رأيهم بواقعة مشهورة ، من تاريخ فرنسا نفسها : من المعلوم أن خلال الثورة الإفرنسية ، خرجت بعض الأقاليم على حكومة الثورة ، وأرادت أن تنشىء حكومة منفصلة عنها ، ولكن رجال الثورة لم يحترموا مشيئة أهالي الأقاليم المذكورة ، بل جردوا عليها حملة عسكرية ، قضوا بواسطتها على القيام المسلح بعنف وقساوة ، ولم تلبث هذه « المشيئة » أن تلاشت بعد هذه الحملة التأديبية .

فكيف يجوز إرجاع قضايا القومية إلى أمثال هذه المشيئات التي قد تظهر وتختفي ، بهذه الصورة ، لأسباب مختلفة ؟

وأما أنصار نظرية المشيئة ، فقد حاولوا أن يردّوا على هذه الانتقادات بإدخال بعض الكلمات التوضيحية على صيغة النظرية . فقالوا : نحن إنما نقصد من المشيئة ، المشيئة الثابتة التي « تظهر نفسها بقوة ، وتستمر مدة » . . لا المشيئة العارضة « التي قد تظهر وتختفي بسرعة ، لدوافع وقتية » .

ولكن ، من البديهي أن معاني كلمات « القوة ، المدة ، السرعة » الواردة في هذه الصيغة من الأمور النسبية المطاطة التي لا تكفي لتحديد المقصود ، وإزالة الالتباس .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه من الممكن أن نستشهد على القضية بأمثلة تاريخية أخرى ، تتحقق فيها « شروط القوة والمدة » المذكورة آنفاً بأجلى مظاهرها . من المعلوم أنه في أواسط القرن الماضي . كان حدث خلافات شديدة في الولايات المتحدة الامريكية ، بين الولايات الشمالية من جهة وبين الولايات الجنوبية من جهة أخرى ، فقد قررت الولايات الأخيرة الانفصال عن الشمالية ، وألفت حكومة خاصة بها ، وأما الولايات المتحدة فلم ترض بهذا الانفصال ، وقررت أن تقضي عليه بقوة السلاح . ونتجت عن ذلك الحرب الأهلية الطاحنة ، التي اشتهرت باسم « حروب الانفصال » والتي استمرت نحو أربع سنوات . وقد انتهت هذه الحروب بانتصار الشماليين على الجنوبيين ، بعد أن بلغت ضحاياها مئات الآلاف من النفوس . .

من الواضح الجليّ ، أن « مشيئة الانفصال » التي أظهرها الجنوبيون خلال هذه

الحقبة من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، كانت قوية جداً . فإن ضراوة المعارك ، وكثرة الضحايا ، وطول سنوات الحرب . . لا تترك مجالاً للشك في ذلك أبداً . ومع كل ذلك نجد أن هذه المشيئة لم تلبث أن تلاشت ، بعد اندحار جيوش الجنوبيين ، وانهيار دولتهم ، ولم تعد إلى الظهور بعدئذ أبداً . في حين أننا نجد بين صحائف التاريخ ، وقائع مماثلة كثيرة ، انتهت الى نتائج مخالفة لذلك مخالفة كبيرة . فإننا نعلم مثلاً أن الهنغاريين أيضاً قاموا بحركات انفصالية في أواسط القرن الماضي ، إنهم ثاروا على النمسا بغية إنشاء دولة مستقلة عنها . ولكنهم لم يستطيعوا أن يقاوموا جيوش الامبراطورية الجبارة مدة طويلة ، بل غلبوا على أمرهم في مدة قصيرة . ومع هذا ، فإن مشيئة الانفصال التي أظهروها خلال تلك الحركات لم تتلاش بعد هذا الفشل ، بل إنها ظلت تعمل ، تارة في الخفاء وطوراً في العلن ، وحملتهم على الثورة ، المرة بعد الأخرى ، على الرغم من اندحاراتهم المتتالية ، إلى أن نالوا بغيتهم ، واستقلوا عن النمسا بصورة فعلية .

فيجدر بنا أن نتساءل ، عندما نوازن بين هاتين الواقعتين التاريخيتين : لماذا ؟ لماذا تلاشت « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية ، بعد اندحار جيوشهم في ساحات القتال ، في حين ان « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الهنغاريين في أوروبا ، لم تتلاش ، على الرغم من الخسائر التي تكبدوها خلال ثوراتهم المتتالية ، وسلسلة الاندحارات الأليمة التي تعرضوا إليها ؟

عندما نفكر في كل ذلك ملياً ، لا بد من أن ننتهي إلى هذا الحكم الصريح : إن مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية . تلاشت ، لأنها ما كانت تستند إلى أسس ودوافع قومية ، وأما مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الهنغار ، فإنها لم تتلاشَ لأنها كانت مستندة إلى أسس ودوافع قومية . وبتعبير آخر : أن « مشيئة الانفصال » تلاشت عند الجنوبيين ، لأنهم ما كانوا يختلفون عن الشماليين من الوجهة القومية ، ولكنها لم تتلاشَ عند الهنغار ، لأنهم كانوا يختلفون عن النمساويين من الوجهة القومية .

ونفهم من ذلك : أن « المشيئة » لم تكن من عوامل القومية ، بل إنها ـ بعكس ذلك ـ من نتائج القومية .

فاعتبار المشيئة أساساً لتحديد القومية ـ كما يفعل رينان وأنصاره ـ هو قلب للحقائق ، وتخليط بين الأسباب والمسببات ، وبين الأصول والفروع . .

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نقول بلا تردد : إن النظرية الألمانية في قضية « ماهية الأمة وعناصر القومية » أصح وأحكم من النظرية الفرنسية .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد : أن الوقائع التاريخية التي حدثت بعد حرب السبعين ـ ومنذ خطبة رينان ـ ، جاءت مؤيدة لما قلته آنفاً ، فلم تترك مجالا لأدنى شك في هذا الباب .

وقبل أن أختتم هذا الحديث الطويل ، أود أن ألخص النظرية التي ثبت صحتها في « ماهية الأمة ومقومات القومية » ببضع عبارات قصيرة :

إن أهم العوامل الأساسية في تكوين الأمة هو اللغة والتاريخ .

ان اللغة بمثابة حياة الأمة ، والتاريخ بمثابة شعورها .

فالأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت وعيها وشعورها ، ولكن الأمة التي تنسى لغتها تكون قد فقدت حياتها وكيانها .

إن دراسة « نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان » ستبرهن على ذلك بوضوح أكبر .

لاحقة

الاتحاد الجمركي

إن الاتحاد الجمركي كان من أهم العوامل التي مهدت السبل للاتحاد السياسي في ألمانيا .

إلا أن هذا الاتحاد أيضاً لم يتم بسهولة بل صادف عراقيل وموانع كثيرة فلم يتم إلا بعد بذل جهود كبيرة جدا استمرت مدة لا تقل عن ربع قرن .

فإن أولى الاتفاقيات التي تضمنت توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية عقدت بين بروسيا وبين شوارزبورغ سنة ١٨١٩ . بعد ذلك تعددت هذه الاتفاقيات . غير أن الاتحاد الجمركي لم يضم أكثرية الدول الألمانية إلا سنة ١٨٣٤ ؛ ولم يصبح تاماً ، وشاملا لجميع الدول الألمانية بدون استثناء ، إلا سنة ١٨٥٢ .

وأما أسباب هذا التأخر ، فكانت كثيرة ومتنوعة :

اولاً : ان النظم الاقتصادية والجمركية القائمة في مختلف الدول والدويلات الألمانية ، كانت متخالفة جداً : إذ كان هناك دول ودويلات تدين بمبدأ حرية التجارة ، وتعتمد على الاستيراد والترانسيت ؛ وأخرى تتمسك بمبدأ الحماية

الجمركية ، وتبني سياستها الاقتصادية على أساس حماية المنتوجات المحلية ، وأخرى تلتزم خطة معتدلة ، بين الحرية والحماية . وكان هناك بعض الدويلات التي لا تزال تعيش على نظام الاقتصاد المحصور الموروث من القرون الوسطى . ومن الطبيعي أن التأليف بين هذه النظم والسياسات والنزعات المختلفة ما كان يمكن أن يتم بسرعة ، وفي حملة واحدة .

ثانياً : إن معظم رجال السياسة والاقتصاد في مختلف الدول الألمانية كانوا قصيري النظر في مبادىء الاقتصاد الدولي . فكانوا يزعمون لذلك أن تغيير الأوضاع الراهنة ـ ورفع الحواجز الجمركية القائمة ـ مما يعرض اقتصاديات بلادهم وماليات حكوماتهم إلى شتى الأضرار والأخطار . وزد على ذلك ، فإن الكثيرين ممن يقدرون الفوائد التي تنجم عن الاتحاد الجمركي ، كانوا يزعمون أن ذلك ينقص من سيادة الدولة ؛ ولهذا السبب كانوا يعتقدون بوجوب تضحية هذه المنافع الاقتصادية ، في سبيل المحافظة على تلك السيادة .

ثالثاً : كانت فرنسا وإنكلترا والنمسا تعارض مشروع الاتحاد الجمركي الألماني ، وتسعى إلى الحيلولة دون تحقيقه ، فرنسا كانت تحارب المشروع بناء على ملاحظات سياسية ؛ وانكلترا كانت تحاربه بناء على اعتبارات اقتصادية ؛ وأما النمسا فكانت تشترك في محاربة المشروع ، مدفوعة بروح التنافس والتحاسد القائمة بينها وبين بروسيا ، من أجل زعامة ألمانيا . وكانت هذه الدول الثلاث الكبرى تعمل على الدوام لإحباط المشروع البروسي ؛ وكانت تتوسل في هذا السبيل بكل الوسائل الممكنة . . . من الدعايات الخداعة ، إلى الضغط السياسي والإغراء المالي .

ولذلك كان على زعماء القومية الألمانية ـ ولا سيما على ساسة بروسيا القوميين ـ أن يعالجوا جميع هذه المشاكل ، وأن يتغلبوا على جميع هذه الموانع . . . بصبر وثبات ، وتدبير وروية . . .

وقد حاولت بعض الدول الألمانية معالجة المشاكل الاقتصادية القائمة عن طريق توحيد التعريفات الجمركية ، مع إبقاء الإدارات الجمركية منفصلة ومستقلة ، ولكن التجربة برهنت على عدم كفاية هذه التدابير لمعالجة المشاكل الاقتصادية ، بين تطورات التجارة العالمية .

وقد لجأت بعض الدول إلى سياسة التكتل الجزئي ، على أساس اتفاق بعض الدول دون غيرها ، إلا أن هذه الكتل صارت تناوىء بعضها بعضا .

وتأزمت الأحوال بوجه خاص سنة ١٨٢٨ ، عندما اتفقت سبع عشرة دولة من دول

ألمانيا الوسطى على تكوين كتلة تناوىء مشروع الاتحاد الجمركي العام : إن هذه الكتلة ـ التي تكونت بتحريض من انكلترا ـ أوجدت حاجزاً منيعاً بين دول ألمانيا الشمالية وبين دول ألمانيا الجنوبية ، وأرادت بذلك أن تقضي قضاءاً مبرماً على مشاريع بروسيا الاقتصادية .

إلا أن بروسيا تسلحت عندئذ بحزم مقرون بالحكمة ، ولم تحجم عن تضحيات مالية واقتصادية كبيرة ، لإغراء بعض الدويلات الألمانية للانضمام إلى مشروعها ، وتمكنت من إنشاء طريق حر جديد ، يضمن الاتصال الجغرافي والتجاري بين شمال ألمانيا وجنوبها .

وبعد ذلك أخذت تهدد الدول المعارضة لمشروع الاتحاد الجمركي العام ، بحروب اقتصادية وجمركية ، لتبرهن لها أضرار الانعزال بصورة فعلية .

والتدابير التي اتخذتها بروسيا بهذه الصورة ، لم تلبث أن أثمرت الثمرات المرجوة منها ، وحملت الدول والدويلات المعارضة . على الانضمام إلى الاتحاد الجمركي العام ، الواحدة بعد الأخرى .



المحاضرة الثالثة(*)

نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان
وتأثير اللغة والتاريخ والكنيسة في تكوين الدول البلقانية

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/١/٣١ .

بلاد البـلقان

كانت البلاد البلقانية ـ في أوائل القرن التاسع عشر ـ تابعة برمتها إلى السلطنة العثمانية ، مع أنها كانت موطناً لشعوب وقوميات عديدة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيراً .

فقد كان هناك اليونان ، والبلغار ، والصرب ، والألبان ، والبوشناق والبوماق ، والأفلاق ، والأتراك . . وكان لكل واحد من هذه الشعوب البلقانية لغة خاصة به ، وتاريخ مستقل عن تاريخ غيره . وكان تاريخ البعض منها ، حافلا بالمفاخر والأمجاد .

وكانت الدولة العثمانية استولت على جميع البلاد البلقانية ، وبسطت حكمها على جميع سكان تلك البلاد ، منذ قرون عديدة . وكان جميع السكان مسيحيين قبل الفتح العثماني . ولكن بعد الفتح ، دخل بين هذه العناصر الأصلية جماعات من الأتراك ، ودخل بواسطتهم الدين الإسلامي إلى بلاد البلقان . واعتنق البعض من السكان الأصليين أيضاً الإسلام . وكثر عدد هؤلاء في المدن الرئيسية بوجه خاص . وتكونت على هذا المنوال جماعات وطوائف إسلامية عديدة ، انضمت إلى الجماعات والطوائف المسيحية القديمة .

وأما لغة هذه الطوائف الإسلامية ، فكانت اللغة التركية في بعض الأقاليم ، ولغة من اللغات المحلية في الأقاليم الأخرى . فمثلا ، كان البوشناق يتكلمون اللغة اليوغسلافية ؛ وكان البوماق شعب يدين بالإسلام ويتكلم بالبلغارية. وكان المسلمون

من الألبان يتكلمون الألبانية ، مثل المسيحيين منهم . كما أن معظم المسلمين القاطنين في أقاليم مورة وتساليا وقريط . . ما كانوا يعرفون لغة غير اللغة اليونانية .

وخلاصة القول : كان سكان البلقان منقسمين إلى شعوب وقوميات متعددة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، من وجهة اللغة والدين والتاريخ .

وكان كل واحد من هذه الشعوب المختلفة ، يؤلف الأكثرية الساحقة في بعض الأقاليم ، إلا أنه كان يختلط مع غيره من الشعوب في كثير من الأقاليم الأخرى بنسب متفاوتة . وكان اختلاط الشعوب يصل إلى درجة التشابك في بعض الأقاليم . وكان هذا التشابك يصل إلى أقصى درجات التعقيد في الأقاليم الوسطى من البلقان ، ولا سيما في الأقليم المعروف باسم ماكدونيا ـ ما سدوان Macédoine ؛ حتى ان هذه الكلمة صارت تستعمل ـ في بعض اللغات الغربية ـ للدلالة على بعض الأطعمة المشكلة كما إن بعض الكتاب السياسيين صاغوا منها بعض الكلمات الجديدة التي تدل على منتهى التشابك والتعقيد ، مثل كلمة Macédonisation التي نستطيع أن نترجمها بكلمتي « المكدنة » و« التمكدن » .

إن جميع هذه الشعوب المختلفة كانت تعيش تحت حكم السلطنة العثمانية ، وكانت تعتبر من تبعتها ورعاياها .

إن قوة السلطنة وسطوتها ، كانت تكفي لاخضاع هذه الشعوب لحكمها وسلطانها ، حتى أوائل القرن التاسع عشر . إلا أنها لم تعد تكفي لذلك ، بعد بزوغ القرن المذكور ، وذلك لسببين أساسيين :

أولا : ان قوة الدولة العثمانية أخذت تضعف وتنحط بسرعة كبيرة .

ثانيا : أن الوعي القومي ، أخذ يسري في نفوس الشعوب البلقانية ، شيئاً فشيئاً . فكان من الطبيعي أن تبدأ بعض الحركات الاستقلالية في مختلف أقسام البلقان ، وأن تزداد هذه الحركات شدة وقوة ، كلما ضعفت السلطنة العثمانية وقلت سطوتها العسكرية . . . وكلما زاد اتصال الشعوب البلقانية بمختلف الدول الأوروبية ، وتغلغلت دعايات الدول المذكورة ، وعملت تحريكاتها فيها . . . وكلما زاد عدد المتنورين بين أفراد الشعوب المذكورة ، وظهر زعماء قوميون من بين هؤلاء المتنورين .

بدأ الوعي القومي يسري في نفوس الشعوب البلقانية ، بصورة تدريجية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر . وصار كل و احد من هذه الشعوب يشعر بقوميته الخاصة . وينزع إلى الاستقلال لتثبيت هذه القومية وتقويتها .

والجهود والثورات القومية والاستقلالية التي قامت بها الشعوب البلقانية بصور وأساليب شتى انتهت إلى تكوين خمس دول قومية ، هي : اليونان، رومانيا ، يوغوسلافيا ، بلغاريا ، وألبانيا . .

ومما يلفت النظر أن الحركات الاستقلالية نجحت أولا في أطراف البلاد البلقانية ، حيث كانت تقطن أكثريات واضحة ، وأما الأقاليم الوسطية ـ التي كانت تتشابك فيها القوميات ـ ، فقد بقيت تحت الحكم العثماني مدة أطول ، كما أنها صارت مثار منافسات ومخاصمات ومقاتلات طويلة بين الشعوب البلقانية نفسها ، قبل أن تقتسم بين دولها .

هذا ، ولا حاجة إلى القول أن الفكرة القومية في كل واحد من هذه الشعوب نشأت وسارت بطرق خاصة ، تختلف عن التي نشأت وصارت عليها في الشعوب الأخرى .

فيجدر بنا أن نتتبع الحركات القومية في كل واحد من هذه الشعوب بشيء من التفصيل ، لنظهر أبرز عوامل نشوئها ، وأهم خطوط سيرها ، في مختلف البلاد البلقانية .

ـ ١ ـ

اليونان

كانت الأمة اليونانية أولى الأمم البلقانية التي استفاقت من سباتها وشعرت بقوميتها ، وثارت على السلطنة ، ونالت استقلالها .

وذلك لأنها كانت حافظت ـ خلال الحكم العثماني الطويل ـ على لغتها الخاصة وتقاليدها الأصلية ، كما أنها ظلت تتمتع بنوع من الكيان القومي المتعضي ، بفضل تشكيلات الكنيسة الأرثوذوكسية .

من المعلوم أن الكنيسة المذكورة كانت تكونت في ظل امبراطورية روما الشرقية ، ولعبت دوراً هاماً في تاريخ الدولة البيزنطية .

والسلطان محمد الفاتح العثماني ، عندما فتح القسطنطينية ، قضى على الامبراطورية البيزنطية ، ولكنه أبقى على تشكيلاتها الكَنَسية ، وترك لبطريركية الفنار القائمة في العاصمة الجديدة جميع الحقوق والامتيازات التي كانت تتمتع بها في عهد الدولة البيزنطية .

وظلت هذه البطريركية المرجع الرسمي لجميع اليونانيين، في جميع أحوالهم الشخصية، وأمورهم الدينية والثقافية، وظلت الأمة اليونانية ـ بفضل سلطة هذه الكنيسة وجهودها ـ محافظة على تماسكها وتساندها، ومتمسكة بلغتها وتقاليدها، ومدركة لقوميتها؛ وبتعبير أقصر: مستجمعة لجميع «مقومات أمة ذات كيان متميز خاص».

ومما يلفت النظر أن جهود هذه الكنيسة وأعمالها لم تقتصر على المحافظة على كيان الأمة اليونانية فحسب، بل انها تعدّت ذلك إلى نشر اللغة اليونانية والثقافة اليونانية بين الشعوب الأرثوذوكسية غير اليونانية أيضا. لأنها كانت تعتبر نفسها، «بطريركية مسكونية» بمعنى أن سلطاتها تشمل جميع الاورثوذوكس في جميع أنحاء المسكونة. وفعلا إنها كانت تسيطر على جميع الكنائس الأورثوذوكسية القائمة في جميع بلاد البلقان. فجميع الطقوس الدينية كانت تجري باللغة اليونانية في جميع الكنائس البلغارية والرومانية والصربية، كما أن كبار رجال الدين فيها كانوا يعينون من قبل البطريركية المذكورة، وينتخبون من بين اليونانيين بوجه عام. ونستطيع أن نقول: إن بطركية الفنار ـ مع ما يتبعها من تشكيلات كَنَسيّة ومعاهد تعليمية ـ كانت بمثابة «حكومة داخل حكومة»، تتمتع بسلطات واسعة جداً.

والسلطنة العثمانية، لم تحاول الحدّ من هذه السلطات الواسعة، بل إنها كثيراً ما أقدمت على تأييدها وحمايتها أيضا.

ومن البديهي أن وجود هذه التشكيلات الكنسية القومية، قد ساعد مساعدة كبيرة على بقاء الروح القومية متغلغلة في نفوس اليونانيين منذ الفتح العثماني ـ، كما أنه سهل لهم القيام بالثورات الاستقلالية، منذ أوائل القرن التاسع عشر.

هذا ويجب علينا ان نلاحظ في الوقت نفسه. أن عوامل عديدة أخرى انضمت إلى هذا العامل الأساسي، وسهلت نجاح الثورة، وأدت إلى تكوين الدولة اليونانية المستقلة، بسرعة نسبية.

وأما أهم هذه العوامل، فكان شعشعة تاريخ اليونان القديم، ومنزلة آدابها القديمة.

من المعلوم أن تاريخ اليونان، كان مشهوراً ومحبوباً في جميع أنحاء العالم المتمدن، إنه كان يدرس في جميع المدارس والجامعات الأوروبية، فيلعب دوراً هاماً في تكوين الثقافة الغربية. وكذلك الأدب اليوناني القديم؛ فإنه أيضاً كان يدرس في جميع المدارس والجامعات الأوروبية، وكان يعتبر المصدر الأصلي للآداب العالمية. ونستطيع أن نقول: إن جميع المتنورين ـ في مختلف أنحاء أوروبا ـ كانوا ينشأون على

حب الأدب اليوناني القديم ، وتمجيد تاريخ اليونان ، فكان من الطبيعي أن يعطف هؤلاء المتنورون على « أحفاد اليونانيين القدماء » ، وأن يقولوا بوجوب مساعدتهم على نيل الاستقلال ، وأن يحملوا حكوماتهم على أداء هذا الواجب بدون إبطاء .

وكان من الطبيعي ـ بناء على هذه الأسباب كلها ـ أن تتفق كلمة الدول الأوروبية بأجمعها ، على تأييد ثورة اليونانيين على الدولة العثمانية ، وكان من الطبيعي أن يسهّل ذلك مهمة الثوار تسهيلا كبيراً .

ومما تجب الإشارة إليه في هذا المضمار ، أن المعلومات المتعلقة بالأدب اليوناني القديم ، وبتاريخ الأمة اليونانية القديمة ، لم تكن شائعة ومنتشرة بين اليونانيين أنفسهم ، بقدر ما كانت شائعة ومشهورة بين الأوروبيين . إلا أنه كان من الطبيعي أن تنتشر هذه المعلومات بينهم أيضاً ، بعد اتصالهم بالأوروبيين ، واطلاعهم على مبلغ اهتمام هؤلاء بتاريخ اليونان القديم ، وشدة شغفهم بالآداب اليونانية القديمة .

وكان من الطبيعي ، أن تدفعهم هذه المعلومات إلى التفاخر بأمجاد الأجداد ، وأن تحرك فيهم روح العزة والكرامة ، وتزيد في نفوسهم التبرم من حكم السلطنة العثمانية ، مع النزوع إلى الانفصال عنها ، لتكوين دولة قومية مستقلة ، تعيد للأمة مجدها السابق بكل ما كان يرافقه من ازدهار باهر . .

إن الأمة اليونانية سبقت في ميدان الاستقلال سائر الأمم البلقانية بأجمعها ، لتجمّع وتضافر العوامل والدوافع المساعدة التي أشرت إليها آنفا .

خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت فكرة الاستقلال القومي تخمرت الاختمار الكافي في نفوس اليونانيين ، فحملتهم على القيام بثورة مسلحة ضد السلطنة العثمانية .

بدأت الثورة في شبه جزيرة مورة ؛ وسارت تحت قيادة زعماء متحمسين ، مثل كايو ديستريا وايبسيلانتي ، ثم جمعت مؤتمراً قومياً في مدينة ميسولونجي ، والمؤتمر المذكور أعلن استقلال الأمة اليونانية ، ببيان أصدره سنة ١٨٢٢ .

وقد قال المؤتمرون في صدر هذا البيان ما يلي :

« إن الأمة اليونانية تُشهد الأرض والسماء على أنها لا تزال موجودة وحية ، على الرغم من سيطرة النير العثماني الغاشم ، الذي كان يهددها بالفناء . وهي ـ بعد أن دفعت جبروت الحاكمين بشجاعة أبنائها الميامين ـ تعلن استقلالها السياسي ، أمام الله وأمام البشر ، عن لسان ممثليها الشرعيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر القومي . . » .

ثم قالوا في خاتمة البيان المذكور ما يلي : « إن هذه الحرب التي نخوض غمارها الآن ، هي حرب قومية مقدسة ، تنحصر غايتها في استعادة حقوق الأمة المهضومة ، وضمان كرامتها التي لا حياة بدونها لأمة من الأمم » .

ومن المعلوم أن الجيوش العثمانية كانت عندئذ في حالة هزال وانحلال ، بسبب تمرد الانكشارية على النظام العسكري الجديد ، ولهذا السبب عجزت جنود السلطنة المركزية عن إخماد نيران الثورة ، إلى أن أتى ابراهيم باشا على رأس الجيوش المصرية النظامية ، وأخذ يتغلب على الثوار تغلباً حاسماً في مواقع عديدة .

غير أن الدول الأوروبية ، كانت متحمسة للثورة اليونانية ومصممة على مساعدتها . ولذلك اجتمعت أساطيل الدول الأربع ـ وهجمت فجأة على الأسطول العثماني الراسي في خليج نافارين ، وأخذت تضربه بنيران مدافعها الحامية ، إلى أن تمكنت من احراقه وإبادته تماماً .

والسفن الحربية التي أنشأها محمد علي باشا في مصر ، وأرسلها إلى مياه مورة للاشتراك في حروبها ، كانت من جملة السفن الراسية في ميناء نافارين ، فاحترقت مع سائر وحدات الأسطول العثماني ، خلال القصف العنيف الذي قامت به أساطيل الدول المتفقة .

هذه الواقعة ، كانت ضربة قاضية على القوة البحرية العثمانية ، وصارت « نقطة تحول » في حروب المورة .

ولكن بعض المؤرخين يعتبرون واقعة نافارين « نقطة تحول » في السياسة العالمية بوجه عام ، لأنها كانت أول تأييد فعلي إجماعي لمبدأ القوميات ، وأول عمل إيجابي في سبيل إعادة النظر في بناء الدول ، وفقاً لمقتضيات المبدأ المذكور .

إن حروب مورة استمرت بعد واقعة نافارين أيضاً ، إلى أن تدخلت روسيا في الأمر ، بقواها البرية ، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية ، وأخذت تغزو ولاياتها الشمالية ، إلى أن وصلت إلى مدينة « أدرنة » ، فأضطرتها إلى توقيع المعاهدة المعروفة باسم المدينة المذكورة . وكان اعتراف السلطنة العثمانية باستقلال الدولة اليونانية ، من جملة الشروط الواردة في معاهدة أدرنة . وكان ذلك سنة ١٨٢٩ .

ومما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد ، أن المساعدات العسكرية التي نالتها الثورة اليونانية ـ كما أسلفنا ـ كانت مصحوبة بمساعدات أدبية هامة ، فقد اشترك في تحبيذ الثورة وتأييدها ، جميع المثقفين في مختلف أنحاء أوروبا من شعراء وأدباء وعلماء

وساسة وفنانين ، حتى ان البعض من هؤلاء تحمسوا لها تحمساً شديداً ، حملهم على مساعدة الثورة فعلا .

وأما الدافع الأصلي لهذا التأييد والتحمس ، فكانت الشهرة العظيمة التي يتمتع بها تاريخ اليونانيين القدماء وآدابهم في جميع أنحاء العالم المتمدن ، كما ذكرت ذلك قبلا ؛ هذه الشهرة هي التي أشاعت في نفوس الأوروبيين « حب اليونان » وحملتهم على « تأييد الثورة اليونانية » تأييداً مقروناً بالحماس .

كان الشاعر الإنكليزي المشهور « لورد بايرون» ، في مقدمة هؤلاء المحبين المتحمسين ، حتى إنه تطوع لمساعدة الثورة اليونانية بنفسه ، واستشهد في سبيلها في ميادين القتال .

وقد خلّد الشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هوغو » بعض الوقائع من الثورة المذكورة بقطعة شعرية رائعة ، واستخدم الرسام الشهير « دولاكروا » عبقريته الفنية لتصوير منظر من مناظر الثورة بلوحة خالدة ، تثير في نفوس مشاهديها روح الاستفظاع للحكم التركي ، ونزعة الإشفاق نحو الثورة اليونانية .

فقد تأسست الدولة اليونانية ، بهذه الصورة ، بتضحيات اليونانيين أنفسهم من جهة ، وبمساعدات الأوروبيين المادية والمعنوية من جهة .

ولكن حدود الدولة اليونانية الجديدة التي تأسست بموجب معاهدة أدرنة ، كانت بعيدة عن الانطباق على حدود القومية اليونانية . والاستقلال الذي أحرزته الأمة اليونانية بفضل ثورتها الأولى ، وبموجب المعاهدة المذكورة ، كان في حقيقة الأمر استقلال جزء صغير من مَواطِنها ، لأن حدود هذه الدولة اليونانية لم تتجاوز شبه جزيرة مورة ، مع مقاطعة أتيكا ، فلم تشمل تساليا ، ولا ابير ، ولا ماكدونيا ، ولا شيئاً من جزر الإيجة . واليونانيون القاطنون في المقاطعات المذكورة ظلوا تابعين إلى الدولة العثمانية ، بعد سنة ١٨٢٩ أيضاً .

وأما فكرة « استقلال جميع اليونانيين ، تحت ظل دولة تشمل جميع البلاد اليونانية » . . فقد ظلت تعمل ـ عدة عقود من السنين ـ عمل الأحلام والأماني التي تداعب خيال رجال الفكر والسياسة ، وتخلب ألبابهم وتستملك مشاعرهم ، وتوجه أعمالهم .

إن هذه الفكرة ـ فكرة « استقلال جميع البلاد اليونانية ، لتكوين دولة تجمع شمل اليونانيين ، وتعيد إليهم مجد الأمبراطورية البيزنطية » ، كان اليونانيون يعبرون عنها بتعبير قصير : (مغالي ئيدآ) أي (الفكرة العظمى) .

وظلت هذه الفكرة العظمى تعمل عمل القوة المحركة ، والإبرة الموجهة لجهود اليونانيين السياسية ، حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، مع ذيولها الشرقية . . وذلك سواء أكان داخل الدولة اليونانية ، أو في مواطن اليونانيين التابعين للدولة العثمانية ، أو بين الجاليات اليونانية القاطنة في مختلف البلاد الأجنبية .

وأما السبل التي سلكها اليونانيون لتحقيق هذه الفكرة العظمى ولو قسماً فقسماً ، وبصورة تدريجية ، فكانت متنوعة ومتشعبة جدا ، ويمكننا أن نلخصها بما يلي :

(أ) إنشاء المدارس وتكثيرها ، ونشر الثقافة بين جميع أفراد الأمة مع زيادة الإهتمام بتاريخ اليونان ، وبالآداب اليونانية بوجه خاص .

(ب) تأليف الجمعيات ، وتأسيس النوادي ، وإنشاء الملاجىء والمستوصفات والمستشفيات . . وذلك لضمان التعارف والتعاون ، وزيادة التساند والتماسك بين أفراد الطوائف اليونانية ، مع إشاعة الشعور بالخير العام وصالح الأمة في نفوس هؤلاء .

(ج) تأليف الجمعيات السرية لتهيئة وسائل الاستقلال ، ووضع الخطط اللازمة لذلك ، بعيدا عن مراقبة الحكومة العثمانية ومداخلتها .

(د) تأليف العصابات ، لتنفيذ المقررات التي تتخذها الجمعيات السرية بقوة السلاح أو عن طريق التهديد والإكراه .

(هـ) القيام بثورات مسلحة ، لاجبار الحكومة على تلبية المطاليب القومية .

(و) القيام بدعايات واسعة النطاق في البلاد الأوروبية ـ ولا سيما في البلاد التي تهتم بالشؤون الشرقية ـ ، لكسب عطف الشعوب والحكومات على القومية اليونانية ، وضمان مساعدتهم لها عند الاقتضاء .

(ز) الاستفادة من المساعي الدبلوماسية ـ العلنية أو السرية ـ التي تستطيع أن تقوم بها الدولة اليونانية ، لصالح اليونانيين بوجه عام .

إن هذه الجهود المتنوعة ، ضمنت للأمة اليونانية الاستقلال شيئاً فشيئاً ، وللدولة اليونانية التوسع مرحلة بعد مرحلة .

أن أولى مراحل التوسع ، كان انضمام جزيرة كورفو إلى الدولة اليونانية : كانت الجزيرة تحت احتلال الإنكليز منذ حروب نابليون . فقد رأت ـ انكلترا ـ بعد تكون الدولة اليونانية ـ أن تخير أهل الجزيرة بين البقاء على ما هم عليه من الإدارة البلدية ،

وبين الانضمام إلى الدولة الجديدة . والتصويت الذي جرى لهذا الغرض أسفر عن ترجيح كفة الالتحاق . وقد تم ذلك فعلا سنة ١٨٦٣ .

وبعد جزيرة كورفو ، انضمت إلى الدولة اليونانية مقاطعة « تساليا » عقب معاهدة برلين ، التي عقدت بعد الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٩ .

وبعد مدة غير قصيرة انضم القسم الأعظم من المقاطعات المعروفة باسم « أبيرو ماكدونيا وتراكيا » مع جزيرة « كريت » ، وذلك بعد الحرب البلقانية التي نشبت سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ .

وفي الأخير انضمت الجزر الايجية المعروفة باسم « الدوديكانيز » أيضاً ، إلى الدولة اليونانية ، بقرار من الدول المتحالفة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

إن انضمام هذه المقاطعات إلى الدولة اليونانية . . . قد تم تارة بسهولة نسبية ، وطورا بصعوبة عظيمة وبعد اقتحام مشاكل كبيرة .

وربما كانت جزيرة كريت من أبرز الأمثلة على المقاطعات التي صارت مثار مشاكل عظيمة ، مدة طويلة .

فإن الثورة على الدولة العثمانية كانت صارت من الأمور المزمنة في الجزيرة المذكورة : كان الثوار يتجمعون ويحتشدون من وقت إلى آخر ، ويهجمون على المدن ويطردون منها موظفي الدولة العثمانية ، ثم ، إذا جاءت الجزيرة حملة عسكرية قوية ، وأخذت تطارد الثوار بقوة ، انسحبوا من المدن ، وتبعثروا في الجبال الداخلية المنيعة ، وانتظروا هناك الفرص الملائمة للعودة إلى الهجوم ، وتكرار التجربة مرة أخرى .

إن استمرار هذه الثورات ، بهذه الصورة ، اضطر الدولة العثمانية إلى منح الجزيرة بعض الامتيازات الخاصة ، وجعلها « ولاية ممتازة » عن سائر الولايات العثمانية في كثير من أمورها الداخلية ، كما أنه اضطرها إلى توسيع نطاق هذه الامتيازات بصورة تدريجية . . . إلى أن أصبحت الجزيرة شبه مستقلة ، تتمتع بحكم ذاتي مطلق ، واستقلال داخلي تام ، تحت سيادة الدولة العثمانية الاسمية .

إلا أن أهل الجزيرة لم يكتفوا بذلك أيضاً ، وظلوا يواصلون العمل لضمان التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية مباشرة .

والدول المعظمة التي كانت ترغم السلطنة العثمانية على توسيع امتيازات الجزيرة ، وقفت موقف المعارض من التحاقها بالدولة اليونانية . غير أن أهل الجزيرة لم يترددوا في مخالفة قرارات الدول المعظمة أيضاً ، فاشتركوا في الانتخابات النيابية

اليونانية ، وأرسلوا ممثليهم إلى البرلمان اليوناني ، على الرغم من عدم موافقة الدول على الالتحاق ، وإصرارها على إبقاء ما كان على ما كان . بقوة الحصار البحري الذي ضربته حول الجزيرة . واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، مشوشة ومذبذبة ، إلى أن نشبت الحرب البلقانية . فان اندحار الجيوش العثمانية في هذه الحرب ، وانسحابها من البلقان بصورة نهائية ، أزال جميع الموانع التي كانت تحول دون الالتحاق ، فتم التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية ، بصورة رسمية ، بعد الحرب المذكورة سنة ١٩١٣ .

وأما الجزر الإيجية التي عرفت باسم « الدوديكانيز » أي « الجزر الإثنى عشر » ـ من رودس إلى مدللي ـ فكانت احتلتها إيطاليا خلال الحرب الطرابلسية ، قبل نشوب الحرب البلقانية ؛ ولهذا السبب لم تدخل الجزر المذكورة بين البلاد التي اقتسمها البلقانيون فيما بينهم ، بعد انتصارهم على السلطنة العثمانية ، سنة ١٩١٣ .

وظلت الجزر المذكورة تابعة إلى إيطاليا ، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وخلال الحرب المذكورة احتلها الحلفاء ، إلا أنهم بعد انتهاء الحرب ، قرروا تسليمها إلى الدولة اليونانية . وبهذه الصورة تم التحاق الجزر المذكورة إلى الوطن الأم قبل بضع سنوات .

ولم يبق الآن خارج حدود الدولة اليونانية ، أي إقليم يوناني ، سوى جزيرة قبرص .

ومن المعلوم أن الجزيرة المذكورة ، بعد أن كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ ، انتقلت إلى الإدارة الإنكليزية ، بناء على تنازل السلطنة لها عنها عقب الحرب الروسية التركية .

وظلت الجزيرة تحت الحكم الإنكليزي إلى الآن ؛ إلا أن الأكثرية الساحقة من أهل الجزيرة يونانيون ، وقد حافظوا على لغتهم وثقافتهم ، وهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأمة اليونانية ، ولا يزالون يتوقون إلى الالتحاق بالدولة اليونانية والانضواء تحت علمها . كما أن سائر اليونانيين أيضاً يتوقون إلى بلوغ اليوم الذي يتم فيه التحاق الجزيرة بالوطن الأم ، لكي تصبح حدود الدولة اليونانية منطبقة تمام الانطباق على حدود القومية اليونانية .

هذا ، ويجب ألا ننسى في هذا المضمار ، أن مطامح اليونانيين كانت تذهب إلى حد أبعد من ذلك بكثير : لأنهم كثيراً ما كانوا يمنّون النفس بإحياء امبراطورية بيزنطية على ضفاف البوسفور ، أو على الأقل إعادة مجد اليونان القديم على سواحل بحر إيجه الشرقية .

لقد بذل اليونانيون في سبيل تحقيق هذه المطامح كثيراً من الجهود ، وقدموا كثيراً من الضحايا ، ولكنهم - بهذه المطامح - كانوا يتجاوزون كثيراً حدود قوميتهم الراهنة سعيا وراء الحدود التاريخية القديمة - التي لم تعد تنطبق على أحوال القوميات الحالية بوجه من الوجوه - . ولذلك لم يجنوا من محاولاتهم هذه - في آخر الأمر - غير الخيبة والفشل .

ومن المفيد لنا أن نستعرض استعراضاً سريعا ، أهم صفحات هذه المحاولات الفاشلة أيضاً :

اعتقد الزعيم المشهور « فنيزيلوس » أن الحرب العالمية الأولى ستعطي لليونان فرصة ذهبية لتحقيق هذه المطامح الغالية . فوضع سياسة تقضي باشتراك اليونان في الحرب المذكورة في صفوف الدول المتحالفة ، ضد ألمانيا والمتفقين معها ، على أن تحصّل منها وعدا صريحاً لتحقيق هذه الأمنية ، خلال التسويات التي ستجري بعد انتهاء الحرب .

وقد كتب في التقرير الذي وضعه لشرح وتبرير هذه السياسية « إن مصير الطوائف اليونانية الكثيرة القاطنة في البلاد التركية ، أصبح معلقا على نتيجة الحرب الحالية . لأن الألمان إذا انتصروا في هذه الحرب ، فسيتفقون مع الأتراك على إزالة كيان اليونانيين من تلك الأوطان القديمة ، فيجب علينا أن نعمل كل ما نستطيع عمله لمنع حدوث هذه النتيجة الخطرة . علينا أن نلتحق بالدول المتحالفة ، ولا شك في أننا نستطيع أن نأخذ منها وعداً أكيدا بتحقيق أمانينا بعد انتهاء الحرب » .

واتفق فنيزيلوس مع الإنكليز فعلا على تقديم قوة برية كافية لمساعدة الأسطول البريطاني الذي كان يعد العدة للقيام بالحملة الأولى على الدردنيل . إلا أن ملك اليونان لم يوافق على هذه الخطة وهذا الاتفاق ، فاضطر فنيزيلوس إلى الاستقالة .

إنسحب الزعيم المشار إليه - بهذه الصورة - من رئاسة الحكومة ، غير أنه لم ينسحب من ميدان السياسة . بل ذهب إلى سلانيك ، وأنشأ هناك « حكومة شعبية » مستقلة عن « الحكومة الملكية » القائمة في أثينا .

وهذه الحكومة ساعدت الحلفاء مساعدة كبيرة . لأنها فسحت المجال لتحشيد « جيش الشرق » هناك . ومن المعلوم أن الجيش المذكور لعب دوراً هاماً جدا ، في انهاء الحرب وإحراز النصر .

والحلفاء أرادوا أن يكافئوا اليونان على هذه المساعدة الثمينة ، فقرروا أن يمنحوها ولاية ازمير ، مع الأقاليم المجاورة لها ، وهي أهم الأقاليم الكائنة في غرب الأناضول وشرق الإيجه .

واستطاع الجيش اليوناني في بادىء الأمر ، أن يستولي على هذه الأراضي الممنوحة لليونان بسهولة كبيرة .

غير أن تلك الأراضي كانت تركية بكل معنى الكلمة ، إنها كانت مسكونة بأكثرية ساحقة من الأتراك منذ قرون عديدة ، وإن كانت يونانية في التاريخ القديم ، وإن كان لا يزال يقطن في بعض أقسامها ـ بين سكانها الأتراك ـ جماعات من اليونانيين .

إن احتلال هذه الأقاليم التركية من قبل الجيوش اليونانية أوجد في نفوس الأتراك رد فعل شديداً جدا ، حملهم على الاندفاع لمقاومة هذا الاحتلال بكل تفانٍ وحماس ، على الرغم من انكسارهم في الحرب العالمية واستسلامهم للحلفاء .

ومن المعلوم أن الأتراك ـ بعد أن نظموا شؤونهم وحشدوا قواهم ـ انتقلوا من الدفاع إلى الهجوم وتمكنوا ـ في آخر الأمر ـ من دحر الجيوش اليونانية وتحرير البلاد منها تحريرا تاما .

ولكنهم لم يكتفوا بطرد الجيوش اليونانية بهذه الصورة ، بل أرادوا في الوقت نفسه ـ أن يقضوا على المطامح اليونانية القضاء الأخير . ولذلك قرروا إخراج جميع اليونانيين من ولايات الأناضول . وخلال مذاكرات الصلح ، استطاعوا أن يحملوا الحلفاء على تقرير مبدأ جديد في السياسة العالمية للوصول إلى هذه الغاية . هذا المبدأ هو مبدأ « تبادل السكان » .

وعملا بهذا المبدأ ، وتنفيذاً لهذا القرار ، نقل جميع اليونانيين الذين كانوا قاطنين في الأناضول الى بلاد اليونان ؛ ومقابل ذلك ، نقل جميع الأتراك الذين كانوا باقين في البلاد اليونانية إلى الأراضي التركية . وبعد إتمام هذا التبادل ، لم يبق في الأناضول فرد واحد من القومية اليونانية ، كما أنه لم يبق في بلاد اليونان فرد واحد من القومية التركية .

وبهذه الصورة زالت أسباب الخلافات القومية التي كانت قائمة بين تركيا وبين اليونان .

يلاحظ من كل ما نقدم : أن الفكرة القومية عند اليونان ، نشأت وترعرعت بسهولة وسرعة ، لتضافر العوامل المساعدة لها .

وأما المشاكل التي اعترضت سبيل تحقيق هذه الفكرة ، فكانت كلها سياسية وعسكرية .

- ٢ -

البلغار

ولكن أحوال الأمة البلغارية ، كانت تختلف عن أحوال الأمة اليونانية اختلافاً كليا . ولهذا السبب ، سار نشوء الفكرة القومية عند الأمة المذكورة سيراً يختلف عن سيره في الأمة اليونانية .

وذلك لأن البلغار كانوا فقدوا كثيراً من مقوّمات الأمة ؛ إنهم كانوا محرومين من تاريخ مشهور ، ومن لغة أدبية راقية ، كما كانوا محرومين من كنيسة قومية تساعد على حفظ كيانهم القومي وتحمي لغتهم الخاصة . بل انهم بعكس ذلك كانوا خاضعين لكنيسة أجنبية عنهم ، تهمل لغتهم إهمالا كليا ، وتعارض قوميتهم معارضة شديدة .

كان البلغار أرثوذوكسيي المذهب . وكانوا لهذا السبب تابعين إلى الكنيسة الأرثوذوكسية التي ترأستها بطريركية الفنار . ومن المعلوم أن البطريركية المذكورة كانت يونانية . فكان من الطبيعي أن تخدم منافع اليونان ، وأن تعمل على « يَوننة » رعاياها ، ولو لم تقصد ذلك مباشرة . إنها كانت تقيم الطقوس الدينية باللغة اليونانية ، لأنها كانت تقول « إن الانجيل كتب في الأصل باللغة اليونانية ، فيجب أن يتلى بلغته الأصلية » ولهذا السبب ما كان يمكن لأحد أن يشغل مركزاً في سلك الرهبنة فيصبح قسيسا ، ما لم يكن متقناً للغة اليونانية ، وما كان يمكن لأحد أن يرتقي إلى المراكز العليا في هذا السلك ، ما لم يكن يونانياً .

وبما أن المدارس كانت تعتبر عندئذ من لواحق المعابد وتوابعها ، فإن التعليم فيها أيضاً كان يجري باللغة اليونانية .

وخلاصة القول : إن لغة الدين والعلم والثقافة عند البلغار ، كانت اللغة اليونانية . أما اللغة البلغارية نفسها ، فكانت أصبحت لغة عامية بحتة ، لاحظّ لها من الأدب المدوّن ، ولا اتصال لها بالعلم والثقافة .

ونستطيع أن نقول ـ لهذه الأسباب كلها ـ ان البلغار كانوا خاضعين إلى سلطتين أجنبيتين : الأولى سلطة الدولة العثمانية ، والثانية سلطة الكنيسة اليونانية .

إن سلطة الدولة العثمانية كانت جرّدتهم من الكيان السياسي ، ولكنها لم تتعرض إلى كيانهم القومي . وأما سلطة الكنيسة اليونانية ، فقد كانت تمس كيانهم القومي مباشرة ، فكانت تعمل على يوننتهم شيئاً فشيئاً . فكان على البلغار ، أن

يتحرروا أولا من سيطرة الكنيسة اليونـانية ، ليثبتـوا كيانهم القـومي ، ثم يتحرروا من سيطرة الدولة العثمانية ، ليكتسبوا كياناً سياسياً أيضاً .

وبتعبير أقصر : كان عليهم أن يسعوا أولاً لنيل الاستقلال الثقـافي . ثم يعملوا للحصول على الاستقلال السياسي .

كل ذلك جعل نشوء الفكرة القومية بين البلغـار ، معرضـاً إلى عوائق عـديدة ، ومحفوفاً بمشاكل كبيرة . ومن الطبيعي ان التغلب على هذه العـوائق والمشاكـل ، تطلب من وطنيي البلغار جهوداً كبيرة ومتنوعة جداً .

بـدأت الفكرة القـومية بـين البلغار ، أول مـا بدأت بجهـود تحـوم حـول اللغـة البلغارية .

كان التعليم في جميع المدارس الموجودة في البلاد البلغارية يجري باللغة اليونانية ، حتى سنة ١٨٣٥ . وفي السنة المذكورة قـام رجل ـ اسمـه « تثوفيت ريلسكي » وأسس مدرسة جديدة في مدينة « غبروة » . وأخذ يعلم فيهـا باللغـة البلغاريـة . وهذه كـانت أول مدرسة وطنية قومية تنشأ في البلاد البلغارية .

وقد بذل مؤسس المدرسة المذكورة جهوداً جبارة لتعـزيز اللغـة البلغاريـة : دوّن قواعدهـا الصرفيـة ، وألّف أول كتاب في الصـرف البلغاري . كـما أنه تـرجم الكتاب المقدس إلى اللغة البلغارية . وهيأ بذلـك أهم الوسـائل الضـرورية « للتعليم والعبـادة بالبلغارية » .

وبعد هذه الخطوة الأولى ، تعددت أمثال هذه المـدارس وهذه الجهـود وزاد عدد المعنيـين باللغـة البلغاريـة والساعـين إلى جعلها لغـة علم وثقافـة . وانبرت جمـاعة من المفكرين الوطنيين ، إلى جمع الأغاني الشعبية والأقاصيص القوميـة ، لتدوينهـا ونشرهـا بين الناس . وعكفت جماعة أخرى منهم على البحث في تاريخ البلغار القديم . وصاروا ينقبون بين صفحاته المنسية ، لإظهار ما كان لأجداد البلغار من مآثر المجد والفخار .

وهكـذا ، تضافـرت جهود المفكـرين الوطنيـين ، على العمـل في سبيـل إيقـاظ الشعب البلغاري من سباته العميق ، وحمله على التمسك بلغته الخاصة ، وجعله يشعر بأن له كياناً خاصاً ، وقومية خاصة ، تختلف عن القومية اليونانية التي كان ينتسب إليها رؤساؤه الدينيون ، بقدر ما يختلف عن القومية التركية التي كان ينتسب إليهـا حكامـه الاداريون .

إلا أن هذه المساعي القـومية ، كـانت تصطدم عـلى الدوام بنفـوذ رجال الـدين

وتلقيناتهم المعاكسة . لأن الكنيسة الأورثوذوكسية كانت ظلت تتمسك بأذيال اللغة اليونانية ، وظلت تلقن الشعب ضرورة التمسك بها ، زاعمة بأنها من لوازم الدين .٠

ولهذه الأسباب ،٠أدرك المفكرون تمام الادراك ، بأن الوعي القومي لا يمكن أن يسري في نفوس الشعب البلغاري . . ما لم تتحرر الكنائس من سيادة الرهبان اليونانيين ، وما لم تتخلص المدارس من سيطرة اللغة اليونانية . . وما لم تصبح اللغة البلغارية لغة العبادة ولغة التعليم في جميع الكنائس والمدارس . . .

وقد سعى المفكرون الوطنيون لبث الفكرة القومية بين الرهبان أيضاً ، ونجحوا في هذا المضمار بعض النجاح . إلا أن الرهبان المنتمين إلى أصل بلغاري كانوا باقين في المراتب الدنيا من السلك الكهنوتي ، كما ذكرت ذلك آنفاً . أما المراتب العليا والرئيسية من السلك المذكور ، فكانت تحت احتكار اليونانيين منهم بوجه عام . وهؤلاء الرؤساء اليونانيون كانوا يحظرون على الرهبان الصلاة والوعظ بغير اللغة اليونانية ، وكانوا يعاقبون كل من يجرؤ على مخالفة هذا المبدأ ، بالحبس وبالطرد من الوظائف الروحانية .

ولهذا السبب ، بدأ صراع عنيف بين زعماء القومية وبين رؤساء الدين .

وأصبح « التخلص من نير الكنيسة اليونانية » الشغل الشاغل ، والهدف الأسمى ـ لدى جميع متنوري البلغار .

ولكن ، ما السبيل إلى تحقيق هذه الأمنية ، والوصول إلى هذا الهدف ؟

فكر البعض في السعي وراء تغيير المذهب ، للتخلص من هذا النير البغيض . وقامت بعض الهيئات الدينية ـ الأوروبية والأمريكية ـ الكاثوليكية والبروتسانتيه ـ تشجع هؤلاء على المضيّ في هذا السبيل . إلا أن زعماء الوطنية البلغارية ، رأوا أن هذه السياسة لم تكن مأمونة العواقب : لأن أمثال هذه الآراء وهذه النزعات ، قد تنتشر بين بعض الجماعات من المتنورين ، ولكنها لا يمكن أن تنتشر بين الطبقات الجاهلة من الشعب . فليس من الحكمة في شيء ، العمل بمثل هذه الخطة ، التي تفتح الباب للاصطدام بين النزعات القومية والاعتقادات المذهبية ، ولذلك فكروا في خطة تضمن للشعب البلغاري التخلص من ربقة الكنيسة اليونانية ، من غير خروج على المذهب الأرثوذكسي . فوجدوا أن السبيل الوحيد إلى ذلك ، هو تكوين كنيسة جديدة ، مستقلة عن بطريركية الفنار ، تقيم جميع الطقوس والصلوات الدينية باللغة البلغارية ، دون أن تغير أو تحذف شيئاً من تلك الطقوس .

وهذه الفكرة انتشرت بين الشعب بسهولة ، كما أنها وجدت تأييداً حاراً من

بعض الدول الأوروبية ، وعلى الأخص من روسيا ، التي كانت تساعد حركات القومية البلغارية مساعدة كبيرة .

والجهود التي بذلت في هذا السبيل تكللت بالنجاح التام : أصدرت السلطنة العثمانية ـ سنة ١٨٧٠ ـ فرماناً سلطانياً ، يخول البلغار حق أنشاء كنيسة خاصة بهم ، مستقلة عن كنيسة الفنار اليونانية . وقد تكونت فعلاً هذه الكنيسة البلغارية ، وسمي رئيسها باسم « الاكسارخ » كما سميت الكنيسة باسم « الاكسارخية » .

وهذه الاكسارخية ـ أسرعت إلى بلغرة التعليم والعبادة . ثم أخذت تشارك زعماء الوطنية البلغارية في الجهود التي كانوا يبذلونها لنشر الفكرة القومية بين جماهير الشعب ، مشاركة فعالة .

واللغة البلغارية أخذت تنهض وتتقدم بسرعة ، بعد أن خرجت ـ بهذه الصورة ـ من مصافّ « لغات الحوار الخاصة بعوام الناس وحدهم » ، ودخلت في عداد « لغات العلم والثقافة » التي يكتبها ويخطب بها ويفكر بواسطتها رجال العلم والتعليم ، ويقيم الصلوات بها ويعظ الناس بواسطتها رجال الدين .

ونستطيع أن نقول : إن انشاء الأكسارخية ، كان من الأعمال الحاسمة في سبيل استقلال البلغار . لأنه ضمن لهم الاستقلال باللغة والثقافة ، وزودهم بمؤسسة قومية ، تعزز لغتهم الخاصة ، وتدعم كيانهم القومي ، وتثير في نفوسهم نزعة الاستقلال ، وتعمل كثيراً لتنظيم وتوجيه الجهود التي تبذل في هذا السبيل .

بعد انتهاء هذه الصفحة من حياة الكفاح والنضال ، انصبت جهود الوطنيين على تتويج الاستقلال الثقافي باستقلال سياسي ، وعلى تدعيم القومية البلغارية بتكوين دولة بلغارية .

ولا حاجة إلى القول ، بأن السبيل إلى ذلك كان : الثورة على الدولة العثمانية .

والثورة التي نشبت لهذا الغرض استمرت مدة غير قصيرة ، وسببت إسالة دماء كثيرة .

وكانت روسيا تعطف على البلغار ، لكونهم من الأمم السلافية مثلها . فكانت تحبذ ثورتهم وتشجعها ، وتساعدها بمختلف الوسائل المادية والمعنوية ، منذ بدئها . ثم أخذت تتدخل في القضية بصورة رسمية ، عن طريق الاحتجاج على مسالك العنف والقسوة التي كانت تسلكها السلطات العثمانية لإخماد الثورة . وفي آخر الأمر تدخلت روسيا تدخلاً مباشراً ، وأعلنت الحرب على السلطنة العثمانية سنة ١٨٧٨ .

ومن المعلوم أن هـذه الحرب انتهت بـانتصار الـروس إنتصاراً حـاسماً ، أوصـل جيـوشها إلى أبـواب القسطنـطينية ، وأرغم السلطنـة العثمانيـة عـلى تـوقيـع معـاهـدة « آياستفانوس » المشهورة .

إن هذه المعاهدة التي عقدت في ضاحية من ضواحي العاصمة العثمانية ، نصت على إحداث دولة بلغاريـة كبيرة ، تمتـد من نهر الدانـوب شمالاً ، حتى سـواحل بحـر الإيجة جنوباً .

ولكن تكوين هذه الدولة البلغارية الكبيرة ، كان يعني إدخـال الساحـل الشمالي من البحـر المذكـور تحت نفوذ القيصـرية الـروسية . ولـذلك أثـار مخـاوف الإنكليـز ، وحملهم على التدخل في القضية : أعلنت انكلترا بأنها لا تسمح بتأسيس دولـة جديـدة على سواحل البحر المتوسط ، وقامت بتشبثات سياسية ومظاهرات بحريـة ، انتهت إلى عقد مؤتمر دولي في برلين ، لإعادة النظر في المسألة الشرقية . والمذاكرات التي جرت في المؤتمر المذكـور ، اضطرت الـروس إلى العدول عن قسم من مـطالبهم وانتهت بتقريـر معاهدة جديدة ، تقوم مقام معاهدة آياستفانوس التي كانت روسيـا أملتها عـلى الدولـة العثمانية .

والأراضي التي كـانت خصصت للدولـة البلغـاريـة الجـديـدة في معـاهـدة آياستفانوس ، قسمت في معاهـدة برلـين إلى ثلاث منـاطق متوازيـة ، أعيدت المنـطقة الجنوبية منهـا إلى السلطنة العثمـانية وجعلت المنـطقة الشمـالية منهـا «إمارة ذات حكم ذاتي » تحت سيادة السلطنة العثمانية ، وأما المنطقة الوسطى منها ، فقـد جعلت « ولاية ممتازة » تمتاز عن سائر الولايات العثمانية ببعض الامتيازات الإدارية الخاصة ، وسميت هذه الولاية باسم « ولاية روملي الشرقي » .

فتولدت بهـذه الصورة « دولـة بلغاريـة » تحت سيادة السلطنـة العثمانيـة بصورة رسمية .

إلا أن هذه الدولة تقدمت وتقـوت في مدة وجيـزة ، فأخـذت تسير سيـرة الدول المستقلة بكل معنى الكلمة : ألفت جيشاً منظماً قوياً ، ما لبثت أن استولت بـواسطتـه ـ فجأة ـ على ولاية روملي الشرقي ، سنة ١٨٨٥ .

والسلطنة العثمانية ، اضطرت إلى الرضوخ لحكم الأمر الواقـع ، مكتفية بحـل القضية بالألفاظ الجوفاء التي تحفظ لها سيادتها الاسمية : فقد أصـدرت فرمـاناً بتعيـين البرنس فرديناند أمير بلغاريـا واليـاً عـلى الروملي الشـرقي . مع منحـه رتبة المشيـرية .

وصار البرنس المشار إليه يلقب رسمياً بالألقاب التالية : « صاحب الفخامة أمير بلغاريا ووالي روملي الشرقي المشير فرديناند » .

إن توسع هذه الدولة الناشئة ونهوضها ، أثار حسد الدولة الصربية عليها ، وأحدث بينهما خلافاً على بعض القضايا . وهذا الخلاف أدى إلى نشوب حرب بين الدولتين المتنافستين . وهذه الحرب انتهت بسرعة ، بانتصار البلغار على الصرب .

ولا حاجة إلى القول ، إن هذا الانتصار ، أكسب البلغار مكانة سامية ، وزاد في نفوسهم الثقة بقوميتهم ، ودفعهم إلى مواصلة العمل بجد ونشاط ، لترقية بلادهم من جميع الوجوه ، الثقافية والعمرانية والإدارية والعسكرية . .

ظلت بلغاريا ، على هذا المنوال ، نحو ثلاثة عقود من السنين ، تتصرف تصرف الدولة المستقلة تماماً ، وإن كانت تعتبر « تحت سيادة السلطنة العثمانية » من الوجهة الدولية .

ولكن . . عندما حدث الانقلاب العثماني واعلنت « المشروطية » ، سنة ١٩٠٨ ، رأت الدولة البلغارية ، انه أصبح من المتحتم عليها أن تؤيد استقلالها الفعلي بعمل رسمي ، فأعلنت استقلالها التام . وانتهت بذلك « السيادة الاسمية » التي كانت للسلطنة العثمانية عليها ، بصورة رسمية .

ومما يجدر ذكره بوجه خاص في هذا الصدد : أن الدولة البلغارية التي تألفت وتأسست على المنوال الذي شرحته آنفاً ، لم تنطوِ على نفسها ، فتنصرف إلى معالجة شؤونها الداخلية وحدها ، حتى عندما كانت تحت سيادة السلطنة العثمانية بصورة رسمية . بل انها أولت اهتماماً خاصاً بمصير الجماعات البلغارية التي بقيت خارج حدودها السياسية .

كانت تقطن جماعات كبيرة من البلغار في المقاطعات التي كانت تسمى في التاريخ القديم باسم « تراكيا » و« ماكدونيا » ـ والتي سميت في العهد العثماني باسم ولايات مناستروقوصوة وسلانيك ـ غير أن الجماعات المذكورة كانت مبعثرة بين جماعات من الأتراك واليونانيين ، كما أن سيطرة الكنيسة اليونانية التي استمرت قروناً عديدة كانت يونننت البعض منها يوننة تامة ، وجعلت البعض منها حائرة في قوميتها ، مترددة ومذبذبة بين اليونانية والبلغارية، وكثيراً ما كان يشاهد انقسام من هذه الوجهة بين سكان القرية الواحدة ، حتى بين أفراد العائلة الواحدة . إن إحداث وإنشاء الإكسارخية ، حل قضايا الكنائس والمدارس في المدن والقرى المسكونة بجماعات

بلغارية وحدها حلاً حاسماً . لأن الكنائس والمدارس المذكورة انتقلت إلى حوزة الأكسارخية مباشرة ، وأصبحت بلغارية بطبيعة الحال .

غير انه ، في المدن والقرى المختلطة التي كان يقطنها جماعات من البلغار وأخرى من اليونان ، حدثت مشكلات جديدة : لمن ستكون الكنيسة الموجودة والمدرسة القائمة ؟

كانت البطريركية اليونانية واضعة اليد عليها ، فكانت تدّعي حق الاحتفاظ بها لجماعتها .

وكان على الأكسارخية أن تنشىء كنيسة جديدة ، منافسة للكنيسة الموجودة ، ومدرسة جديدة مقابل المدرسة القائمة ، وكان في ذلك ما فيه من الصعوبات المادية والمعنوية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن البطريركية اليونانية ، كانت تدَّعي بأن الأكسارخية البلغارية قد خرجت على أحكام الديانة الأورثوذوكسية بإقدامها على ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة البلغارية ، وعلى إقامة الطقوس الدينية باللغة المذكورة . ولهذا السبب كانت تسعى لتبعيد الناس عنها ، بشتى التلقينات الدينية .

ومقابل ذلك ، كانت الأكسارخية تنكر على البطريركية حق امتلاك الكنيسة الموجودة في كثير من القرى والأمكنة . لأنها كانت تقول تارة : « ان اليونان هناك أقلية ضئيلة ، فلا يحق لهذه الأقلية أن تتملك الكنيسة التي شيدت بجهود جميع الأهالي » . وكانت تدّعي طوراً : « ان هذه الأقلية نفسها تنحدر من أصل بلغاري ، ولا تزال تتكلم في بيوتها باللغة البلغارية . فإذا أصبحت الآن غير واعية لقوميتها بسبب تضليلات الكنيسة السابقة ، لم يعد من العدل إبقاؤها تحت سيطرة الكنيسة المذكورة » .

ولهذه الأسباب كلها ، بدأت منافسات شديدة ، ومنازعات حادة بين البطريركية وبين الأكسارخية ، وأخذت كل واحدة منها تتوسل بشتى الوسائل لاجتذاب الأهلين إليها ، وتزييد الموالين لها .

ومن الطبيعي أن الدولة اليونانية كانت تؤيد البطريركية وتشد أزرها ، كما أن الدولة البلغارية كانت تسند الاكسارخية وتشجعها . وكانت كل واحدة من هاتين الدولتين تسعى إلى توسيع نطاق قوميتها ، بتزييد عدد المنتمين إلى تلك القومية في الولايات العثمانية ، آملة أن تستفيد من ذلك لتوسيع حدودها السياسية ، عندما تسنح الفرص الملائمة لتغيير الأوضاع القائمة واقتسام ميراث السلطنة العثمانية .

وقام لذلك صراع عنيف بين القومية اليونـانية وبـين القوميـة البلغاريـة في البلاد الباقية تحت الحكم العثماني .

وقد توسل زعماء الطرفين ووطنيـوهم بوسـائل شتى للوصـول إلى مآربهم ، ـ من الوعظ والدعاية والإغراء ، إلى التضليل والتهديد والإكراه والإرهاب ـ وتألفت جمعيات سرية لتنظيم هذه الوسائـل ، وتكونت عصـابات مسلحـة لإرهاب المعـارضين للفكـرة القومية أو الخارجين عليها . وصارت العصابات البلغـارية تـدفع الأهـالي إلى مقاطعـة القس اليوناني وطرد المعلم اليوناني ، كما أن العصابات اليونانيـة صارت تـدفع الأهـالي إلى مقاطعة القس البلغاري وطرد المعلم البلغاري . ثم أخذت هذه العصابات تندفـع في أعمالها الإرهابية إلى حد الاجرام الفـظيع ، وتقـدم على خـطف المعارضـين ، وقتل الزعماء ، وهدم المباني ، وحرق القرى . . . لإلقاء الرعب والهلع في النفوس .

أنا لا أود أن أطيل هذا البحث بذكر جميع صفحات النزاع الذي قام بين القومية اليونانية وبين القومية البلغارية ، وأكتفي بالقول : إن هذه المنازعـات ـ الدمـوية وغـير الدموية ـ استمرت إلى أن تم الاتفاق بين الدول البلقانية على اقتسام الولايات التركيـة الأوروبية ، ولو على أساس تضحية بعض الجماعات في بعض الجهات .

ومـع هذا أودّ أن ألفت الأنـظار إلى حقيقة هـامة : إن المنـازعات الضـارية التي توالت على مسرح البلاد المعـروفة بـاسم ماكـدونيا ، كـانت تحوم كلهـا حول الكنيسـة والمدرسة . وكانت تهدف إلى الاستيلاء على الكنيسة والمدرسة .

ومن المعلوم أن الكنيسة البلغارية ما كانت تختلف عن الكنيسة اليونانية ، إلا في « لغة العبادة » وحدها ، فنستطيع أن نقول لذلـك : إن أسباب المنـازعات التي قـامت بين الكنيستين كانت ترجع إلى اللغة وحدها .

وخـلاصـة القـول : اللغـة . . . لغـة الكنيسـة والمـدرسـة . . . لغـة العبـادة والتعليم . . . كانت الغايـة الأساسيـة من جميع تلك المنـازعات التي أسـالت كثيراً من الدماء .

وذلك ، لأن اللغة كانت المظهـر الأصلي للقـومية ، والعامـل الأساسي فيهـا . وهي اعتبـرت فعلاً « المعيـار الوحيـد » للتمييز بـين القوميـة البلغاريـة وبـين القـوميـة اليونانية .

ولهذا السبب ، تجلى النـزاع بين القـوميتين عـلى شكل نـزاع على اللغـة ، وعلى المؤسسات التي تحفظ اللغة وتنشرها .

ولا أراني في حاجة إلى القول ، أن أهم هذه المؤسسات هي المعابد والمدارس .

في الواقع ، أن العائلة أيضاً تلعب دوراً هاماً في حفظ اللغة . ونستطيع أن نقول : إن الدور الأول والدور الرئيسي في هذا الحفظ يعود إلى العائلة . ولكن ، لا يخفى على أحد ، أن العائلة أيضاً تتأثر من المعبد والمدرسة . كما ان الدولة لا يمكن أن تؤثر في العائلة إلا بواسطة المعابد والمدارس .

وهذا هو السبب الدافع إلى شدة تنازع البلغار واليونان على المعابد والمدارس : الحرص على الاحتفاظ باللغة ، التي هي أهم مقومات القومية .

- ٣ -

رومانيا

إن ما ذكرته آنفاً عن نشوء الفكرة القومية في بلغاريا ، يغني عن كثير من التفاصيل في أمر نشوء الفكرة القومية في رومانيا .

لأن الأوضاع القومية في رومانيا ، كانت تشبه الأوضاع القومية في بلغاريا ، من وجوه عديدة :

إن الشعب الروماني ـ مثل الشعب البلغاري ـ كان خاضعاً لسيطرتين أجنبيتين : سيطرة السلطنة العثمانية الإدارية والسياسية من جهة ، وسيطرة بطريركية الفنار الدينية والثقافية من جهة أخرى .

إن لغة التعليم والعبادة في رومانيا أيضاً كانت اللغة اليونانية .

وأما اللغة الرومانية ، فكانت بمنزلة لغة عامية بحتة ، لا اتصال لها بالعلم والثقافة أبداً . وجميع رؤساء الدين كانوا يونانيين ، كما أن معظم رؤساء الإدارة أيضاً كانوا من منتسبي بطريركية الفنار .

إن السيطرة اليونانية في رومانيا ، كانت قد وصلت إلى درجة من القوة ، أصبح معها الأوروبيون يتوهمون « ان رومانيا جزء من بلاد اليونان » ولا سيما أن مدينة بخارست مدينة « متيونة » .

ومما يؤيد هذه المظاهر الغريبة ، أن زعيم الثورة اليونانية المشهور « إيبسيلانتي » قام بثورته الأولى في رومانيا ، قبل أن ينتقل إلى بلاد اليونان نفسها .

ولذلك ، عندما بدأت فكرة القومية الرومانية تدب في نفوس المفكرين ـ في أوائل القرن التاسع عشر ، ولا سيما في العقد الثاني منه ـ شعر هؤلاء بضرورة التخلص من سيطرة اليونانية واليونانيين ، وصاروا يقولون : « علينا أن نثور على سلطة الفنار ، قبل أن نثور على سلطة الباب العالي » .

وبدأت الحركة القومية في رومانيا ، أولا بجهود لانهاض اللغة الرومانية وإيصالها إلى مصاف اللغات الأدبية الراقية ، ثم بأبحاث في التاريخ الخاص بالأمة الرومانية ، مع نشر هذه الأبحاث بين الناس ، لجعلهم يشعرون بأنهم من أحفاد الرومان الذين أتوا تحت قيادة تراجان ، فيعتبرون أنفسهم مساهمين في الحضارة الرومانية القديمة ، ووارثين شرعيين لها .

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، إن التدريس باللغة الرومانية لم يبدأ إلا سنة ١٨١٦ ، وذلك في مدرسة أنشأها أحد المهندسين ، لغرض تخرج مسّاحين .

غير أن النضال بين اليونانية والرومانية لم يستمر مدة طويلة ، بعد بدء هذه الحركات القومية .

وذلك لأن رومانيا اكتسبت كياناً سياسياً ، قبل بلغاريا بمدة طويلة ، تبلغ نصف القرن تماماً . والحكومة الوطنية التي تأسست بهذه الصورة في وقت مبكر نسبياً ، دعمت الفكرة القومية بقوة واندفاع ، وضمنت لها التغلب على الموانع والعوائق بسرعة وسهولة .

وأما أسباب حصول الرومانيين على الكيان السياسي بسرعة - في أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر - فتعود إلى أوضاع بلادهم الجغرافية والتاريخية :

كانت رومانيا في أقصى الحدود الشمالية من اوروبا العثمانية . فلم تنتشر فيها الديانة الإسلامية ، بقدر ما انتشرت في بلغاريا ؛ كما أنه لم يتسرب بين سكانها عناصر أجنبية عنها . فقد درجت السلطنة العثمانية ، منذ فتحها لتلك البلاد ، على إدارتها بواسطة رؤساء وزعماء محليين . ولذلك ، كانت السيطرة العثمانية فيها أخف وطأة مما كانت عليه في بلاد البلغار . وفضلا عن ذلك كله ، أنها كانت متاخمة لروسيا ، وهذه كانت تشجع الحركات الانفصالية في البلقان . وعندما أعلنت الحرب على السلطنة العثمانية - سنة ١٨٧٨ - استولت على البلاد الرومانية بسرعة ، واضطرت السلطنة إلى منح البلاد الحكم الذاتي والاستقلال الداخلي .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، أن كلمة « رومانيا » من الأسماء المستحدثة ، فهي لم تصبح علماً للدولة المذكورة إلا سنة ١٨٦٦ . وأما قبل ذلك ، فكانت البلاد منقسمة إلى أيالتين : وكانت تعرف إحداهما باسم « الأفلاق » Valachie والثانية باسم « البغدان » Moldavie وعندما بدأ الحكم الذاتي ، تحولت كل واحدة من الأيالتين المذكورتين إلى امارة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى : لها حكومة خاصة ، ومجلس تمثيلي خاص ، ورئيس دولة خاص .

ولكن فكرة « القوميـة الرومانية » لم تلبثِ أن أخـذت تدب في النفـوس ، وتجعل الوطنيين يشعرون بأن هذا التقسيم لا يستند إلى أسـاس قومي ، وينـزعون إلى تـوحيد الإمارتين ، لتأليف دولة واحدة تضم جزئي الأمة الرومانية .

غير أن السياسة الدولية عارضت اتحاد الإمارتين ، وطلبت إبقاء مـا كان عـلى ما كـان . ومع هـذا ، ظلت فكرة « اتحـاد الامارتـين » تستهـوي النفـوس وتـدفعهـا إلى العمل ، إلى أن استطاعت التغلب على المعارضات الدولية ، وتكوين الدولة الرومانيـة الموحدة .

أولا : حـذفت الحواجـز الجمركيـة ، وتوحـدت بذلـك الامـارتـان في الشؤ ون الاقتصادية ، وكان ذلك سنة ١٨٤٦ .

ثم : انتخب المجلس التمثيـلي في كـل واحـدة من الإمـارتـين . نفس المرشـح لرئاسـة الامارة ، فتم بـذلك « اتحـاد شخصي » بين الامـارتين ، حيث يـرأسهما أمـير واحد ، على الرغم من وجود حكومتين ومجلسين . وكان ذلك سنة ١٨٥٩ .

وفي الأخير ، توحدت الإمارتان توحداً تاماً ، وألفت دولة واحـدة ، وكان ذلـك سنة ١٨٦١ .

وبعـد مـرور خمس سنـوات عـلى ذلـك ، أرادّ القـوم أن يـزيلوا معـالم القسمـة السابقة ، فقرروا أن يلغوا أسماء الأفلاق والبغـدان ، فسموا الـدولة بـاسم رومانيـا . وكان ذلك سنة ١٨٦٦ .

ولكن الدولة المـذكورة ، كـانت لا تزال تحت سيـادة السلطنة العثمـانية بصـورة رسمية . واستمرت الأحوال على هـذا المنوال ، حتى نشـوب الحرب الـروسية التـركية الأخيرة سنة ١٨٧٨ . وبعد الحرب المذكورة ، اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف باستقلال رومانيا استقلالا تاما . فأصبحت بـذلك رومـانيا دولـة مستقلة ، ذات سيادة كاملة .

وبعد مرور ثلاث سنوات على إعلان هـذا الاستقلال التـام الناجـز ، اتخذ أمـير البلاد لنفسه لقب « الملك » ، فتحولت بذلك الإمارة الرومانية إلى المملكة الرومانية .

يظهر من كل ما تقدم : أن الدولة الرومانية ، تأسست على أسس قومية بحتة .

ولكن . . . كـان هناك جماعات رومـانية أخرى تقطن خـارج حـدود السلطنـة العثمانية ، في المقاطعة المعروفة باسم « ترنسلفـانيا » .

كانت هذه الجماعات من تبعة الإمبراطورية النمسـاوية ، ولـذلك بقيت خـارج حدود الدولة الرومانية . التي تكـونت ـ كما أسلفنـا ـ عن طريق الانفصـال عن الدولـة العثمانية .

وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار القوميين في رومانيا إلى هؤلاء أيضاً : إنهم كانوا يتكلمون باللغة الرومانية ، فكانوا معتبرين لذلك من أبناء الأمة الرومانية .

فكان على الرومان الذين تمتعوا بنعمة الاستقلال ، وكونوا دولة قومية مستقلة ، أن لا ينسوا أبناء قومهم الباقين وراء حدود دولتهم الفتية .

كان عليهم أن يبذلوا كل ما في استطاعتهم من جهود ، ليضمنوا لهؤلاء ، أولاً : الاحتفاظ بكيانهم القومي ، وثانياً : الانضمام إلى الجزء المستقل من أمتهم الأصلية .

إن هذه الجهود بدأت على شكل فتح المدارس ، وتأسيس النوادي ، ونشر الدعاية القومية على أساس النهوض باللغة والاستناد إلى التاريخ . وبدأ بذلك نضال عنيف بين القومية الرومانية وبين القومية المنغارية في جميع أنحاء ترنسلفانيا .

إن هذه الجهود لم تبق محصورة بحدود الدعايات القومية السرية ، بل انها لم تلبث أن أصبحت علنية ورسمية، إذ صار يتحدث عنها الملك ، وتشترك فيها الحكومة أيضاً .

وفي سنة ١٨٨٣ ، خلال مأدبة رسمية كبيرة ، لم يتردد الملك في شرب نخب « الغائبين » من الرومان ، ومن الإشارة إلى « اللآلىء » التي لا تزال تنقص التاج الروماني .

ومن المعلوم أن هذه الجهود والدعايات تكللت بالنجاح التام ، بعد الحرب العالمية الأولى : لأن رومانيا اشتركت في الحرب المذكورة إلى جانب الدول المتحالفة ، وهذه الدول قررت ضم المقاطعة المذكورة إلى رومانيا .

- ٤ -

يوغوسلافيا

كان نشوء الفكرة القومية ـ وسير الحركة الوطنية ـ في يوغوسلافيا أكثر تعقيداً من كل ما ذكرناه آنفا . وذلك لأن القومية اليوغوسلافية نفسها ، كانت أشد تركيبا من القوميات اليونانية والبلغارية والرومانية التي استعرضناها قبلا :

فإن الدولة اليوغوسلافية الحالية ضمت داخل حدودها عدة شعوب كانت تعرف بأسماء خاصة : الصرب ، الكروات ، السلوفن ، البوشناق .

كان الصرب ـ في بداية القرن التاسع عشر ـ تابعين إلى السلطنة العثمانية ، في

حين أن الكروات والسلوفن كانوا تابعين إلى الامبراطورية النمساوية . وأما البوشناق ، فكانوا تابعين إلى السلطنة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ ، ولكنهم انتقلوا إلى إدارة الدولة النمساوية بعد ذلك ، بموجب معاهدة برلين . فنشأت هذه الشعوب ـ لهذه الأسباب ـ تحت ظروف سياسية وإدارية وحضارية يختلف بعضها عن بعض اختلافا كليا .

وفضلا عن ذلك ، كان الصرب أرثوذكسي المذهب ؛ في حين أن الكروات والسلوفن كانوا كاثوليكيي المذهب . أما البوشناق ، فكانوا مسلمين . .

وكان جميعهم يتكلمون بنوع خاص من اللغات السلافية ، اصطلح العلماء على تسميته باسم « اليوغوسلافية » بمعنى « السلافية الجنوبية » .

ولا حاجة إلى القول إن اسم الدولة المذكورة أتى من اسم هذه اللغة .

بدأت الفكرة القومية ـ والحركة الاستقلالية ـ تظهر بين الصرب ، التابعين إلى السلطنة العثمانية ، منذ أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وذلك ، على شكل جهود تبذل في سبيل إنهاض اللغة القومية من جهة ، وإحياء التاريخ القومي من جهة أخرى .

وقد بذل مفكرو الصرب وزعماؤهم جهوداً كبيرة جداً ـ منذ سنة ١٨١٧ ـ للنهوض باللغة الصربية : فإنهم دّونوا قواعدها الصرفية ، جمعوا كلماتها في قاموس محيط ، وبذلك هيأوا الوسائل اللازمة لجعلها لغة علم وأدب ، ولغة تعليم وعبادة .

كما أنهم عكفوا على نشر أبحاث تاريخية قومية ، تثير في نفوس الناشئة شعور الاعتزاز بمآثر الأجداد . إن هذه الجهود المتنوعة نشرت بين الناس فكرة « القومية الصربية » ودفعتهم إلى القيام بثورات استقلالية . وهذه الثورات ساعدت على تكوين « الدولة الصربية » .

وهذه الدولة كانت في بادىء الأمر ـ سنة ١٨٣٠ ـ إمارة ذات استقلال داخلي تحت سيادة السلطنة العثمانية . ثم صارت سنة ١٨٧٨ ـ مملكة ذات استقلال تام ، باعتراف السلطنة العثمانية نفسها .

ولكن الدولة الصربية ، تكونت ـ في بادىء الأمر ـ في المقاطعات الشمالية التي تقطنها جماعات كثيفة من الصرب ؛ وبقيت جماعات كبيرة منهم ، خارج حدود هذه الدولة ، تابعة إلى الحكم العثماني المباشر .

من الطبيعي أن الدولة الصربية المستقلة ، لم تهمل شؤون هؤلاء ، بل صارت تبذل جهوداً لمساعدتهم على الاحتفاظ بكيانهم القومي ، انتظاراً إلى سنوح الفرص السياسية الملائمة لالتحاقهم بها .

وقام لذلك في ماكدونيا تنافس شديد بين القومية الصربية وبين مختلف القوميات البلقانية ، واستمر هذا التنافس والتنازع إلى أن تم اقتسام الولايات الأوروبية العثمانية بين الدول البلقانية ، عقب حرب سنة ١٩١٣ وتوسعت عندئذ ، حدود المملكة الصربية من جهة الجنوب توسعاً كبيراً .

هذا ، وكانت تكونت ـ قبل ذلك ـ دويلة صغيرة ، في المنطقة الجبلية الوعرة ، المعروفة باسم « الجبل الاسود Monténégro » ـ كانت هذه الدويلة في بادىء الأمر ، إمارة يرأسها زعيم ديني ؛ ولكن . . عندما تولى عرش الإمارة الرئيس الديني « دانيلو » ، لم يشأ أن يحتفظ بصفته الروحانية ، فتنازل عن هذه الصفة ، وتحولت دويلة « الجبل الأسود » بذلك إلى إمارة علمانية ، ثم إلى مملكة . .

غير أن زعماء القومية في صربية ، لم يكتفوا بهذه النتيجة أيضاً .

إنهم كانوا يشعرون شعوراً واضحاً ، بأن الشعب الصربي ما هو إلا جزء من أمة عظيمة ، تضم الكروات والسلوفن والبوشناق . . أيضاً . ولهذا السبب أخذوا يعملون لتهيئة الوسائل التي تكفل تحرير الشعوب المذكورة من حكم الامبراطورية النمسوية ، وتضمن اتحادهم مع الشعب الصربي تحت ظل المملكة الصربية .

ومن المعلوم ان المقاطعة المعروفة باسم « البوسنة والهرسك » كانت دخلت تحت إدارة النمسا واحتلالها ، بموجب معاهدة برلين ـ على أن تبقى تحت سيادة السلطنة العثمانية خلال هذه « الإدارة المؤقتة » . غير أن هذه الادارة استمرت من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٠٨ . وعندما حدث الانقلاب العثماني في السنة المذكورة ، ودخلت بذلك المسألة الشرقية في صفحة جديدة لا يمكن لأحد أن يتكهن بعواقبها ، رأت النمسا أن تثبت الحالة الراهنة في المقاطعة المذكورة بصورة نهائية ، فأعلنت إلحاق البوسنة والهرسك بالامبراطورية بصورة رسمية .

هذا الإلحاق ، أغاظ الدول السلافية ، ولا سيما الدولة الصربية ، لأنه كان بمثابة ضربة قاسية تنزل على آمالها وأمانيها القومية .

وبعد انتهاء الحرب البلقانية ، وتوسع حدود الدولة الصربية ، أخذ الزعماء القوميون يضاعفون النشاط لتحقيق بقية الأماني القومية ، بواسطة جمعيات بعضها علنية ، وبعضها سرية .

ولا يخفى أن الشرارة التي أضرمت نيران الحرب العالمية الأولى ، كانت انبثقت من أعمال هذه الجمعيات :

لقد قتل الأرشيدوك فرديناند ، ولي عهد النمسا ، في مدينة بوسنة سراي ، على يد شاب صربي متحمس للفكرة القومية . وهذه الجناية أثارت نقمة النمسا على صربيا ؛ لأنها زعمت بأن مصرع الأرشيدوك كان من تدبير الجمعيات الارهابية التي تسندها الحكومة الصربية ولهذا السبب أرسلت النمسا إلى صربية انذاراً شديداً ، يتضمن شروطاً قاسية ؛ ثم أعلنت عليها الحرب ، وأخذت تقصف عاصمتها بقذائف المدافع الثقيلة .

ومن المعلوم ان الحرب التي بدأت بهذه الصورة ، لم تلبث أن تحولت إلى حرب عالمية ، اشترك فيها جميع الدول المعظمة ، وعدد غير قليل من الدول الثانوية .

وعندما انتهت هذه الحرب بانتصار الحلفاء ، انقرضت الامبراطورية النمساوية ، وقسمت بلادها إلى دول عديدة ، من جملتها الدولة الصربية . فالتحقت بالدولة المذكورة بلاد الكروات والسلوفن ـ مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود ـ ، وتكونت بذلك دولة سلافية كبيرة، سميت في بادىء الأمر باسم « الدولة الصربية الكرواتية السلوفنية » تصريحاً لأهم العناصر التي كونتها .

إن هذه الدولة الجديدة ، اصطدمت في بادىء الأمر بمشاكل داخلية كبيرة ، لأن اختلاف التربية والتقاليد الادارية والثقافية التي سادت المقاطعات المذكورة منذ قرون عديدة ، انضم إلى اختلاف المذاهب واختلاف الثقافة ، فأوجد نزعات إقليمية ، عرضت كيان الدولة إلى مخاطر جدية .

إن الكروات والسلوفن كانوا أرقى من الصرب من وجهة العلم والثقافة ، ولكن الصرب كانوا أرقى من هؤلاء من حيث التشكيلات الحكومية والتنظيمات العسكرية .

فكان من الطبيعي أن يحدث تنافس وتنازع بين هذين العنصرين لتولي الحكم ، وكان من الطبيعي أن تتعرض الدولة التي تتكون منهما لأزمات خطيرة .

ولكن الشعور بالوحدة القومية كان كفيلا بالتغلب على هذه المشاكل كلها وبالقضاء على النزعات الأقليمية بأجمعها .

وهذا ما حدث فعلا : بعد زوال أزمات الحكم الأولى ، وتلاشي نزعات الأقليمية المختلفة ، رأى القوم أن يتركوا الاسم المركب الأول ، وأن يسموا الدولة باسم مختصر ، يكون أكثر دلالة على الوحدة القومية من الاسم الأول ؛ واختاروا

لذلك اسم « يوغوسلافيا » بالنسبة إلى اللغة التي تربط جميع العناصر بعضها ببعض ؛ والدولة اليوغوسلافية التي تأسست بهذه الصورة ـ وبعد اجتياز مرحلة الولادة العسيرة ـ أصبحت متحدة ومتماسكة بكل معنى الكلمة .

ومن المعلوم أن شدة هذا التماسك والاتحاد ، بهرت الأنظار ، وأدهشت الأذهان ، خلال الحرب العالمية الثانية . . وبعدها .

ـ ٥ ـ

ألبانيا

كان الألبان أصغر شعوب البلقان . إنهم دخلوا تحت حكم السلطنة العثمانية في أواسط القرن الخامس عشر ، وبقوا تحت الحكم المذكور حتى انتهاء حرب البلقان سنة ١٩١٣ .

كانوا يتكلمون بلغة خاصة بهم . غير أن هذه اللغة كانت محرومة من أدب مدوّن ومكتوب .

كان معظمهم اعتنق الدين الإسلامي ، وبعضهم تمذهب بالمذهب الكاثوليكي .

ارتبط الألبان بالسلطنة العثمانية ـ بعد إسلامهم ـ ارتباطاً شديداً ، وشغلوا عدداً غير قليل في المناصب الادارية والعسكرية في مختلف أنحاء البلاد العثمانية ، وفي مختلف أدوار تاريخها . وظلوا حتى أوائل العقد الثاني من القرن العشرين ، موالين للسلطنة موالاة تامة : يشتركون في حروبها ويظهرون خلال هذه الحروب من آثار البسالة والتفاني ما يضعهم في الصف الأول من العناصر المناضلة في سبيل عز السلطنة العثمانية والملة الإسلامية .

ولكن بلاد الألبان ، كانت تقع في أقصى الغرب من حدود السلطنة ، على شواطىء بحر الأدرياتيك . وكان يفصل بينهما وبين عاصمة السلطنة بلاد شاسعة ، يقطنها جماعات مختلفة ، من يونانيين وصرب وبلغار .

وعندما قامت الحركات القومية والثورات الانفصالية في البلاد المذكورة ، كان من الطبيعي أن يتأثر بها الألبان تأثراً شديداً ، وأن يفكروا في مصيرهم تفكيراً جدياً ؛ ولا سيما ، أنهم كانوا في بعض النواحي مختلطين مع عناصر أخرى : إذ كان لهم قرى منبثة بين قرى يونانية في بعض النواحي ، وصربية في نواحٍ ، وبلغارية في نواحٍ

أخرى . انهم كانوا يشاهدون هناك ما يعمله هؤلاء الجيران ، وكانوا يلاحظون أنواع المساعدات التي يتلقاها الثوار ، من الدول البلقانية الصغيرة من جهة ، ومن الدول الاوروبية العظيمة من جهة أخرى. وكانوا يدركون أن جميع البلاد البلقانية صائرة إلى الانفصال عن جسم السلطنة ، وأن انفصال البلغار والصرب واليونان سيؤدي إلى انفصالهم هم أيضاً بطبيعة الحال . ولذلك رأوا من الواجب عليهم أن يعتنوا بقوميتهم ويتمسكوا بها . لكي لا يذوبوا في بوتقات الأقوام المجاورة لهم ، عند تحقيق هذا الانفصال . وكثيرا ما كان يقول زعماؤهم : « ان سفينة السلطنة على وشك الغرق ، وعلينا أن نتخذ ما يجب اتخاذه من التدابير ، كي لا نغرق معها ، ما دام ليس في استطاعتنا أن ندفع عنها الغرق . . » .

وهكذا نشأت الفكرة القومية والنزعة الاستقلالية بين الألبان ، في أوائل هذا القرن ، على الرغم من الروابط القوية التي كانت تربطهم بالسلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية .

وبدأت الفكرة القومية تعمل عملها ، أولا بتوجيه العناية إلى اللغة القومية ، وبطلب جعلها لغة التعليم في المدارس . لأن التعليم في بلاد الألبان كان يجري باللغة التركية في المدارس الرسمية ، وباللغات الأوروبية ـ ولا سيما باللغة الإيطالية ـ في المدارس الأجنبية . وأما اللغة الألبانية نفسها ، فما كانت تدخل المدارس أبدا ، انها كانت في حالة « لغة حوار » بين الناس ، لا يظهر وجودها الا في البيوت والأسواق .

ولكن الدولة العثمانية لم توافق على طلب الألبان في هذا الصدد . الا بعد قيامهم بثورة مسلحة ، والا بعد عجزها عن اخماد هذه الثورة في الظروف الصعبة التي كانت أحاطت بها .

ولكن أمنية الألبان في « التعليم باللغة القومية » كانت تجابه مشكلة أساسية : لأن اللغة الألبانية لم تكن من اللغات المكتوبة . فكان عليهم أن يدونوها ويكتبوها من جديد ، كما أنه كان عليهم أن يختاروا الحروف التي يجب أن يكتبوها بها .

وهذا أوجد خلافاً بين مفكريهم وزعمائهم : صار بعضهم يقول بوجوب اختيار الحروف العربية ، وبعضهم يدعو إلى تقرير الحروف اللاتينية . وكانت ايطاليا تشجع هؤلاء بمؤسساتها التعليمية ، الا أن الدولة العثمانية كانت تعارض هذا التيار ، وتدعو القوم إلى ترجيح الحروف العربية .

ومع هذا ، لم تستمر هذه الاختلافات مدة طويلة . لأن الأحداث البلقانية تعاقبت بعد الثورة الألبانية بسرعة كبيرة ، وجرفت الألبان معها جرفا . .

ومن المعلوم أن الحرب التي نشبت سنة ١٩١٣ بين السلطنة العثمانية وبين الدول البلقانية المتفقة ، انتهت باندحار الجيوش العثمانية وانسحابها من شبه جزيرة البلقان ، وأدت إلى خروج تلك البلاد من الحكم العثماني بصورة نهائية .

إن ألبانيا ، استقلت بعد الحرب المذكورة ، وأخذت تعزز قوميتها بكل ما لديها من قوة .

إلا أنها كانت أصغر الدول البلقانية كلها ، كما أنها كانت أحدثها في الظهور على مسرح السياسة الدولية ، وفي الدخول إلى ميدان الثقافة العصرية . .

ولذلك بقيت مغبونة الحقوق ، بالنسبة إلى جاراتها : إن الاقتسام الذي تم بين الدول البلقانية ، ترك بعض البلاد الألبانية داخل حدود الدول المجاورة لها . وهؤلاء الألبان أخذوا يهجرون بلادهم ، ويفقدون قوميتهم ، بسبب سياسة التمثيل والضغط التي سارت عليها الدول المذكورة .

كلمة ختامية

بهذه الصورة تكونت في شبه جزيرة البلقان ، خمس دول مستقلة ، مؤسسة على أسس قومية .

ويظهر من التفاصيل التي سردناها آنفا ، بكل وضوح وجلاء : ان الحركات القومية في جميع هذه الدول بدأت بالاهتمام باللغة القومية وبالتاريخ القومي .

ونستطيع أن نقول : ان اللغة كانت العامل الأصلي من جهة ، والهدف الأساسي من جهة أخرى ، في جميع هذه الحركات القومية .

وأما تأثير الأديان والمذاهب في هذه الحركات ، فكان أضعف بكثير من تأثير اللغات فيها .

ولذلك رأينا أن البلغار ـ مثلا ـ انفصلوا عن الصرب وعن اليونان ، وخاصموهم مخاصمة عنيفة ، بسبب اختلاف اللغة ، وعلى الرغم من وحدة الدين والمذهب .

وبعكس ذلك : إن جميع الشعوب اليوغوسلافية اتحدت تحت راية اللغة ، وكونت دولة واحدة ، على الرغم من اختلافهم في الدين والمذهب .

وخلاصة القول : صارت اللغة العامل الأساسي في تحديد القوميات وتكوين الدول ، في جميع بلاد البلقان .

المحاضرة الرابعة(*)

نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين
والتيارات اللغوية والتاريخية التي رافقتها وساعدتها

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/٢/٧.

نشوء الفكرة القومية
عند الأتراك العثمانيين

الأتراك من الأقوام الكبيرة ، المنتشرة على مساحة واسعة من الأرض : فالفرع الغربي منهم يقطن آسيا الصغرى المعروفة باسم « الأناضول » ، في حين ان الفرع الشرقي منهم يقطن كاشغر المعروفة باسم « التركستان الصينية » .

وقد أسس الأتراك دولا عديدة في مختلف أقسام آسيا ، في مختلف أدوار التاريخ ، وبعض هذه الدول حكم اقساماً كبيرة من قارة أوروبا أيضا . غير أن هذه الدول كلها ، كانت انقرضت قبل أواسط القرن التاسع عشر ، باستثناء واحدة منها ، هي الدولة العثمانية ، التي حافظت على استقلالها بالرغم من زوال شوكتها .

والعنصر التركي أصبح خلال القرن التاسع عشر ـ من الأمم المحكومة في كل محل ، باستثناء أراضي السلطنة العثمانية ، التي لم يكن فيها مستقلاً فحسب ، بل كان حاكما أيضا .

إنني لن أتتبع نشوء الفكرة القومية عند جميع الشعوب التركية . بل سأقصر بحثي على الأتراك العثمانيين وحدهم .

سأفعل ذلك لسببين جوهريين :

أولاً : إن نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين يعطينا نموذجاً خاصا ، يختلف عن سائر النماذج اختلافاً كبيراً . لأن هؤلاء الأتراك كانوا مستقلين ومتحدين ، قبل أن تدب في نفوسهم فكرة « القومية التركية » . ولذلك لم تأت لهم هذه الفكرة . لا بإستقلال ولا بوحدة ، كما حدث في سائر الأمم ؛ إنما أتت إليهم بنهضة جديدة ،

على طراز جديد . ولذلك أصبحت دراسة هذا النموذج ضرورية ، للحصول على فكرة شاملة عن جميع ثمرات الفكرة القومية .

ثانياً : إن السلطنة العثمانية كانت حاكمة على القسم الأعظم من البلاد العربية . ولذلك كان لنشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين علاقة قوية بتاريخ الأمة العربية . ولهذا رأيت من الضروري أن أتتبع سيرة الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين ، قبل أن أنتقل إلى بحث الفكرة القومية في البلاد العربية .

- ١ -

كانت الدولة العثمانية ، دولة اسلامية بكل معنى الكلمة .

كان الأوروبيون يسمونها « تركيا » ، ولكنها هي نفسها ما كانت تتلقب بلقب « التركية » أبداً ، بل كانت تسمي نفسها على الدوام « الدولة العلية العثمانية » .

وكان سلاطينها يلقبون بكثير من الألقاب والنعوت الطنانة ، مثل « سلطان الغزاة والمجاهدين » و« خاقان البرين والبحرين » ، و« خادم الحرمين الشريفين » ، و « خليفة المسلمين » و« سلطان العرب والعجم » ، ولكن بين جميع هذه الألقاب والنعوت ما كانت تذكر كلمة « الترك » بصورة من الصور .

والسبب في ذلك يعود إلى تاريخ نشوء السلطنة وكيفية تأسسها :

من المعلوم أن الدولة العثمانية كانت في بادىء الأمر إمارة من الإمارات التابعة إلى الدولة السلجوقية ، ثم انفصلت واستقلت ، عندما مات آخر سلاطين السلاجقة .

وهذه الأمارة كانت تمتاز عن سائر الأمارات التي انفصلت عن الدولة السلجوقية ، بموقع جغرافي هام : إنها كانت متاخمة لحدود الامبراطورية البيزنطية الهرمة ، من نواحيها القريبة من الدردنيل . فكان أمامها مجال واسع للفتوحات ، على أساس « غزو بلاد الكفر » ، والجهاد في سبيل الإسلام ، وكلما كانت تفتح مدينة من المدن البيزنطية كانت تتلقى من سائر أمراء المسلمين رسائل التهاني والتبريك ، لأنهم كانوا يعتبرون هذه الفتوحات بمثابة « توسيع حوزة الإسلام ، ونشر رايته بين الأنام » .

وهذه الحالة أصبحت أكثر بروزاً للعيان ، بعدما اجتازت الجيوش العثمانية الدردنيل ، ورسخت أقدامها في تلك الناحية من القارة الأوروبية . لأنها عندئذ دخلت بلاداً تعتبر كلها « دار حرب وجهاد » حسب التعبير الذي اصطلح عليه فقهاء الإسلام .

والعثمانيون استفادروا من هذا الوضع ، استفادة كبيرة جداً ، من وجهة أخرى أيضاً ؛ لأنهم اختطوا لدولتهم خطة تجنيد طريفة ، مكنتهم من تكوين جيش قوي كبير ، على الرغم من ضآلة عددهم في بادىء الأمر : إنهم كانوا يقومون من وقت إلى آخر ، بغارات على بلاد الفرنجة ، لغرض استرقاق الأطفال . كانوا يعودون من هذه الغارات « الاقتطافية » - حسب تعبيرهم الرسمي - بعدد غير قليل من الأطفال « المقطوفين » ، ثم يربون هؤلاء الأطفال في ثكنات خاصة ، تربية إسلامية عسكرية ، فيكونون منهم جيشا قويا ، - هو الجيش الذي عرف في التاريخ باسم « الانكشارية » .

إن أفراد هذا الجيش ما كانوا يعرفون شيئاً عن أصولهم ، ولا يرتبطون بأسرة غير أسرة الجيش الذي ينتمون إليه ، ولا يطمحون إلى شيء غير الحرب والجهاد في سبيل الله . وبتعبير أقصر : إنهم كانوا يعدون للحياة العسكرية العنيفة ، منذ نعومة أظفارهم ، إعداداً دقيقاً ، كاملا .

والفتوحات العثمانية التي امتدت في القارة الأوروبية حتى فينا ، تمت بأجمعها على يد هذا الجيش الذي كان يتألف على هذه الصورة ، ويتدرب على هذه الطريقة .

ومن المعلوم أن هذه الفتوحات أثارت - منذ البداية - مخاوفَ بعض الدول النصرانية في أوروبا ، وحملتها على تأليف « جيوش صليبية » لمحاربة العثمانيين ولتوقيف انتشار الإسلام في تلك الديار .

إن تغلب العثمانيين على أمثال هذه الجيوش الصليبية ، كان يرفع مكانتهم في العالم الإسلامي بطبيعة الحال . وهذه المكانة ، ارتفعت بوجه خاص ، أولاً بعد فتح القسطنطينية ، ثم بعد فتح مصر والحجاز . إذ من المعلوم أن هذه الفتوحات أضافت إلى ألقاب سلاطين آل عثمان ألقابا جديدة هامة ، هي ، أولا لقب « خادم الحرمين الشريفين » ، ثم لقب « خليفة المسلمين » .

هكذا نشأت السلطنة العثمانية ، مشبوبة بإيمان ديني عميق ، متوجهة إلى أهداف دينية صريحة . إنها كانت دولة إسلامية بكل معنى الكلمة ، لا لأنها كانت تدين بدين الإسلام فحسب ، بل لأنها كانت تسعى إلى توسيع حوزة الإسلام من جهة ، وكانت تستمد قوة من الديانة الإسلامية من جهة أخرى .

كان الأتراك العثمانيون يعبرون عن « القومية » بكلمة « الملة » ، وكانوا يقولون على الدوام « الدين والملة شيء واحد » . إنهم كانوا يلقنون الأطفال هذه الفكرة بهذه العبارة البتاتة ، منذ بدء تعليمهم في الكتاتيب . كما أنهم كانوا يدونون هذه العبارة ،

في الصحائف الأولى من الكتب الدينية الأساسية التي كانت تسمى باسم « علم حال ـ علم الحال » .

هذا ، وكانت جيوش الدولة تخوض الحروب بحمية دينية شديدة ، وكانت عبارة « إما غازٍ وإما شهيد !» من الكلمات التي تتكرر على الألسن ، ، في جميع الأوساط ، عند التكلم عن السفر إلى ميادين الحرب والقتال .

وكان الكتاب والمؤرخون يعتبرون التاريخ العثماني ، جزءاً متمماً لتاريخ الإسلام ، وكانوا ينظرون إلى السلاطين العثمانيين ، كأخلاف للخلفاء الأقدمين ـ من الراشدين إلى الأمويين فالعباسيين .

في الواقع أن السلاطين كانوا أتراكاً . إلا أنهم ما كانوا ينتسبون إلى التركية ، لأن كلمة « التركية » ، كانت أصبحت ـ في عرف رجال الدولة وكتابها ـ مرادفة للعامية والبدائية ، فكانت لا تستعمل إلا للدلالة على السوقة والسذج من الناس حتى أن بعض المؤرخين عندما يضطرون إلى ذكر كلمة الأتراك ، كانوا يردفونها بتعبير « بى إدراك » بمعنى « المحرومين من الادراك » .

هذا ، واللغة الرسمية نفسها ، ما كانت تنسب إلى « التركية » ، بل كانت تنعت بـ « العثمانية » ، فانهم كانوا يقولون « لسان عثماني » بمعنى اللغة العثمانية ، و« صرف عثماني » بمعنى الصرف العثماني ، و« أدبيات عثمانية » بمعنى الآداب العثمانية .

وذلك لأن الكتاب والأدباء كانوا يكثرون من استعمال الكلمات العربية والفارسية ، وكانوا يعتبرون القواميس العربية والفارسية ملكاً مباحاً ومشاعاً ، يسوغ لهم أن يقتبسوا منها ما شاءوا من الكلمات ، لإيجاد قواف طريفة في أشعارهم ، أو إبداع عبارات رنانة في كتاباتهم . وفضلا عن ذلك ، أنهم كانوا يستعينون في هذا المضمار بالقواعد العربية والفارسية أيضاً : فكانوا يصوغون مثلا كلمات الجمع ، تارة حسب قواعد التركية الأصلية ، وطورا حسب قواعد اللغة العربية ، وطوراً آخر حسب قواعد اللغة الفارسية . وكذلك كانوا يتفننون في التراكيب الإضافية والوصفية ، فيصوغونها وفق ما تقضيه قواعد إحدى هذه اللغات الثلاث ، حسب ما يحلو لهم من فخامة العبارة وجرس الكلام .

والشعر أيضاً كانوا ينظمونه على أوزان العروض ـ وفق ما كان معتاداً في الأشعار العربية والفارسية ـ ، وكانوا يتخمونه بالكثير من الكلمات والتراكيب العربية والفارسية .

في الواقع إن الشعب ما كان يفهم شيئاً يذكر من هذا الأدب المعقد المزخرف بل

انه كان يعرف نوعاً آخر من الشعر نوعاً لا يتقيد بأوزان العروض ، بل يتبع وزنا خاصا بسيطا ، يسمى « وزن البنان » لأنه يستند إلى عد المقاطع بالأصابع . كان الزجالون ينظمون أشعارهم وأغانيهم على هذا الوزن الشعبي ، ويرتلونها على أنغام الربابات ، ولذلك كانوا يعرفون باسم « شعراء الربابة » .

إلا أن رجال العلم والأدب في الدولة العثمانية ، كانوا يحتقرون هذا النوع من الشعر ، ويترفعون عن ممارسته ، فما كانوا يرونه خليقاً بالدخول في حظيرة الأدب الحقيقي .

بهذا الاعتبار ، نستطيع أن نقول : إن تسمية الأدب الرفيع ـ بالأدب العثماني كان في محله تماما . لأنه كان أدبا أريستوقراطياً ، مترفعاً عن الشعب ؛ نشأ في قصور السلاطين والوزراء ، وترعرع في بيئات العلماء والأغنياء . .

ويظهر من كل ما تقدم ، أن كل شيء في السلطنة العثمانية كان ينعت تارة بالعثمانية وطورا بالإسلامية ، ولكنه ما كان ينسب إلى التركية أبدا .

وأما فكرة القومية التركية ، بمعناها المتميز عن العثمانية وعن الاسلامية على حد سواء . . . فما كانت تجول لا في خواطر رجال الدولة ومنوري الأمة ، ولا في أذهان سواد الشعب وعوام الناس .

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، حتى في العهد الذي عرف في التاريخ العثماني باسم « عهد التنظيمات » .

من المعلوم أن الدولة العثمانية ، دخلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولا سيما في الثلث الأخير من ذلك القرن ، في طور إصلاحات واسعة النطاق . قامت الدولة في هذا العهد ـ الذي عرف باسم عهد التنظيمات ـ بإصلاحات إدارية وقضائية ومالية وسياسية شاملة ، على أساس الاقتداء بالغرب ، واقتباس النظم والأساليب العصرية من الغرب . وقد اقترنت هذه التنظيمات الحكومية ، بتطورات هامة في ميادين العلم والأدب أيضاً . إلا أن الدولة العثمانية لم تتخل عن صفتها الأساسية حتى في هذا العهد أيضاً ، وبقيت دولة عثمانية اسلامية ـ بكل معنى الكلمة .

في الواقع أنها أعلنت بـ « خط همايون » المشهور، المساواة بين جميع التبعة ، إلا أنها لم تر من « حكمة الحكومة » أن تساوي بين المسلمين والمسيحيين في أمر الخدمة العسكرية . ففرضت هذه الخدمة على المسلمين فقط . وأما المسيحيون ، فقد فرضت عليهم « بدلاً نقدياً » يقوم مقام الخدمة العسكرية .

ولذلك كانت دوائر النفوس تسجل العثمانيين حسب ديانتهم ومذاهبهم ، من

غير أن تلتفت إلى لغاتهم وقومياتهم ، فجميع المسلمين كانوا يسجلون في دفاتر النفوس ، وفي « التذاكر العثمانية » ، كمسلمين فحسب ، دون ان يذكر بجانب ذلك فيما إذا كانوا من الأتراك أو من العرب ، أو من الشراكسة ، أو الألبان ، أو الأكراد . . . إن ما يهم الدولة من شؤونهم كان ينحصر في ديانتهم : أنهم مسلمون ، وكفى ، وما كانت الدولة تشعر بأية حاجة لأن تعرف عنهم شيئاً أكثر من ذلك .

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، أن العلماء والأدباء ما كانوا يختلفون عن رجال الحكم والسياسة في هذا المضمار : انهم أيضاً كانوا يهتمون بالدين وحده ، من غير أن يلتفتوا إلى القومية ، بل من دون أن يفكروا فيها .

إن النهضة الأدبية التي قامت في عهد التنظيمات ، كانت نهضة قوية جداً : إنها تأثرت بالآداب الأوروبية تأثراً شديداً ، ولذلك فتحت في الأدب العثماني عهداً جديداً . والأدباء والشعراء الذين نبغوا في ذلك العهد كتبوا عن الوطن والوطنية كثيراً من المقالات والأشعار ، والقصائد والروايات . . . أسوة بما يفعله أدباء الغرب .

إذا استعرضنا هذه الآثار الأدبية الحماسية ، وجدنا أنها تتكلم على الدوام عن الوطن العثماني ، وعن الأمة الاسلامية ، وتتباهى بأمجاد العثمانيين ومفاخر المسلمين . . . ولكنها ما كانت تنسب ذلك إلى القومية التركية ، حتى أنها ما كانت تذكر كلمة الترك والأتراك على الاطلاق .

مثلاً ، كل ما كتبه الشاعر المشهور نامق كمال ـ الذي يعتبر « أبو الوطنية » في العالم العثماني ـ كان يهدف على الدوام إلى استثارة روح الوطنية العثمانية ، المبنية على الحمية الاسلامية : كانت جميع كتاباته الشعرية والنثرية مشبوبة بحماسة خارقة للعادة ، تصدر من أعماق قلبه ، كأنها « حمم تندفع من فوهة بركان » ـ حسب تعبير أحد النقاد ـ ، ولكنها كانت « عثمانية ـ اسلامية » ، خالية من كلمات الترك والأتراك والتركية بوجه عام .

ولإظهار نوع الوطنية التي كانت تختلج في فؤاد هذا الشاعر العظيم ، أرى أن أصف لكم احدى قصائده الوطنية المشهورة :

يبدأ الشاعر بوصف غادة حسناء ، وصفاً رائعاً رقيقاً . وبعد الانتهاء من وصف جمالها الفتان ، يتعرف اليها بغتة ، ويصيح بحرقة قلب ظاهرة :

« هذه أنت ؟ أنت ؟ أيتها الوطن الجميلة ؟ . . . » .

ثم يخاطبها مستعطفاً وملحاً في وقت واحد :

« إذهبي . . أيتها[1] الوطن . . . تدثري بالسواد في الكعبة . ثم ابسطي إحدى ذراعيك إلى روضة النبي ، ومدي الثانية إلى المشهد في كربلاء . . واظهري على الكائنات على هذه الهيئة . . ولا ريب في أن الخالق نفسه يعشق هذه الهيئة . .

« ثم افتحي صدرك ، واخرجي منها شهداءك وانشريهم على الملأ . فقولي : يا رب . . . هؤلاء هم الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيلك . . بينهم من كان استشهد في بدر ، ومن كان استشهد في حنين . . » .

وبعد ذلك يطلب إليها أن تعدد رزايا المسلمين ، وأن تتضرع إلى الله تعالى ، أن يحمي المسلمين من كيد الأعداء ، بحرمة هؤلاء الشهداء .

كل ما جاء في هذه القصيدة يدل دلالة واضحة على أن عواطف الشاعر ، ما كانت تفرق بين شهداء صدر الإسلام، وبين شهداء الحروب العثمانية أبداً . إن جميع كتابات نامق كمال كانت على هذا الطراز :تمزج الوطنية العثمانية مع الحمية الإسلامية .

هذا ، والشاعر العظيم ، عبد الحق حامد ـ الذي نشأ معاصراً لنامق كمال ـ أيضاً كان مثله : لا يفرق بين التاريخ العثماني وتاريخ الإسلام . إنه ألف عدة روايات مسرحية ، كلها وطنية ، ومعظمها مستنبطة من تاريخ الأندلس . طارق بن زياد ، موسى بن نصير ، زتنب، تزر . . . ويقول هذا الشاعر ، في مقدمة إحدى هذه المسرحيات « إنه رأى أن ينتخب مواضيع مسرحياته من التاريخ القومي ، لتبيان أمجاد الأجداد » . مما يدل دلالة قاطعة على أنه كان ـ في ذلك العهد ـ يعتبر تاريخ الأندلس تاريخاً قومياً بالنسبة إلى العثمانيين .

ذكرت هذين الشاعرين نظراً لمكانتهما العظمى ، ولكني أؤكد أن جميع الكتابات الوطنية التي كانت تصدر عن أقلام الكتاب والشعراء ، كانت على هذا النمط : تتكلم عن الوطن العثماني وعن الأمة الاسلامية بوجه عام ، ولكنها لا تقول شيئاً عن الأتراك بوجه خاص .

ـ ٢ ـ

يظهر من كل ما ذكرته آنفاً : أن الأتراك العثمانيين كانوا ـ حكومة وشعباً ـ مرتبطين بفكرة « الوطنية العثمانية الإسلامية » ارتباطاً شديداً ، وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية بعداً كبيراً .

والأحوال استمرت على هذا المنوال ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بل حتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين .

---

(١) اني رأيت ان استعمل صيغة التأنيث، لأن الخطاب موجه الى الغادة الحسناء.

غير أنه بعد ذلك ، بدأت فكرة « القومية التركية » تعمل عملها في النفوس ، وصارت تستولي على الأذهان وتستهوي القلوب بسرعة ، وأخذت تقتحم الموانع التي تقوم في سبيلها ، الواحدة بعد الأخرى . إلى أن أصبحت سيدة الموقف تماماً ، بقيام « الدولة التركية الفتية » ، مقام السلطنة العثمانية المحتضرة .

إن « الفكرة القومية » عند الأتراك العثمانيين ، بدأت أولا كحركة لغوية أدبية ؛ ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية ؛ وبعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة .

وإذا سمينا حركة القومية التركية بالتتريك ، جاز لنا أن نقول : إن تيارات القومية التركية ـ عند الاتراك العثمانيين ـ بدأت بتتريك اللغة ، ثم انتقلت إلى تتريك التاريخ ، وانتهت في آخر الأمر إلى تتريك الدولة .

ومن الطبيعي ، إن التتريك في اللغة والتاريخ ، مهد السبل إلى تتريك في السياسة والحكم . ولكن هذا التتريك الأخير ، بدوره ساعد على اتمام التتريك في اللغة والتاريخ مساعدة كبيرة .

وأما إذا أردنا أن نتتبع سير هذه التيارات القومية بشيء من التفصيل ، وجب علينا أن نستعرض مظاهرها في ثلاثة أدوار متتالية :

(أ) الدور الذي يمتد من بدء حركة « التنظيمات » ـ إلى حين انقلاب الدستور ، وتأسيس « مشروطية الحكم » ـ حسب تعبير الأتراك ـ سنة ١٩٠٨ .

(ب) الدور الذي يمتد من انقلاب المشروطية العثمانية ، إلى اعلان الجمهورية التركية .

(ج) الدور الذي بدأ بإعلان الجمهورية التركية .

في الدور الأول من هذه الأدوار الثلاثة ، كانت آثار الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين قليلة ، ضعيفة ومبعثرة . إنها تجلت في كتابات بعض الأدباء والمفكرين . ولكنها لم تستطع أن تحدث تياراً مؤثراً في الحياة الفكرية والسياسية .

وأما في الدور الثاني ـ ويعني ذلك : بعد انقلاب المشروطية سنة ١٩٠٨ ـ فقد اخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة . وصار القائلون بها يبذلون جهوداً متواصلة لتنظيمها من جهة ولنشرها من جهة أخرى : ألفوا الجمعيات وأسسوا النوادي ، وأصدروا المجلات . . . وانتهزوا كل الفرص لنشرها بين الشباب وبين سائر الناس ،

بواسطة المقالات ، والدروس ، والخطب والمحاضرات ، والأغاني والأشعار والروايات .

وقد لاقوا ـ في البداية ـ معارضة شديدة من بعض البيئات : لأن جماعة من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية التركية، باسم « الإسلامية » ؛ لأنهم كانوا يذهبون إلى أن النعرات القومية منافية لمبادىء الإسلام بوجه عام .

وجماعة أخرى من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكْرة القومية التركية ، باسم « العثمانية » ؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن إنتشار هذه الفكرة يؤدي إلى تفكك الروابط التي تربط الأقوام العثمانية ، وتسبب انقراض السلطنة .

ولكن فكرة القومية التركية تغلبت على جميع هذه المعارضات .

ومما يجدر بالذكر أن الوقائع السياسية والحربية التي توالت على السلطنة العثمانية بسرعة كبيرة ـ بعد انقلاب المشروطية ـ ساعدت على هذه الغلبة مساعدة كبيرة .

ذلك لأن الحرب الطرابلسية الايطالية (١٩١١) فصلت عن السلطنة العثمانية ولايتين : هما ولايتا طرابلس الغرب وجزائر البحر الأبيض ؛ والحرب البلقانية (١٩١٢ ـ ١٩١٣) فصلت عنها ست ولايات : هي يانيه ، اشقودره ، قوصوه ، مناستر ، سلانيك ، كريت ؛ وأما الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) فقد فصلت عنها ثماني ولايات هي : الموصل ، حلب سورية ، بيروت ، بغداد ، البصرة ، الحجاز ، اليمن ؛ فلم يبق بعد ذلك للدولة غير الولايات التركية البحتة . فأصبحت الدولة « تركية » فعلا .

ومع انفصال الولايات التي ذكرتها آنفاً ، فقد تم انفصال الألبان ، والصرب والبلغار ، والعرب . وكانت الدولة قد تخلصت من معظم الأرمن ، بعملية « التهجير » التي أقدمت عليها خلال الحرب العالمية ؛ كما أنها تخلصت من جميع العناصر اليونانية ، بفضل « مبادلة السكان » التي جرت بينها وبين الدولة اليونانية ، بعد الحرب التي قامت بينهما ، ولم يبق مانع يحول دون اعتبار الدولة « تركية » بكل معنى الكلمة .

ونستطيع أن نقول : عند انتهاء الدور الثاني وبدء الدور الثالث ، كانت السلطنة العثمانية زالت من عالم الوجود بصورة رسمية ، تاركة محلها إلى جمهورية تركية جديدة .

والجمهورية التركية ـ التي دشنت الدور الأخير ، أخذت على عاتقها إتمام تتريك

الشعب والحكومة ، وتحقيق كل ما تقتضيه فكرة القومية التركية ، وفق خطط مرسومة ، مستندة إلى قوانين وأنظمة جديدة ، وأزالت بذلك جميع النظم الباقية من عهد « الفكرة العثمانية الاسلامية » التي كانت سائدة قبلا .

- ٣ -

بعد هذه النظرات العامة التي ألقيناها على « نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين » . . . يجدر بنا أن نستعرض أهم التطورات التي أحدثتها هذه الفكرة ، أولا في ميادين اللغة والأدب ، ثانيا في ميادين الأبحاث التاريخية ، وثالثا في ميادين الخطط السياسية .

١ ـ التتريك في اللغة والأدب

إن آثار الفكرة القومية التركية ظهرت أولا في ميادين اللغة والأدب ، كما قلت ذلك آنفا .

إنها بدأت أولا ، بالاعتراض على نسبة اللغة والأدب إلى العثمانية ؛ وثانيا بالدعوة إلى الكف عن اقتباس الكلمات من المعاجم اللغوية والدواوين الشعرية ، العربية والفارسية .

ربما كانت أولى الكتابات التي تجلت فيها هذه النزعة بصراحة هي إحدى القصائد التي نظمها الشاعر ضيا باشا : إنه كان من رجال عهد التنظيمات ؛ وكان ـ في بداية الأمر ـ زميلا وصديقا لشاعر الوطنية العثمانية نامق كمال الذي ذكرته آنفا . وكان مما قاله ضيا باشا في هذه القصيدة :

« الذين يبغون اللغة العربية ، فليذهبوا إلى بلاد العرب ؛ والذين يبغون اللغة الفارسية ، فليرحلوا إلى إيران؛والذين يبغون اللغة الافرنجية ، فليذهبوا إلى بلاد الفرنجة . فان كل من لا يدرك هذه الحقيقة ، فهو جاهل : نحن أتراك ، فينبغي أن يكون لنا لغة تركية . . » .

لقد أعقبت هذه القصيدة وهذه الدعوة ، كتابات ودعوات عديدة ترمي إلى نفس الغرض . إلا أن هذه الكتابات والدعوات ، كانت تظهر في أوقات متقطعة ، ولقيت مبعثرة متفرقة ، فلم تولد حركة تستحق اسم « التيار » . . حتى حدوث انقلاب الدستور ، وقيام « مشروطية الحكم » سنة ١٩٠٨ .

وأما بعد ذلك ، فقد أخذت الفكرة تنتشر بسرعة ، وولدت عدة نزعات وتيارات ، عرفت بالأسماء التالية : تبسيط اللغة ؛ تصفية اللغة ، تتريك اللغة .

أولاً : قامت دعايات قوية للعدول عن استعمال التراكيب العربية والفارسية ، للتقريب بين لغة الكتابة ولغة الكلام .

ثانياً : قامت دعوة ملحة لتبعيد القواميس والدواوين العربية والفارسية من بين أيدي الكتاب والأدباء ، ولتصفية اللغة من الكلمات العربية والفارسية التي اتخمت الكتابات الأدبية ، بقصد زخرفة الكلام .

ثالثاً : قامت دعوة للبحث عن كلمات تركية أصيلة ، لتحل محل الكلمات العربية والفارسية المستعملة في الكتابات الأدبية والعلمية .

إن الدعوة الأولى انتشرت بسهولة . وأثمرت ثمراتها بسرعة . وساعدت كثيراً على تبسيط اللغة ، بصورة فعلية .

كانت التراكيب العربية والفارسية تعتبر - قبل ذلك - من ضرورات الأدب الرفيع ، ولهذا السبب كانت اللغتان العربية والفارسية ، تدرسان في جميع المدارس الابتدائية والثانوية . عندما بدأت حركة « تبسيط اللغة » حذفت الدروس المذكورة من مناهج الدراسات الابتدائية .

وأما الدعوتان الثانية ، والثالثة خاصة ، فقد اصطدمتا بعراقيل عديدة ، لأن الكتاب والمفكرين ، اختلفوا في تعيين مدى التصفية والتتريك : أي الكلمات يجب أن تخرج من دائرة الاستعمال ، من غير أن تعوض بغيرها أيها يجب أن تبقى مستعملة كما هي ؟ وأيها يجب أن تستبدل بكلمات تركية أصلية ؟

إن آراء زعماء التجديد ، لم تتحد في أجوبة هذه الأسئلة :

لأن جماعة منهم كانوا يلتزمون مبدأ التصفية المطلقة والتتريك التام ، ويقولون بوجوب الاستغناء عن جميع الكلمات العربية والفارسية ، والاستعاضة عنها بكلمات تركية بحتة .

ولكن جماعة أخرى منهم كانوا يلتزمون خطة الاعتدال في هذا المضمار ، وكانوا يدعون إلى الاقتداء بسواد الناس . فيقولون : إن هناك كثيرا من الكلمات العربية والفارسية التي لاكتها الألسن التركية ، وتعوّد عليها الخواص والعوام على حد سواء . هذه الكلمات دخلت في صميم اللغة وأصبحت بمثابة الكلمات التركية ، على الرغم من أصولها العربية أو الفارسية . فيجب علينا أن لا نتعرض إلى أمثال هذه الكلمات - ولا نشغل أنفسنا بمحاولة تتريكها ؛ ويجب أن نحصر عمليات التصفية والتتريك في حدود الكلمات التي ليست من هذا القبيل .

إن رأي هذه الجماعة ، هو الذي ساد حتى قيام الجمهورية . لأن زعماء الحركة القومية التركية ـ وعلى رأسهم ضيا كوك آلب ـ الذي كان يعتبر الدماغ المفكر للقومية التركية ـ كان يلتزم هذا الرأي ، ويدعو إلى العمل به على الدوام .

ولكن في الدور الثالث من الأدوار التي ذكرتها . أعني بعد قيام الجمهورية ، انتقل زمام الأمور إلى الرأي الأول ، وصارت الحركة تتجه اتجاه « التصفية المطلقة والتتريك التام » . هذه الحركة تقوت بوجه خاص بتأثير الغازي مصطفى كمال . لأنه التزم هذه الخطة ، وأخذ يسعى لتنفيذها ، بكل ما له من نفوذ مادي ومعنوي . ولذلك ألفت الحكومة لجنة رسمية لإصلاح اللغة . وصارت هذه اللجنة تشتغل بنشاط كبير ، وحماس شديد : تجمع الكلمات التركية المستعملة في مختلف نواحي البلاد من جهة ، وتدرس الكلمات المستعملة في مختلف اللغات واللهجات التورانية من جهة أخرى ، وتقترح الكلمات التي يجب أن تقوم مقام العربية والفارسية المستعملة قبلا ، مستندة إلى ابحاثها هذه . ورأت اللجنة أن تلجأ إلى اختراع بعض الصيغ الجديدة أيضا ، لتسهيل إيجاد الكلمات التركية التي ترى لزوما لها .

وبلغ تعصب القوم على الكلمات العربية والفارسية حدا غريبا جدا : لأنهم صاروا يرجحون استعمال بعض الكلمات الإفرنجية ، عوضا عن الكلمات العربية التي كانت مستعملة قبلا . مثلا ، أنهم أبطلوا استعمال كلمة « الرهن » التي كانت شائعة بين الناس ودارجة في القوانين ، وقرروا التعويض عنها بكلمة « ايبوتيك » الفرنسية في جميع الدوائر الرسمية .

وقد أوصل الغازي مصطفى كمال ـ نزوعه إلى التتريك التام إلى الحد الأقصى ، في إحدى الخطب التي أعدها لاستقبال أحد السفراء . وعندما أبلغت الحكومة الخطبة المذكورة إلى الجرائد التركية بصورة رسمية ، اضطرت إلى تذييلها بشروح تتعلق بمعاني ٣٢ كلمة من الكلمات المستعملة فيها ! .

كان عدد غير قليل من رجال الفكر والأدب ، لا يحبذون هذه الخطة ، ولكنهم ما كانوا يجرؤون على مخالفتها ، بسبب تمسك الغازي أتاتورك بها تمسكا شديداً .

وسارت الأمور على هذا المنوال ، إلى أن اخترع البعض نظرية جديدة ، ساعدت كثيرا على الحد من قوة اندفاع هذه الحركة : هذه النظرية عرفت بتعبير « شمس اللغات » . إذ زعم أصحابها « أن اللغة التركية بمثابة الشمس لمجموعة لغات العالم : كل اللغات تولدت منها ، وانفصلت عنها ، كما انفصلت النجوم السيارة عن الشمس . بهذا الاعتبار ، يمكننا أن نجزم بأن الكلمات التي تنسب الآن إلى العربية أو الفارسية ، كلها منحدرة من أصول تركية » .

هذه النظرية ـ على مخالفتها الصارخة للحقائق العلمية ـ لم تخل من فوائد عملية ، لأنها فتحت الباب للملاحظة التالية : ما دامت هذه الكلمات منحدرة من أصول تركية ، فلماذا نبذل جهودا للاستعاضة عنها بكلمات جديدة ؟

إن حركة تتريك اللغة لم تتوقف بذلك تماما . إلا أنها اكتسبت شيئاً كثيراً من الاعتدال ، وأخذت تسير سيراً وئيداً .

٢ ـ التتريك في الشعر

إن التطورات التي حدثت في اللغة ـ من وجهتي المفردات والتراكيب ـ بسبب انتشار فكرة القومية التركية أثرت في الشعر أيضا ، بطبيعة الحال . إلا أن حركة التتريك في الشعر ، لم تكتف بهذه التأثيرات غير المباشرة ، بل إنها تناولت الأوزان أيضا : إنها أدت إلى « تحرر الشعر من أوزان العروض ، وانصرافه عنها إلى « أوزان البنان » أسوة بالشعر الشعبي التركي .

أخذ بعض الشعراء يتلفتون إلى الأشعار الشعبية ، منذ عهد التنظيمات . وقد جرب عدد غير قليل منهم أن ينظموا ـ من وقت إلى آخر ـ بعض الأشعار على وزن البنان ، وقد استطاع بعضهم أن يبدع بعض القطع من الشعر الرفيع على هذا الوزن . إلا أن هذه المحاولات لم تتواصل بشكل يؤدي إلى إحداث تيار ظاهر ، إلا بعد انقلاب المشروطية .

في الواقع ، أنه ظهر في أواخر القرن التاسع عشر شاعر أخذ على نفسه ألا ينظم إلا على وزن البنان ، المعروف بين سواد الشعب . وقد نشر ـ واسمه محمد أمين ـ كثيرا من الأشعار على هذا النمط ؛ ثم جمعها في ديوان سماه « أشعار تركية » ، إلا أنه لم ينل قبولا حسنا من بيئات الشعر والأدب ، إلا بعد انقلاب المشروطية ؛ في الدور الثاني من الأدوار الثلاثة التي ذكرتها آنفا .

وكانت إحدى القصائد الحماسية التي نشرها الشاعر المذكور تبدأ بالعبارات التالية : « أنا تركي . ديني سام ؛ جنسي عظيم . قلبي مملوء بالنار . . »

ربما كان ذلك أول الأشعار والكتابات التي تقول « أنا تركي » في مقام التفاخر والمباهاة .

إن نزعة التتريك التي ظهرت بين الشعراء بهذه الصورة ، بقيت في بادىء الأمر ضعيفة ومحصورة في دائرة ضيقة . إلا أنها أخذت تتقوى وتتوسع بسرعة ، بعد انقلاب

المشروطية ، ولا سيما بعد نضوج فكرة القومية التركية ، وإزدياد الوعي القومي عند الأتراك العثمانيين :

لقد زاد عدد الذين ينظمون الشعر على وزن البنان ازديادا مطردا ، كما زاد عدد الذين ينجحون في هذا المضمار نجاحا كبيرا ، وزاد عدد الأشعار الرفيعة والرقيقة المنظومة على هذا الوزن .

وفضلا عن ذلك ، أخذ بعض الأدباء يحملون على أوزان العروض حملات شديدة : صاروا يقولون إن هذه الأوزان إنما نشأت من طبيعة اللغة العربية ، وهي غير ملائمة لطبيعة الكلمات التركية . وأخذوا يذكرون بعض الكلمات التركية ، التي لا تنطبق على أي وزن من أوزان العروض ، وخلصوا من ذلك إلى القول بأنه لا بد من إحداث انقلاب في أوزان الشعر ، تمشيا مع التطورات التي حدثت والتي لا تزال تحدث في اللغة ، من حيث المفردات والتراكيب .

إن آراء هؤلاء ودعاياتهم أثمرت ثمراتها النهائية بعد إعلان الجمهورية ، حيث اكتسح وزن البنان ميادين الشعر اكتساحا ، وقضى على أوزان العروض قضاء مبرما . هجر الشعراء أوزان العروض بأجمعها بصورة نهائية ، وصار الجيل الجديد منهم لا ينظم إلا على وزن البنان .

هذا ، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، ان إلغاء السلطنة ونفي الأمراء العثمانيين من البلاد ، وانتشار النزعة الشعبية بين الناس . . كان قد ساعد على تطور الشعر التركي في الاتجاه الذي وصفته آنفا ، لأن النقاد صاروا يقولون إن الشعر المعروف والمدون في الأدب العثماني نشأ في قصور السلاطين والأغنياء . من غير أن يلتفت إلى الشعب ومن غير أن يتصل به ، ومن غير أن يؤثر فيه . إن الشعب التركي لا يفهم شيئا من هذا الشعر ، حتى أنه يعجز عن النطق به ، انه شعر أريستوقراطي بطبيعته ، وهو مترفع عن الشعب بحكم نشأته ، هذا الشعر خليق بالتسمية باسم « شعر البلاط » أو « شعر السراي » . فلا يجوز لشعراء عصر الشعبية أن ينسجوا على منواله ، نحن الآن في حاجة إلى شعر جديد ، يكون تركياً لا عثمانياً ، شعبياً لا سلطانياً .

ولا حاجة إلى القول إن أمثال هذه الملاحظات ساعدت على تعجيل تطور الأدب التركي مساعدة كبيرة .

٣ ـ التتريك في التاريخ

إن حركة التتريك في المباحث والتآليف التاريخية ، بدأت في أواخر القرن

التاسع عشر ، بالالتفات إلى ما نشره المؤرخون الغربيون عن تاريخ الأتراك قبل الإسلام .

إن مؤلفات فون لوقوك ولائون قاهون ـ بوجه خاص ـ لعبت دوراً هاما في هذا المضمار . فقد وجد بعض الكتاب في تلك المؤلفات مباحث عديدة تبرهن على أن الأتراك كانوا متقدمين في الحضارة تقدما بينا ، قبل ظهور الإسلام أيضاً ، ولذلك صاروا يقتبسون منها ما يتعلق بتاريخ الأتراك « السابق للإسلام ، والمستقل عن الإسلام » .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، أخذ بعض الكتاب يهتمون بالمباحث المتعلقة بخدمة الأتراك للحضارة الإسلامية ، وينشرون الرسائل والمقالات للبرهنة على أنهم لم يكونوا أهل حرب وضرب فقط . كما يزعم بعض المؤرخين ، بل إنهم كانوا أهل علم وحضارة أيضاً .

إن جهود الكتاب والمؤرخين في هذين الاتجاهين بدأت قبل انقلاب المشروطية ، ولكنها لم تتواصل وتأخذ شكل « تيار فكري » قوي ، إلا بعد الانقلاب المذكور .

ومن البديهي أن هذه الجهود لعبت دوراً هاماً في إيقاظ روح القومية وإثارة الغرور القومي عند الأتراك العثمانيين .

ولكن جهود الكتاب والمفكرين في ميدان الأبحاث والتآليف التاريخية ، لم تنحصر بهذين الاتجاهين وحدهما ، بل انها توجهت إلى اتجاهات أخرى ، وأوجدت تيارات فكرية هامة ، علاوة على التيارين اللذين ذكرتهما آنفاً .

أولا ، بدأ تيار قوي ، يدعو إلى إعادة النظر في التاريخ المدوّن . كان أصحاب هذه الدعوة يقولون : « إن التاريخ العثماني ـ مثل تاريخ الإسلام ـ كتب بنظرات دينية ، وهذه النظرات الدينية حالت دون تقدير الوقائع على وجهها الصحيح . فمثلا ، اعتاد المؤرخون أن ينزلوا اللائمة على جنكيز خان ، وأن يلعنوه ، لأنه غزا بلاد الاسلام وحارب المسلمين . ولكننا إذا نظرنا إلى الوقائع التاريخية وحقائقها ، بنظرات مجردة عن التعصب الديني ، اضطررنا إلى التسليم بأنه كان من عظماء التاريخ ، وفضلاً عن ذلك فإنه خدم الأتراك ، لإنه استطاع أن يجمع معظم الشعوب التركية تحت راية واحدة . فيجب علينا أن نغير نظرتنا إليه ، وأن نعدل عن لعنه ولا نتردد في تعظيمه » .

وقالوا كذلك : إن التاريخ العام الذي كتبه الأوروبيون أيضاً يحتاج إلى إعادة النظر ، من الوجهة التركية . لأن هؤلاء كتبوا الوقائع التاريخية حسب تأثيرها فيهم ،

ولـذلك اعتـادوا أن يتهموا آتيـلا مثلا بـالظلم والتخريب . ولكنه في حقيقـة الأمـر لا يختلف عن سائر الفاتحين في هذا المضمار . فيجب علينا أن لا نعتمد على آراء مؤرخي الغرب في أمثال هذه القضايا ، كما يجب علينا أن نسلم بعبقرية آتيلا ، وأن لا نتردد في وضعه بين أعاظم رجال التاريخ » .

إن الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، والمقالات والكتب التي نشرت حول هذه القضايا ، أثرت في مشاعر الأتراك العثمانيين تأثيرا قوياً ، وصار الجيل الجـديد منهم لا يذكر جنكيز وآتيلا إلى بـالتعظيم والاحتـرام . حتى ان البعض منهم صار يتهـافت على تسمية أولاده بأسماء هؤلاء .

وفي الأخير ، انضم إلى التيارات السـالفة الـذكر ـ في ميدان الأبحاث والتـآليف التاريخية ـ تيار آخر ، وهو تيار توسيع مفهوم الترك والأتـراك ، وتشميله على عـدد كبير من أمم التاريخ القديم :

أولا قامت حركة قويـة لاعتبار الأتـراك والتاتـار والمغول . . كلهم أمـة واحدة ؛ وصـار القوم يعتبـرون رجال جميـع هذه الأمم أجـداداً لهم وأسلافـا . ولا حـاجـة إلى القول ، إن هذه النظريات وسعت حدود مفاخر الأتراك توسيعاً كبيـراً جداً . ثم أخـذ التيار يتعدى هذه الحدود أيضـا : لأن الكتاب والمفكـرين صاروا يعتبـرون السومـريين والحيثيين أيضا من الأتـراك . وأخذوا بـذلك يـدخلون جميع مـآثر الحضـارة السومـرية والحضارة الحثية أيضا في نطاق مفاخرهم القومية . .

إن كل هذه الجهود ، بدأت أولا شخصية وفرديـة ، ولكنها لم تلبث أن أصبحت معشـرية وجمـاعية ، تـولتها الهيئـات والجمعيات ، وفي آخـر الأمر ، تبنت الحكـومات نفسها هذه الجهود ، وعهدت بأمرها إلى لجان وهيئـات رسمية ، كـما أنها أخذت عـلى عاتقها النفقات اللازمة لنشر أمثال هذه الأبحاث التاريخية .

كـانت وزارة المعارف العثمـانية ألفت لجنـة تختص بـالبحوث التي تحـوم حـول التاريخ العثماني . وهذه اللجنة الرسمية أخذت تصدر مجلة شهرية لنشر نتائج أبحاثها التاريخية . إلا أن اللجنة المذكورة تحولت بعـد ذلك من التـاريخ العثمـاني إلى التاريـخ التركي ، وسميت « لجنة التاريخ التـركي » ؛ كما ان مجلتهـا تحولت إلى « مجلة التـاريخ التركي » .

إن الغازي مصطفى كمال ـ الذي تلقب بعـد ذلك بلقب أتـاتورك ـ اهتم بهـذه الأبحاث والنشرات اهتماماً كبيراً ، حتى أنه صار يوجهها توجيهاً مباشـراً . وذلك أدى إلى انحـراف الكثيرين من الكتـاب والمؤرخين عن منـاحي الأبحاث العلميـة إنحرافـاً صريحاً .

ولكي أعطي فكرة واضحة عن المدى الذي وصل إليه الانحراف في بعض الميادين ، أود أن أذكر لكم مثالاً واحداً :

ألف أحد الأساتذة ـ وكان أستاذاً لتاريخ الحقوق في جامعة استانبول ـ كتاباً عنوانه « منشأ الحضارة اليونانية » ، حاول فيه البرهنة على أن الحضارة اليونانية منحدرة من أصول تركية . وأما أبرز البراهين التي أوردها المؤلف لاثبات مدّعاه فكان ما يلي : « كان اليونان يعبدون الهة اسمها « أثينا » Athéna والمدينة المعروفة بهذا الاسم منسوبة إلى هذه الالهة . ومن الأمور الظاهرة إلى العيان أن هذا الاسم ـ يعني آنا ـ مخفف من « آت ـ آنا » ، والنصف الأول من هذه اللفظة « آت » ـ تدل في اللغة التركية على « الحصان » ، والنصف الثاني منها ـ « آنا » ـ تدل على « الأم » . ولما كان تأليه الحصان ، واعتباره أم الآلهة من خصائص الأتراك . . يمكن الجزم بأن إسم هذه الإلهة انتقل إلى اليونان من الأتراك . ولما كانت الديانة في تلك العهود أساس الحضارة ، لا يبقى مجال للشك في أن الحضارة اليونانية إنحدرت من أصول تركية » !

بعد هذا المثال ، أظن أنكم لا تستغربون إذا قلت : إن الكتب المدرسية التركية الحديثة تزعم أن طارق بن زياد ، تركي الأصل . وأما منشأ هذا الزعم فهو ما يلي : طارق بن زياد كان بربري الأصل . والبربر من الأتراك ، بدليل أن احدى قبائلهم المشهورة تسمى « توارك » . ومن الواضح أن هذا الاسم محرف من « أتراك » ! .

هذا ، وبقطع النظر عن مبلغ مطابقة هذه الآراء والمدّعيات للحقائق العلمية ، أو مدى مخالفتها لها . . يجب علينا أن نلاحظ أن أمثال هذه الدعايات التاريخية أثرت في نفوس الأتراك تأثيراً شديداً ، وساعدت على تقوية النزعة القومية وعلى إثارة الغرور القومي عندهم مساعدة كبيرة . كما يجب علينا أن نلاحظ ـ مقابل ذلك ، أن فكرة القومية التركية نفسها ، شجعت أمثال هذه الآراء والكتابات ، ووجهتها هذه الاتجاهات . وبتعبير أقصر : قد حدث تفاعل متقابل وتأثير متبادل ، بين فكرة القومية التركية وأمثال هذه الآراء التاريخية .

٤ ـ التتريك في السياسة :

وأما آثار حركة التتريك في ميادين السياسة ، فلم تظهر إلا بعد انقلاب الدستور .

قبل ذلك ، كانت الدولة غارقة في بحر خضم من المشاكل السياسية الداخلية والخارجية . لأن السلطنة العثمانية كانت تحكم عناصر كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً من حيث اللغة والدين والمذهب والتاريخ والنزعات الأساسية .

والقضايا الناجمة من هذه الاختلافات كانت جعلت بعض الأقطار من البلاد العثمانية مسرحاً لمشاكل وقلاقل دائمة ، تتوالى خلالها ثورات الأهالي المحلية ، ودسائس الدول الأجنبية بمقياس واسع وشكل فظيع : « الولايات الست » في شرق الأناضول ، « والولايات الثلاث » في وسط الروملي ، و« جزيرة كريت » في جنوب بحر الإيجة ، و« اليمن » في أقصى الجنوب من الممالك العثمانية . . كانت مصدراً لقلاقل دائمة ومشاكل متوالية . ولا سيما « ماكدونيا » التي كانت تسمى « الولايات الثلاث » ، أصبحت شبيهة بميادين الحرب ، تتقاتل عليها مختلف عصابات الشعوب البلقانية ، وتتصادم فيها ضروب من دسائس الدول الأوروبية . وعندما تأزمت الأمور فيها إلى حد كبير ، اضطر السلطان عبد الحميد إلى الموافقة على وضعها تحت المراقبة الدولية . وكانت هذه المراقبة تشمل أمور الأمن والمال بصورة مباشرة ، ولا تخلو من التأثير في سائر الأمور بصورة غير مباشرة وكانت كل من النمسا، وإيطاليا وفرنسا وانكلترا وروسيا ، أخذت على عاتقها تنظيم شؤون الأمن في كل متصرفية من المتصرفيات الموجودة في الولايات المذكورة ، وأوفدت ضابطاً من ضباطها «لتنسيق » شؤون الأمن في كل قائمقامية من قائمقامياتها . وكان هؤلاء الضباط يرتبطون بمجلس مراقبة خاص بكل ولاية ، ثم بمجلس مراقبة عام للولايات الثلاث المذكورة .

ولكن هذه المراقبة الدولية ـ وإن كانت قد أفادت في تنظيم أمور المال وتنسيق قوات الأمن ـ إلا أنها لم تحل دون توالي أعمال العصابات الإرهابية، بل بعكس ذلك زادتها شدة وإضطراماً ، لأن كل دولة من الدول المراقبة كانت تحابي بعض العناصر الماكدونية ، ولا تتأخر عن تشجيعه ومساعدته بصور ووسائل شتى .

وأما سائر الولايات العثمانية ، فكلها كانت في حالة سيئة جداً ، من جراء فساد الادارة الذي شمل جميع شؤون الدولة .

وقد قام عندئذ جماعة من أحرار الوطن ، يبحثون عن وسائل إصلاح أحوال الدولة ، وتخليصها من الأخطار ـ التي اخذت تداهمها من كل ناحية ـ . . ورأوا أنه لا مجال لأي إصلاح جدّي . . دون تغيير نظام الحكم ، وذلك بالتخلص من الاستبداد الحميدي ، ومن النظم الفاسدة التي نتجت عن ذلك الاستبداد . ولهذا السبب أخذوا يعدون العدة لإرغام السلطان عبد لحميد على « إعلان المشروطية » ، ليصبح الحكم مقيداً ومشروطاً بمراعاة احكام القانون الأساسي تحت مراقبة مجلس الأمة . . وقد بذلوا في هذا السبيل جهوداً جبارة ، إلى أن استطاعوا إحداث الانقلاب الذي عرف بانقلاب المشروطية ـ أو انقلاب الدستور سنة ١٩٠٨ .

إن هذا الانقلاب أثر في الأحوال العامة تأثيراً سريعاً جداً . ولا نغالي إذا قلنا

إنه عمل العصا السحرية تماماً : وذلك لأن جميع الدول سارعت إلى سحب موظفي المراقبة الدولية من « الولايات الثلاث » . تاركة مهام المراقبة كلها إلى حكومة الانقلاب الجديدة . وفي الوقت نفسه ، بادرت جميع العصابات الإرهابية إلى حل نفسها بنفسها ، وجاء رؤساؤها يعلنون ولاءهم للعهد الجديد ، وعمت جميع البلاد موجة من الفرح والابتهاج ، وتجلت في جميع الجهات معالم الائتلاف والإخاء . . . بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العثماني .

ولكن . . . بعد ذلك . . . بدأت الحكومات الجديدة تتعرض إلى مشاكل عديدة ، وصار رجال السياسة يختلفون فيما بينهم على المبادىء التي يجب العمل بها لإدارة البلاد ، إدارة تضمن إصلاح أحوالها ، وتخليصها من المخاطر التي تهددها .

إن أولى القضايا التي فتحت باباً للاختلافات السياسية ، كانت قضية المركزية واللامركزية : كان جماعة من رجال السياسة يرون وجوب تنظيم الادارة على أساس « اللامركزية » ، في حين أن جماعة أخرى منهم كانوا يقولون بوجوب التمسك بنظام « المركزية » .

إن الاختلاف على هذه القضية الأساسية كان بدأ قبل حدوث الانقلاب ، بين زعماء الأحرار الذين كانوا ملتجئين إلى فرنسا . وعندما انتقل إلى داخل البلاد ، عقب الانقلاب ، صار أس الأساس للتشكيلات الحزبية الأولى :

كانت جمعية الاتحاد والترقي التي قامت بأعباء الانقلاب ، التزمت سياسة المركزية ، ورسمت منهاج الحزب الذي كونته على هذا الأساس . وأما القائلون بوجوب السير على مبدأ اللامركزية ، فقد كونوا حزباً آخر ، عرف باسم « حزب الحرية والائتلاف » . والاختلافات التي قامت بين الحزبين المذكورين ، استنفدت كثيراً من الجهود السياسية ، خلال السنين الأولى من حياة « المشروطية » .

ومن الطبيعي أن معظم ممثلي العناصر « غير التركية » كانوا انتسبوا إلى حزب الحرية والائتلاف . لأنهم رأوا أن نظام اللامركزية اكثر ضماناً لمصالح القوميات والأقليات .

هذا وقد كان هناك جماعة من رجال الفكر والقلم يرون أن الأمور تحتاج إلى تفكير أعمق ونظر أبعد من المناقشات التي قامت حول نظام المركزية واللامركزية ، وأخذ هؤلاء يفكرون : ماذا يجب أن يكون أس الأساس في السياسة التي تعتمد عليها الدولة ؟ هل يجب عليها أن تعتمد على الرابطة العثمانية ، فتبذل أقصى الجهود لتقوية هذه الرابطة ؟ ام يجب ان تعتمد على الرابطة الإسلامية ، فتوجه سياستها هذا

الاتجاه ؟ ام يجب عليها ان لا تعتمد لا على هذه ولا على تلك ، فتتوجه بكليتها نحو القومية التركية ؟

وبتعبير أقصر : ماذا يجب أن يكون الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة ، وتستند عليه سياستها : السياسة العثمانية ، أم السياسة الإسلامية أم السياسة التركية ؟

إن التفكير في أمثال هذه القضايا الأساسية ـ والنقاش حولها ـ كان بدأ قبل الانقلاب ، بين جماعة من شبان الأتراك الذين يدرسون العلوم السياسية في باريس . وكان شاركهم في هذا البحث والنقاش جماعة من أتراك روسيا الذين كانوا يدرسون معهم . إن مشاركة هؤلاء في هذه المناقشات كانت ساعدت كثيراً على توسيع آفاق النظر والبحث . لأنهم كانوا نشأوا خارجاً وبعيداً عن جو السلطنة العثمانية ـ فكانوا يرون الأمور بنظرات تختلف عن نظرات زملائهم العثمانيين . وطبيعي أن نظرات هؤلاء كانت أكثر تحرراً من السياسة العثمانية ، وأشد اتجاهاً نحو السياسة التركية بوجه عام .

وهذه الأبحاث والمناقشات التي جرت قبل الانقلاب خارج البلاد العثمانية . كما قلت ، كانت من الطبيعي أن تجري وتتوسع وتتوالى بعد الانقلاب ، داخل البلاد أيضاً . كما أنه من الطبيعي أن تختلف الآراء حول هذه المسائل الأساسية اختلافاً بيناً .

صار لكل واحدة من هذه السياسات الثلاث جماعة من الأنصار والمدافعين من بين رجال الفكر والقلم .

وأما الأحزاب السياسية ، فإنها لم تهتم كثيراً بهذه القضايا الأساسية لأنها كانت تركز جهودها على القضايا الحالية ، فلا تلتفت إلى شؤون المستقبل البعيد .

حتى إن جمعية الاتحاد والترقي نفسها لم تر لزوماً لاتخاذ موقف معين تجاه هذه المسائل . والدليل على ذلك ، أن كل واحد من الزعماء الثلاثة الذين كانوا قابضين على زمام الأمور في الجمعية وفي الدولة ، كان يتجه اتجاهاً يختلف عن اتجاه زميليه كل الاختلاف ، فإن طلعت باشا مثلاً كان ينزع إلى السياسة العثمانية ، في حين أن أنور باشا كان يتجه نحو السياسة الإسلامية ، وجمال باشا كان يلتزم السياسة التركية .

ولكن الوقائع كانت تتوالى بسرعة ، وتؤثر في هذه التيارات الفكرية المتخالفة تأثيراً صريحاً : فإنها كانت تقوي بعض التيارات . وتضعف بعض التيارات ، لأنها كانت تزود المتنافسين بأسلحة وبراهين جديدة .

مثلاً : عندما أغارت إيطاليا على طرابلس الغرب ، واحتلت مدنها الرئيسية ،

انبرى المعارضون لسياسة المركزية يقولون : أرأيتم كيف ظهرت أضرار المركزية إلى العيان ؟ كيف تسعى الحكومة الآن ، إلى تشكيل جيش محلي وإدارة محلية للوقوف صد طغيان الطليان ؟ أما كان من الأوفق للحكومة أن توجد هذه السلطات والجيوش المحلية ، في وقت السلم ، قبل بدء الحرب والاحتلال ؟

وعندما توالت الثورات في اليمين . قال معارضوا السياسة الاسلامية : لاحظوا أن الرابطة الاسلامية لم تحل دون عصيان الإمام يحي !

وعندما قامت ثورة الألبان قال هؤلاء : أرأيتم كيف ان الألبان انفسهم ثاروا لقوميتهم ، على الرغم من شدة تمسكهم بالديانة الاسلامية ؟

وعندما نشبت حرب البلقان ، وانتهت بانفصال ست ولايات عن جسم الدولة ، قال دعاة السياسة التركية : هل تريدون دليلاً أقوى من هذه الوقائع على خطأ الاعتماد على الرابطة العثمانية ؟ إن ولايات الروملي التي انفصلت أخيراً كانت تستنفد معظم موارد الدولة ، وكانت تحظى بأعظم نصيب من عنايتها . أما كان من الأوفق للمصلحة العامة ، أن لا تسترسل الدولة في تلك النفقات والتضحيات ، وأن تركز جهودها لاعمار الولايات المسكونة بالعناصر الأساسية ، التي لا بد من الاعتماد عليها في حفظ كيان الدولة والأمة ؟

إن كل هذه الوقائع جاءت مؤيدة لآراء القائلين بوجوب جعل القومية التركية أساساً لسياسة الدولة .

غير أن هؤلاء أنفسهم كانوا يختلفون في الرأي ، عندما يريدون أن يعينوا الخطط التي يجب اتباعها على ضوء مقتضيات القومية التركية .

كان جماعة منهم يرون أن الأتراك يجب أن يعتبروا الأمة الحاكمة في الدولة ، ومصالح الأتراك يجب أن تقدم على جميع المصالح الأخرى . ولذلك يجب أن تسير السياسة على تتريك الدولة ، وتتريك جميع العناصر التي تؤلفها .

ولكن بعض الكتاب والمفكرين من دعاة القومية التركية ، كانوا ينظرون إلى الأمور بنظرات أكثر عملية وأشد واقعية من ذلك ، وكان مما يقوله أحد الزعماء :

« إن سياسة التتريك لا يمكن أن تطبق على العناصر المختلفة على حد سواء . فيجب أن ننظر إلى امكانيات التتريك بالنسبة إلى كل عنصر من العناصر على حدة :

« أولاً يجب أن نميز بين المسلمين وبين غير المسلمين ، لأن العناصر المسيحية ، لا يمكن تمثيلها وتتريكها ، بسبب اختلافها عن الأتراك في الدين . فليس من سبيل إلى ابقاء تلك العناصر تحت حكم

الدولة ، إلا بالقوة والإكراه . وأما المسلمون ، فيجب أن نميز في هذا المضمار ، بين العرب وبين غيرهم من المسلمين ، مثل الأكراد والشراكسة .

« إن سياسة التتريك لا يمكن أن تنجح مع العرب : لأن عددهم كبير ، كما أن نسبتهم إلى مجموع نفوس الدولة زادت زيادة كبيرة ، بعد حرب البلقان ، وضياع ولاياتنا الأوروبية . وفضلاً عن ذلك فإن لغتهم قوية ، ولها مناعة كبيرة ، لكونها لغة الدين والقرآن . ولهذه الأسباب كلها ، يجب أن نعرف أن كل محاولة لتتريك العرب . محكوم عليها بالفشل . فمن الخير لنا أن نتفاهم معهم بأي شكل كان ، لكي نتخلص من مشاكلهم ونركز جهودنا ومواردنا لإصلاح وتعمير بقية بلادنا .

« ولكن الأمر يختلف عن ذلك بالنسبة إلى العناصر المسلمة الأخرى وذلك لأن تعدادهم قليل نسبياً ، كما أنهم محرومون من لغة قوية ومن أدب مدوّن . فتتريك هؤلاء ليس من الصعوبة بمكان . وفضلاً عن ذلك ، أنهم يقطنون الأناضول ، فتتريكهم ضروري ، لضمان وحدة البلاد التركية . ولذلك كله ، يجب على الدولة أن تعمل لتتريك هؤلاء بدون هوادة . . . » .

ولكن الفترة التي مضت بين انتهاء حرب البلقان ، وابتداء الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز السنة الواحدة . ومن البديهي ان هذه المدة لم تكن كافية لتخمير هذه الآراء السياسية .

غير أن أحداث الحرب العالمية ، تولت بنفسها تصفية هذه الآراء ، بالنتائج الفعلية التي انتهت اليها :

كانت هذه الحرب آخر الأعمال التي أقدمت عليها السلطنة العثمانية . إنها بذلت أقصى الجهود لإحراز النصر فيها : انبرت إلى تجنيد جميع قوى البلاد المادية والمعنوية ، بكل حزم ونشاط . كما أنها توسلت بكل الوسائل الممكنة لاستجلاب عطف العالم الإسلامي على قضيتها ، حتى انها اعلنت الجهاد ، مستندة الى فتاوى شرعية ترجمت الى مختلف اللغات ، ونشرت في جميع الجهات . .

ولكن . . كل هذه الجهود ، لم تثمر الثمرات التي كانوا يتوخونها منها . وعندما انتهت الحرب المذكور بالهدنة المعروفة ، كانت الولايات العربية انفصلت عن الدولة بصورة فعلية ، كما أن الولايات التركية نفسها تعرضت إلى أخطار كبيرة .

وخلال الأزمات الحادة التي نشأت بعد عقد الهدنة مع الحلفاء ، قرر المجلس النيابي « ميثاقاً قومياً » ، لكي تتمسك به الأمة ، بكل ما لديها من قوة مادية ومعنوية ، وقد عين هذا الميثاق الذي عرف باسم « الميثاق الملّي » ، حدود القومية التركية ، وأعلن تمسكه بهذه الحدود وتنازله عن البلاد العربية الباقية خارج هذه الحدود .

بهذه الصورة انتهى عهد السلطنة العثمانية بصورة فعلية .

ومن المعلوم أن الحركة الكمالية التي قامت بعد ذلك ، نظمت وسائل الدفاع عن الولايات التركية ، ضد المستولين عليها والطامعين فيها ، وبعد أن أحرزت نصراً حاسماً على هؤلاء ، أعلنت الجمهورية .

وبهذه الصورة تجردت الدولة عن صفة « العثمانية » ، بصورة رسمية .

وبعد مدة وجيزة ، قرر مجلس الأمة التركية ، الغاء الخلافة الإسلامية وإخراج الخليفة من البلاد ، مع جميع أمراء آل عثمان ، وقضى بذلك على « السياسة الإسلامية » أيضاً القضاء الأخير .

ولم يبق بعد ذلك أمام الأتراك العثمانيين السابقين سياسة ، غير السياسة القومية . . وأصبحت الدولة بذلك تركية بكل معنى الكلمة .

وهكذا أتمت الفكرة القومية نشوءها عند الأتراك العثمانيين ، وأوجدت دولة تركية بحتة : تركية في اسمها ، في سياستها ، في لغتها ، وفي مختلف فروع نشاطها . . .

هذا ، ولإتمام بحث تأثير الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين ، أود أن أشير إلى أمر آخر ، يستلفت الأنظار :

لقد استفاد الأتراك كثيراً من تأثير الفكرة القومية في تنفيذ خطتهم الإصلاحية أيضاً :

مثلاً ، عندما أخذوا يحملون على الحجاب ويدعون إلى السفور ، كثيراً ما قالوا : ان المرأة كانت ذات مكانة رفيعة في المجتمع التركي القديم . وأما الحجاب وما يتبعه من أسباب انحطاط النساء ، فقد جاءنا من العرب ، بعد الإسلام . فلا يجوز لنا أن نبقى متمسكين بهذا النظام الدخيل على مجتمعنا . بل يجب علينا أن ننبذ الحجاب ، وأن نعود إلى سيرة آبائنا القدماء في معاملة النساء . . .

وكذلك ، عندما أخذوا يحملون على أوضاع اللغة والأدب ويدعون إلى اصلاحها . . كثيراً ما قالوا : نحن حكمنا العرب إدارياً وعسكرياً ، ولكن العرب صاروا يحكموننا أدبياً وثقافياً . فلا يليق بنا أن نبقي الأمور على هذه الحالة ، بل يجب أن نخلص لغتنا وثقافتنا من آثار هذا الحكم الأجنبي عنا .

إنهم كثيراً ما اتبعوا خطة مماثلة لذلك في المباحث الأخلاقية والمواعظ الاجتماعية أيضاً بوجه عام : فإنهم عندما يتكلمون عن الأخلاق والعادات السيئة ، ويدعون إلى

نبذها واستنكارها . . . كثيراً ما كـانوا يـدخلون بين حججهم الاقنـاعية ، أمثـال هذه الكلمات :

« هذه العادة منافية للأخلاق التركية الأصلية . . .

إنها دخيلة علينا . .

إنها انتقلت إلينا من الفرس والعرب . . .

إنها نشـأت من حيـاة القصـور . التي مـا كـانت تـراعي الأخـلاق والعـادات التركية . .

« فيجب علينا أن نخلص أنفسنا من هذه العادات السيئـة ، لكي نعيد أخـلاق أمتنا سيرتها الأولى » .

ويظهر أن أمثال هذه الكلمات ، كانت تساعدهم على استثارة روح التجـديد في النفوس . لأنها كانت ـ في حقيقـة الأمر ـ بمثابة « الـدعوة إلى التجـدد والتقدم ، تحت ستار الرغبة في إحياء الخصال التركية الأصلية » .

قبـل أن أختم هذه المحـاضرة ، أرى من الضـروري أن أقول كلمـة قصيرة عن الأتراك الباقين خارج حدود السلطنة العثمـانية المنقـرضة ، وخـارج حدود الجمهـورية التركية القائمة .

إن زعماء الفكرة القومية عنـد الأتراك وجهـوا أنظارهم مـراراً إلى هؤلاء أيضاً . حتى انهم أرادوا أن يـربطوا الأتـراك بالتـاتار والمغـول بوجـه عام . . فـاستعملوا كلمة « تـوران » للدلالة عـلى الأقطار الشـاسعة التي يقـطنها الأتـراك وأقارب الأتـراك ، من مغول وتاتار وقيرغيـزوأوزبك . انهم فكـروا بوجـه خاص في الأتـراك الآذريين الـذين يقطنون اذربيجان ، في جنوب قافقاسيا وشمال إيران .

وقـد قال « ضيـا كوك ألب » ـ الـذي يعتبر من ابـاء الحركـة القـوميـة في البـلاد التركية ـ في قطعة شعرية مشهورة : « الوطن للترك ، ليس تركية ، ولا تركستان ، بل هو قطر كبير لا يموت : توران » .

ووضعت الاديبة المشهورة خـالدة أديب روايـة كبيرة ، عنـونتها بـاسم « التوران الجديد » . وتخيلت فيها أبطال الرواية يرتلون هذا النشيد :

« أيهـا التـوران الجـديـد ! . . أيهـا القـطر الجميـل ! . . أرنـا : أين السبيـل اليك ؟ . . . » .

ولذلك انتشرت فكرة التورانية في البيئات التركيـة انتشاراً كبيـراً . إن أذربيجان

المتاخمة لحدود أناضول الشرقية ، كانت بمثابة « أولى المحطات » لآمال التورانيين . وقد بلغ انجذاب البعض منهم إلى القطر المذكور مبلغاً كبيراً جداً ، حتى ان أحدهم أخذ يقول ، بكل حماس واندفاع : « يجب علينا أن نحول انظارنا من الجنوب إلى الشرق . لأن مستقبل مصالحنا الحيوية هو في الشرق ، لا في الجنوب : فلنترك الولايات العربية ، البعيدة عنا من الوجهة القومية ، ولنوجه اهتمامنا إلى اذربيجان ، التي تشترك معنا في القومية . . . » .

وكان التورانيون يلاحظون في الوقت نفسه ، أن مراكز الأرمن الكثيفة التي تقع في الولايات الشرقية لا تخلو من عرقلة الاتصال بين أتراك الأناضول وبين أتراك أذربيجان . وكانوا يقولون بوجوب التخلص من هذه العراقيل بطريقة من الطرق . ومن المؤكد أن هذه الملاحظات كانت من جملة العوامل التي دفعت الأتراك إلى « سياسة تهجير الأرمن » التي اتبعوها خلال الحرب العالمية الاولى .

هذا وقد انتعشت آمال التورانيين قبيل انتهاء الحرب العالمية ، عندما انهارت روسيا القيصرية . وذلك لأن كثيراً من الشعوب التابعة إلى روسيا ، أسرعت إلى الاستفادة من الفوضى التي أعقبت هذا الانهيار ، وأقدمت على تكوين جمهوريات مستقلة . إن العناصر التركية التابعة إلى روسيا أيضاً اشتركت في هذه الحركة ، وكونت عدة جمهوريات . وكان من جملتها جمهورية في شبه جزيرة القرم ، وأخرى في أذربيجان . قد سارع زعماء هذه البلاد ومفكروها إلى الاتصال بالعاصمة العثمانية ، وإلى طلب العون والمشورة منها . ومن الطبيعي أن ألمانيا أيضاً أخذت عندئذ تساعد هذه الحركات ، وتسهل أعمال هذه الجمهوريات .

ولا حاجة إلى القول ان دعاة الفكرة التورانية في العاصمة العثمانية أظهروا نشاطا كبيراً في هذا الدور التاريخي ، وأخذوا يذهبون إلى تلك البلاد جماعات جماعات ، زاعمين أن آمالهم في هذا المضمار أصبحت قريبة التحقيق .

إلا أن انهيار ألمانيا ، واضمحلال الدولة العثمانية ، على الرغم من انكسار الروس وانسحابهم من الحرب ، أنزلت ضربة شديدة على تلك الآمال ، وعرضت الأتراك ـ التورانيين وغير التورانيين ـ إلى تجارب مريرة وقاسية في عقر دارهم .

هذا ، وخلال الحروب التي خاض غمارها الأتراك للدفاع عن استقلال الاناضول ، أدرك الكماليون ضرورة التصافي مع روسيا ومع ايران ، ولذلك نبذوا الفكرة القومية التورانية بصورة رسمية .

ولكن البعض من زعماء القومية التركية ، ظلوا يسيرون وراء آمال التورانية مدة

أخرى من الزمن ، وذلك تارة بالاتفاق مع الروس وطوراً بالاختصام معهم . وقد اشترك جمال باشا ، في المؤتمر الذي انعقد في باكو ، مركز الاذربيجان ، وحاول أنور باشا تأسيس دولة مستقلة في تركستان ، وظل يناضل في هذا السبيل إلى أن لقى حتفه هناك .

والحركة التورانية وقفت عند هذا الحد . وأما الحكومة الكمالية ، فقد عارضت هذه الفكرة ، وحصرت جهودها داخل نطاق « الميثاق القومي » المعروف .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل . هل هذا الحصر قطعي ونهائي ، أم أنه وقفة استجمام ، تنتظر الفرص الملائمة للعودة إلى الظهور ؟

يصعب عليّ أن أحكم في هذه القضية .

إلا أني لاحظت بين الوثائق التي نشرتها روسيا السوفيتية عن الحرب العالمية الأخيرة ، ما يدل دلالة صريحة على أن النزعة التورانية لم تندثر تماماً . إذ يظهر من هذه الوثائق أن ألمانيا أرادت أن تحيي الحركة التورانية ، وأن تستغلها ضد روسيا ، ولذلك تفاوضت في شأنها مع وزارة الخارجية التركية ، واتصلت مع جماعة من الرجال الذين لهم اطلاع واسع على شؤون العناصر التركية التابعة لروسيا . وفضلا عن ذلك أنها أقدمت على بعض الأعمال الإيجابية أيضاً في هذا السبيل .

ولكن ، لا حاجة إلى القول ، إن انكسار ألمانيا في هذه الحرب أيضاً ، أدى إلى انتهاء هذه المحاولات كلها بالفشل التام .

ومع هذا ، فإني أرى أن هذه النتيجة أيضاً لا تخولنا حق اصدار حكم بات على مستقبل الفكرة التورانية . لأن الفشل الذي منيت به الفكرة خلال هذه الحرب الأخيرة ، لا ينفى احتمال عودتها إلى ميدان العمل مرة أخرى ، كما أنه لا ينفي احتمال نجاحها في المستقبل ، على الرغم من فشلها هذه المرة .

ولكن ما هو حظ هذا الاحتمال من القوة أو الضعف ؟ هل هو من الاحتمالات الضعيفة ، أم من الاحتمالات القوية نسبياً ؟

إني أميل إلى الظن بأن الاحتمال المذكور ضعيف جداً بالنسبة إلى القرم ، ولكنه لا يخلو من القوة بالنسبة إلى أذربيجان ، لأن :

(أ) من المؤكد أن روسيا نقلت كثيراً من السكان من مواطنهم الأصلية إلى مواطن أخرى . يغلب على الظن أنها لم تبق في القرم جماعة من سكانها الأصليين ، كما

أنها استطاعت أن تحدث تغيرات هامة في نسب مختلف السكان في الأقاليم القافقاسية .

(ب) لقد قامت بين الجمهورية التركية وبين أذربيجان الروسية ـ جمهوريتان سوفيتيتان ، فصلتا بعضهما عن بعض ، ولم تتركا بينهما أي اتصال جغرافي بري أو بحري . هاتان الجمهوريتان ، هما أرمينيا وجورجيا .

(ج) إن أوضاع روسيا السوفيتية العامة ، قضت على الاتصالات الأدبية والثقافية التي كانت أخذت تتوطد وتزدهر بين تركيا وبين أذربيجان خلال الربع الأول من هذا القرن .

هذا ، ويجب أن أضيف إلى كل ما تقدم : إن الحكومة التركية أخذت تستنكر التورانية بشدة ، وتكافحها بصورة جدية . ذلك لأنها صارت تخشى أن تكون هذه الحركة آلة في أيدي روسيا السوفيتية ، وأن تسبب عدوى الشيوعية إلى الجمهورية التركية .

واذا تركنا الحركة التورانية جانباً ، نستطيع أن نقول : إن فكرة القومية عند الأتراك العثمانيين وصلت إلى غاية مبتغاها . بخلق وتكوين الجمهورية التركية الحديثة ، وجعلها متقدمة ، قوية ومرهوبة الجانب .

المحاضرة الخامسة(*)

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية
حتى الحرب العالمية الأولى

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٤/٢/١٩٤٨ .

البلاد العربية والسلطنة العثمانية

في أوائل القرن التاسع عشر ، عندما بدأت « الفكرة القومية » تلعب دوراً هاماً في السياسة الأوروبية ـ ، كانت البلاد العربية داخلة في حوزة السلطنة العثمانية منذ قرون عديدة ؛ وذلك باستثناء المغرب الأقصى من جهة ، وحضرموت مع قلب الجزيرة العربية من جهة أخرى .

إن استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروبا كثيرة . لأنه لم يستلزم محاربة سكان البلاد ، وانما استلزم محاربة الدولة المسيطرة عليها فقط ، بضع مواقع حربية بين الجيش العثماني وبين جيوش المماليك ضمنت دخول سوريا ومصر والحجاز تحت الحكم العثماني، كما ان بضع حروب بين الجيش العثماني وبين الجيوش الفارسية ، أدت إلى دخول العراق في حوزة السلطنة العثمانية . وبضع محاربات بحرية بين الأسطول العثماني وبين الأسطول الإسباني ضمنت دخول تونس وطرابلس الغرب تحت حكم السلطنة العثمانية . وأما الجزائر فقد انضمت إلى السلطنة بملء ارادة أمير البحر بار باروس خير الدين ، دون حرب وقتال .

وبعد الفتح الأول ، لم تتعب السلطنة العثمانية لترسيخ أقدام حكمها في البلاد المذكورة. لأن السكان كانوا يخضعون لحكمها خضوعا طوعيا ، لكونها دولة سلامية ، تدافع عن « بيضة الإسلام » تحت زعامة « خليفة المسلمين » .

ولم تشذ عن هذه الحالة العامة الا بلاد اليمن . لأن الجيش العثماني افتتح اليمن عنوة ، وبمحاربة أهل البلاد مباشرة ، واليمانيون لم يخضعوا للحكم العثماني خضوعاً طوعياً ، لأنهم زيديون ، يعتقدون أن الخلافة الإسلامية لقريش ولابناء الإمام زيد

بوجه خاص ، ولهذا السبب ، لم يعترفوا بخلافة آل عثمان . وظلوا يثورون على الدولة ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا .

وكان اليمانيون يثورون على الدولة من وقت إلى آخر ، تحت زعامة « الإمام الزيدي » الذي كانوا يلقبونه بأمير المؤمنين ، والدولة العثمانية كانت تضطر إلى إرسال قوات كبيرة لإخماد هذه الثورات . والإمام ، إذا ما رأى نفسه أمام جيوش كثيرة العدد وقوية ، انسحب إلى الجبال الوعرة ، حيث لا تستطيع الجيوش العثمانية أن تتوغل فيها ؛ وبقي متحصناً هناك ، حتى إذا وجد فرصة ملائمة أعاد الكرة والهجوم على الجيش العثماني . ولا نغالي إذا قلنا . ان الحكم العثماني في اليمن كان ـ لهذا السبب ـ مقروناً على الدوام ، بسلسلة لا تنقطع من القلاقل والحروب والثورات .

وأما سائر البلاد العربية ، فقد بقيت ـ كما قلت آنفاً ـ هادئة وخاضعة ، هدوء الولايات التركية وخضوعها . .

غير أنه . . في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حدث في البلاد العربية ، حادثان خطيران ، زعزعا الأوضاع القائمة في السلطنة العثمانية زعزعة شديدة ، هذان الحادثان ، هما ثورة الوهابيين في نجد ، وثورة محمد علي باشا في مصر .

كانت الثورة الوهابية حركة دينية في الدرجة الأولى ، ولهذا لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية تأثيراً يذكر .

وأما ثورة محمد علي ، فهي ايضاً لم تستمد قوتها من نزعة قومية ، ولهذا السبب لم تؤثر في نشوء فكرة القومية العربية تأثيراً مباشراً ، ولكنها خدمت القومية العربية خدمة كبيرة ، ولو بصورة غير مباشرة . لأنها أوجدت دولة عصرية قائمة في بلاد عربية ، وفسحت بذلك ميداناً واسعاً لقيام نهضة فكرية وأدبية عربية .

وأما نشوء فكرة القومية العربية ، بمعناها التام ، فقد بدأ في البلاد العربية التي كانت باقية تحت الحكم العثماني المباشر ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولذلك كله ، يجدر بنا أن نتتبع نشوء فكرة القومية العربية ، بدرس أحوال سوريا والعراق بوجه خاص ، منذ أواسط القرن الماضي .

ـ ١ ـ

كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية بكل معنى الكلمة . ولذلك كانت تعامل المسلمين من العرب ، معاملة تختلف عن معاملتها للمسيحيين منهم كل الاختلاف ،

ولهذا السبب كان ارتباط العرب بـالدولـة العثمانيـة يختلف باختـلاف أديانهم اختـلافا بارزاً .

فالمسلمون منهم كانوا يدعون للخدمة العسكرية ، ويشتركون في حروب الدولـة ويسـاهمون في انتصـاراتها وانكسـاراتها . وكـانوا يحترمون السلطان العثمـاني احتراماً دينيا ، ـ بصفته خليفة المسلمين ـ ؛ ويدعون لـه في الجوامـع ، خلال صلوات الجمـع والأعياد بوجه خاص . ولذلك كله كانوا يندمجون في الدولة العثمـانية . فـلا يعتبرونها أجنبية . .

وأما المسيحيون من العـرب فكانـوا يعتبرون ـ مثـل سائـر المسيحيين ـ من رعـايا الدولة ، فلا يدعون للخدمة العسكرية ، ولا يشتركون في حروب الدولة ؛ فلا يبالون كثيراً بانتصاراتها أو انكساراتها .

وفضـلا عن ذلك أنهم كـانوا يتمتعـون بتشكيلات طـائفية ، وحقـوق طائفيـة ، تعترف بها الدولة ، وتساعدها : كان لهم رؤساء روحيون ، ومجالس طائفية ـ جثمانيـة وروحـانية ـ تتـولى ادارة شؤونهم الدينيـة والدنيـوية . وكـل ذلك كـان يكسبهم كيانـاً اجتماعياً خاصاً ، يميزهم عن سائر عناصر الدولة تمييزاً صريحاً .

ونستطيع أن نقول ـ بناء عـلى الأسباب الأنفـة الذكـر ـ : ان العرب المسيحيـين كانوا يعيشون على هامش حياة الدولة ، شـأنهم شأن سـائر العنـاصر المسيحيـة التابعـة للسلطنة العثمانية ـ من أروام ، وأرمن ، وبلغار . . . ـ ولـذلك كـانوا يعتبـرون الدولـة غـريبة عنهم ، ومتسلطة عليهم ، وبهـذه الصورة كـانوا يختلفـون في هذا المضمـار عن اخوانهم العرب المسلمين .

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، انهم كانوا ـ فضلا عن ذلك كله ـ أكثر اتصالا بالغربيين وبالبلاد الغربية . لأن اعتقاداتهم الدينية وأحوالهم الاجتماعية ما كـانت تقيم بينهم وبين الغربيين حواجز معنويـة ، تعرقـل الاتصال الصحيـح . ولذلـك كان تـأثير الأوروبيين في هؤلاء أشد وأسرع من تأثيرهم في العرب المسلمين . . .

ولهـذه الأسباب كلهـا ، كان من الـطبيعي أن تنشأ فكـرة القوميـة العربيـة عنـد المسلمين على أنماط تختلف عن أنماط نشأتها بين المسيحيين ، كـما أنه كـان من الطبيعي أن يمضي مـدة من الزمن قبـل أن تتقـارب هـذه الأنمـاط ، وتنتهى إلى شكـل يشتـرك ويتساوى أمامه المسلمون والمسيحيون على حد سواء .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس نشوء فكرة القومية العربية ـ في بادىء الأمر ـ عند كل من المسلمين والمسيحيـين على حـدة ، قبل أن ننتقـل إلى الدور الـذي صارت فيه

الفكرة القومية تشمل جميع العرب ـ من مسلمين ومسيحيين ـ وتوجههم وجهة واحدة .

كان العرب المسلمون التابعون للدولة العثمانية ينظرون إلى التاريخ بنظرات إسلامية بحتة ، فيذهبون إلى أن المفاخر والأمجاد تنحصر فيما دوّنه تاريخ الإسلام ، كما يزعمون أن الخلافة الإسلامية تسلسلت من الراشدين إلى الأمويين والعباسيين فالعثمانيين . ولهذا السبب ما كان يرتسم في أذهان هؤلاء صورة تاريخ يستحق التسمية باسم تاريخ الأمة العربية . كما أن التاريخ العثماني ، ما كان يظهر لهم إلا بمظهر « تتمة للتاريخ الإسلامي العام » .

ولكن . . . عندما بدأت الأذهان تستيقظ من سباتها الطويل ، وصار بعض المنورين ينطلقون في تفكيرهم عن التقاليد الموروثة من اجيال عديدة . . أخذ يتولد في نفوس العرب المسلمين وأذهانهم تيارات فكرية جديدة ، تختلف عما ذكرته آنفا ، من وجوه عديدة .

بدأت هذه التيارات الجديدة أولا بالتفكير في أمور الخلافة الإسلامية : صار البعض يشك في صحة اعتبار السلاطين العثمانيين ، خلفاء للمسلمين . لأن الكتب الفقهية الأساسية تذكر بين شروط الخلافة « النسب القُرَشيّ » ، ومعلوم أن هذا الشرط غير متوفر أبداً في سلاطين آل عثمان .

في الواقع أن كتاب الأتراك ومؤرخيهم كانوا يقولون إن الخلافة انتقلت إلى آل عثمان بناء على تنازل الخليفة العباسي الأخير عنها إلى السلطان سليم ، إلا أن المفكرين المجددين ، أخذوا يقولون : « إن هذه الرواية لا تستند إلى أي سند قديم يصح الاعتماد عليه . وفضلا عن ذلك حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذا التنازل قد تم فعلا ، فيجب علينا أن نلاحظ انه لم يحدث إلا بعد استيلاء السلطان سليم على مصر . وبعد تعريض الخليفة إلى أوضاع لا يمكن وصفها إلا بالقسر والإكراه . ولذلك يجب أن نعتبر هذا التنازل باطلا من حيث الأساس » .

إن كل هذه الملاحظات وأمثالها كانت تنتهي ، بطبيعة الحال ، إلى القول بأن سلاطين آل عثمان ليسوا خلفاء شرعيين ، وأن الخلافة الإسلامية من حق العرب ، فيجب أن تعود إلى العرب .

وهذه كانت أولى مظاهر الفكرة القومية عند العرب المسلمين ، وهي كما ترون ، كانت فكرة ممتزجة باعتقاد ديني ، ومرتبطة بغايات دينية .

إلا أن الفكرة لم تقف عند هذا الحد ، بطبيعة الحال ، لأن بعض المنورين أخذوا يفكرون في القومية العربية ، تفكيراً مستقلا عن الاعتبارات الدينية .

قام جماعة منهم يصفون سوء أحوال البلاد ـ من جراء فساد الحكم ـ ويقولون بوجوب مطالبة الدولة بإصلاحات جدية في البلاد العربية ، لإزالة عوامل هذا الفساد ، وتحسين أحوال البلاد .

ولاحظ جماعة منهم أن مُنَوَّري الأتراك أيضاً يشكون من فساد الحكم ويطالبون بإصلاح الأحوال ، فقالوا بوجوب مشاركة هؤلاء في مساعيهم الإصلاحية ، آملين ان ما يحدث من الاصلاح العام ـ في ماكينة الدولة ـ بفضل هذه المساعي المشتركة ، لا بد أن يفيد البلاد العربية ويخدم مصالح العرب أيضاً .

ولكن . . قام جماعة منهم ينظرون إلى الامور بنظرات قومية أكثر وضوحا وأشد صراحة من كل ما ذكرته أيضاً .

أخذ هؤلاء يقارنون بين الولايات العربية وبين سائر الولايات العثمانية . . ويوازنون بين أوضاع العرب في الدولة وبين أوضاع العناصر الأخرى فيها . . وكانوا يخرجون من هذه المقارنات إلى الحكم بأن حقوق العرب مهضومة في السلطنة العثمانية ، بالنسبة إلى حقوق سائر الشعوب العثمانية ، ولذلك صاروا يقولون بوجوب بذل الجهود لحمل الدولة على تغيير سياستها الداخلية ، تغييراً يؤدي إلى إزالة الغبن اللاحق بالعرب ، وذلك بمراعاة حقوقهم في مختلف الدوائر الرسمية ، وفي مختلف الشؤون العامة .

ويظهر مما ذكرته آنفا ، أن مواقف العرب المسلمين من الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت تنم عن عدة تيارات واتجاهات :

كان السواد الأعظم منهم مرتبطا بالدولة ـ على علاتها ـ ، متكلا عليها ، مستسلما إليها . . ولكن جماعات من المتنورين المتجددين كانت تنتقد أحوال الدولة وتشتكي منها ، وتدعو إلى تغييرها وإصلاحها :

جماعة تتمنى قيام خلافة عربية تعيد الحق إلى أصحابه ؛ وجماعة تطالب الدولة بإجراء إصلاحات جدية في البلاد العربية ؛ وجماعة أخرى تشترك مع أحرار الأتراك للدعوة إلى إصلاحات عامة ، تشمل جميع البلاد العثمانية على حد سواء ؛ وجماعة أخيرة ، تطالب بمراعاة حقوق العرب في مختلف شؤون الدولة . هذا كان ـ على وجه الإجمال ـ موقف العرب المسلمين من الدولة العثمانية ، في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين .

وأما العرب المسيحيون ، فكان لهم مواقف تختلف عن ذلك اختلافا بيّناً :

إنهم ـ بوجه عام ـ ما كانوا يرتبطون بالدولة ارتباطا قلبيا ، وانما كانـوا يخضعون لحكمها خضوع اضطرار . والسواد الأعظم منهم ما كان يهتم لا بالتاريخ العثمـاني ولا بالتواريخ العربية ، لأنه كان يعتبرهـا كلها بمثـابة « تـاريخ اسـلامي محض » لا يخص أحدا غير المسلمين .

ولكن . . قـام من بينهم جماعـة من المتنورين ، يـدرسـون التـاريـخ من الكتب الغربية ، ثم يرجعون إلى التواريخ العربية ، ويطالعونها بنـظرات مستلهمة من الكتب المذكورة . . . ويتوصلون من هذه الدراسات والمطالعات إلى الحقائق التالية : إن الأمة العـربية ، من أعـاظم الأمم في التاريـخ . كان لهـا حضارة قبـل الاسلام ، وصـار لها حضـارة أرقى من ذلك بكثـير بعد الاسـلام ، والمسيحيون سـاهمـوا في بنـاء الحضـارة العربية قبل الاسلام وبعـد الاسلام . وهـذه الحضارة لم تكن دينيـة بحتة ، كـما يتوهم ذلك الجهلاء . بل ان لها كثيرا من العناصر والمظاهـر التي لا تمتّ إلى الدين بـأية صلة كانت . ومما يبـرهن على ذلـك أن الأوروبيين اقتبسـوا منها أشيـاء كثيرة وكثيـرة جدا . ولـذلك كله ، يجب عـلى العرب المسيحيـين أن يفتخروا بـالتاريـخ العربي وبـالحضـارة العـربية ، مثـل المسلمـين منهم . ويجب عليهم أن يتـآزروا مـع هؤلاء لإنهاض الأمـة العربية ، وإعادتها إلى ما كانت عليه من العز والمجد في سالف الزمان .

هذه الملاحظات وأمثالهـا كانت تجـول في خواطـر البعض من العرب المسيحيـين الذين تثقفوا بالثقافة الغربية ـ ودرسوا التاريخ الاسلامي بعقلية عصـرية . ولا أراني في حـاجة إلى الايضـاح ، بأنها كـانت بمثابـة البـذور الأولى لفكـرة « القـوميـة العـربيـة » الخالصة ، المتجردة عن الاعتبارات الدينية .

ولهذا السبب ، نجد أن التفكير في « القومية العربية » بدأ عند العرب المسيحيين قبـل أن يبدأ عنـد المسلمين منهم . كـما أن الكتاب والشعـراء الذين سبقـوا غيرهم في الدعوة المتحمسة إلى النهضة كانوا من العرب المسيحيين .

قلت آنفا ان فكرة « القومية العـربية » نشـأت عند المفكـرين المسيحيين قبـل أن تنشأ بين المسلمين . ويجب علي أن أضيف إلى ذلك الآن ، فأقول : ولكن انتشار هـذه الفكرة بين المسيحيين جرى ببطء عظيم ، واستغرق وقتـا طويـلا . وذلك لأن مـطامح الدول الغربية في البلاد العربية كانت تحمل ساستها ومبشريها عـلى بذل جهـود كبيرة ، لتبعيـد المسيحيين عن فكـرة العروبـة ، حتى انها كانت تـذكي نيـران التعصب الـديني الطائفي فيما بينهم ، خدمة لمصالحها الخاصة .

وإذا أردنـا أن نتتبع سير هـذا الانتشـار بشيء من التفصيـل ، وجب علينـا أن نستعرض الأمور في كل طائفة من الطوائف المسيحية على حدة ، لأن مواقف الـطوائف

المذكورة أمام تيارات الفكرة العربية اختلفت اختلافا بينا ، أولا : نظراً لاختلاف اللغة التي كانوا يقيمون بها طقوسهم الدينية ، وثانياً : نظراً لاختلاف الدعايات الأجنبية التي كانت تؤثر فيهم تأثيرا مستمراً .

كان العرب المسيحيون منقسمين منذ القديم إلى أورثوذوكس وكاثوليك . وقد انضم إلى هذين المذهبين القديمين ، في أوائل القرن التاسع عشر ، مذهب جديد بالنسبة إلى العالم العربي ، وهو المذهب البروتستانتي ، وذلك بمساعي المبشرين الانكليز والأمريكان .

ومن المعلوم أن هذا المذهب كان قام على أساس تلاوة الانجيل باللغات التي يفهمها الناس . ولذلك سعى ـ منذ نشأته ـ لترجمة الكتاب المقدس إلى مختلف لغات العالم .

ولهذا السبب عندما قرر المبشرون البروتستانت القيام بالدعوة إلى مذهبهم بين مسيحيي العرب ، بدأوا عملهم بترجمة الإنجيل إلى العربية . واستعانوا في هذا المضمار بأعاظم أدباء العرب في ذلك العصر ، لكي يتوصلوا إلى ترجمة بليغة ، ذات قيمة أدبية وفنية . كما أنهم بذلوا جهودا جبارة لتعلم اللغة العربية تعلم اتقان ، لكي يستطيعوا أن يخطبوا بها بين الناس بطلاقة وبلاغة ، لدعوتهم إلى المذهب الجديد بالنسبة إلى بلادهم .

كما أنهم أسرعوا إلى تنشئة رجال دين من أبناء العرب أنفسهم ، ليستفيدوا من خبرتهم بنفسيات الناس وقوة تأثيرهم في الناس .

ولذلك كله صارت الصلوات والتراتيل والمواعظ الدينية تقام باللغة العربية وحدها ، في جميع الكنائس والمدارس البروتستانية ، منذ بدء انتشار المذهب المذكور في العالم العربي .

ولا حاجة إلى الإيضاح أن ذلك أوجد جواً مساعداً جداً لقيام نهضة أدبية عربية . ولذلك ، يجب أن لا نستغرب إذا ما لاحظنا أن أول دعاة فكرة القومية العربية بين المسيحيين قد نشأوا في البيئات البروتستانية .

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، أن البروتستانت خدموا النهضة الأدبية العربية ، عن طريق غير مباشر أيضا : لأن الإرساليات الكاثوليكية كانت تقاومهم وتنافسهم بكل الوسائل الممكنة ، إلا أنها عندما لاحظت نجاح دعايتهم بين الناس ، على الرغم من هذه المقاومة ، صارت تبحث عن عوامل هذا النجاح ، وعندما علمت أن السبب الاصلي في ذلك يعود إلى اهتمام البروتستانت باللغة العربية ، وإقدامهم على تكثير

المدارس التي تعلم باللغة المذكورة . . أخذت تقتفي أثر هؤلاء في هذا المضمار ، لكي تستطيع أن تنافسهم منافسة مجدية ، وتوقف انتشار مذهبهم بين الناس عند حده .

ويروى أن الدكتور « فانـدايك » ـ رئيس مبشري الامريكان ، وأقدم أساتذة الجامعة الاميركية ببيروت عند تأسيسها ـ كان يقول : أنا ذاهب إلى فتح مدرستين في القرية الفلانية . وإذا قيل إن هذه القرية صغيرة ، لا تتحمل مدرستين ، قال : أنا سأفتح مدرسة واحدة فقط . ولكني متأكد من أن اليسوعيين سيأتون من ورائي ليفتحوا هناك مدرسة ثانية .

وأما الأورثوذوكس ، فكانوا أقدم العناصر المسيحية في البلاد العربية . أنهم كانوا انقسموا إلى ثلاث طوائف : النساطرة ، واليعاقبة ، والروم الأورثوذوكس . ولغة الطقوس الدينية كانت السريانية عند الطائفتين الأوليتين ، واليونانية عند الطائفة الأخيرة . ولهذا السبب ، كانت اليعاقبة والنساطرة تسمى باسم « السريان القدماء » و« السريان الأورثوذوكس » أيضا . عدد هؤلاء كان قليلا جدا بالنسبة إلى الروم الأورثوذوكس ؛ لأنهم كانوا محصورين تقريبا في شمال العراق . وأما الروم الاورثوذوكس فكانوا منتشرين في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر . وكانوا يؤلفون ثلاث بطركيات ، هي بطركية انطاكية ، والقدس ، والاسكندرية .

هذا ، وكان للروم الأورثوذوكس بطركية أخرى في الشرق الأوسط ، هي بطركية الفنار ، في القسطنطينية . إلا أن رعايا هذه البطركية كانوا كلهم من الأروام اليونانيين ، في حين أن رعايا البطركيات الثلاث التي ذكرتها آنفا كانوا من أبناء العرب .

ولكن . . قد حدث في البلاد العربية ، عين ما حدث في بلاد البلقان التي تكلمت عنها في محاضرة سابقة : سيطر اليونانيون على شؤون الطائفة الأورثوذوكسية سيطرة تامة ، في البلاد العربية أيضا :

كانت الطقوس الدينية تقام باللغة اليونانية ، وكانت المقامات الرئيسية في البطركيات الثلاث ، باقية تحت احتكار اليونانيين منذ قرون وقرون ، جميع البطاركة ومعظم المطارنة كانوا يونانيين ، وكانوا يتمسكون بيونانيتهم ، ولا يلتفتون إلى اللغة العربية ، ولا يهتمون بمصالح العرب .

ولكن . . عندما بدأت اليقظة الفكرية عند العرب ، كان من الطبيعي أن يشعر الاورثوذوكس منهم بما في هذه الأوضاع من الغبن في الحقوق الطبيعية ، ومن المنافاة للكرامة القومية . . وفعلا ، أخذ القوم يتذمرون من هذه الاحوال والتقاليد ، وصاروا

يتساءلون : لماذا لا نصلي بلغتنا العربية ؟ لماذا لا يكون لنا رؤساء روحيون من أبناء جلدتنا ؟ لماذا يبقى قساوستنا في المراتب الدنيا من الخدمات الدينية ، ولا يستطيعون الوصول إلى مراتبها العليا ؟

هذه الملاحظات وهذه النزعات أخذت تنتشر بين أبناء الطائفة بسرعة وقوة . ووجدت تشجيعاً علنياً من الروس ، الذين كانوا هم أيضا اورثوذوكسيي المذهب ، كما تعلمون .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، كان هذا التيار اكتسب قوة كبيرة بين الروم الاورثوذوكس، وبوجه خاص بين رعايا بطركية أنطاكية ، التي كان مقرها في دمشق . حتى إذا حانت الفرصة لانتخاب بطرك جديد ـ عقب وفاة البطرك اليوناني سنة ١٨٩٩ ـ اكتسح التيار المذكور الميدان اكتساحا ، وتم الاتفاق على انتخاب المطران دوماني ـ الذي كان عربيا سوريا ـ لكرسي البطريركية ، وانتهى بذلك عهد سيطرة اليونان على أورثوذوكسيي العرب في سوريا .

في الواقع ان هذا الانتخاب أثار ثائرة البطاركة الثلاثة الآخرين ، إنهم احتجوا عليه ، مدعين أنه غير شرعي ، وطلبوا من الباب العالي عدم التصديق على بطريركية المطران المذكور . وفضلا عن ذلك ، أرادوا أن يقووا احتجاجهم بإضراب عام يقوم به المطارنة . وفعلا انسحب جميع المطارنة اليونانيين من أبرشياتهم ، .والتجأوا إلى مناطق البطركيات الأخرى ، بغية دعم احتجاجاتهم بإحداث ضجة كبيرة .

ولكن كل هذه الاحتجاجات والإجراءات لم تجدهم نفعاً : لأن العرب التابعين إلى بطركية انطاكية ، لم يعبأوا بالأحكام التي اصدرها البطاركة اليونانيون ، وظلوا ملتفين حول بطركهم العربي الجديد .

وبذلك تعربت الكنائس الاورثوذوكسية في منطقة انطاكية وتوابعها .

وهذا كان أول انتصار فعلي للقومية العربية .

في الواقع ، ان هذه الحركة بقيت منحصرة ببطركية انطاكية ، فلم تشمل أوضاع بطركيات القدس والاسكندرية ، ومع هذا ، فإنها لم تخل من التأثير فيهما أيضا : لأنها أعطتهما درسا مؤثرا ، وحملتهما على تعديل الشيء الكثير من الخطط التي كانتا تسيران عليها .

هذا ، وقد ذكرت خلال وصف الحركة التي شرحتها آنفا ، انها وجدت تشجيعا من روسيا . وبهذه المناسبة أرى من الضروري أن أتوسع قليلا في بيان علاقة الروس بالعرب الاورثوذوكس .

من المعلوم أن روسيا القيصرية ـ في ذلك العهد ـ كانت تعتبر نفسها حامية للاورثوذوكس ، لكونها أكبر دولة أورثوذوكسية . وفعلا انها أظهرت حمايتها هذه بصورة عملية ، بوسائل عديدة ، وبصور شتى ، إنها اهتمت بوجه خاص بالقدس وبالأراضي المقدسة في سائر أنحاء فلسطين ، وفتحت فيها كثيراً من المدارس . ولكنها لم تجعل هذه المدارس آلة للترويس ؛ بل جعلتها عربية ، بلغتها وباتجاهها . حتى إنها أسست مدرسة لتخريج المعلمين والمعلمات في الناصرة وفي بيت جالا ؛ وبذل رجال التربية الذين تولوا شؤون إدارة هذين المعهدين ، جهودا كبيرة لتطبيق أحدث أساليب التربية في تعليم اللغة العربية .

يظهر أن بُعد روسيا الجغرافي عن البلاد ـ جعلها لا تندفع وراء مطامع إقليمية في البلاد المذكورة . إن بعد روسيا القيصرية عن أمثال هذه المطامع الاقليمية في البلاد العربية ، ثبت بصورة باتة خلال الحرب العالمية الأولى ، لأنها ، عندما بدأت المساومات بينها وبين فرنسا وانكلترا لتقسيم ميراث السلطنة العثمانية ، تركت البلاد العربية بأجمعها للفرنسيين والانكليز ، ولم تطلب منها ـ بالنسبة إلى البلاد المذكورة ـ شيئا غير جعل القدس مدينة دولية .

ولا حاجة إلى القول : إن انهيار روسيا القيصرية في أواخر الحرب العالمية الأولى ، وقيام البلشفية ـ مع ما تبع ذلك من أحداث عظيمة ـ أبعد عن الأورثوذوكس ، تأثير الروس المعنوي أيضا .

إن كل العوامل والأحداث التي ذكرتها إلى الآن ـ من القيام على سيطرة اليونانيين ، والاهتمام باللغة العربية . . إلى عدم الاستهداف إلى دسائس سياسية خارجية ـ جعلت الأورثوذوكس أكثر استعداداً لقبول فكرة القومية العربية .

إن هذا الاستعداد ظهر إلى العيان بوضوح أشد من ذي قبل ـ خلال الحركات القومية التي قامت في البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى ، كما سأشرح ذلك في المحاضرة القادمة .

وأما الكاثوليك في الولايات العربية ، فإنهم كانوا منقسمين إلى أربع طوائف أو كنائس أساسية ، لكل منها بطرك خاص بها : الموارنة ، الروم الكاثوليك ، السريان الكاثوليك ، الكلدان الكاثوليك . إن هذه الكنائس كلها خاصة بالشرق العربي ، مستقلة عن الكنائس الأوروبية ، وجميع رؤسائها من أهل البلاد .

ولكن ، بعد ذلك انضم إلى هذه الكنائس المحلية ، كنيسة كاثوليكية أجنبية ،

هي كنيسة اللاتين . إنها دخلت البلاد العربية سنة ١٨٤٨ حيث أنشأ لها البابا بطركية خاصة في القدس .

هذه الكنيسة كانت تنال من خارج البلاد مساعدات كبيرة ، ولذلك استطاعت أن توسع ساحة عملها ، وتكسب مريدين لها من بين الكاثوليك الموجودين في البلاد .

غير أن سائر البطركيات الكاثوليكية لم ترتح لهذه الأوضاع الجديدة ، بل رأت من الضروري أن تضع حداً لأعمال هذه الكنيسة الأجنبية عن البلاد ، ولا سيما في تلك الأوقات التي كان يجب أن تتضافر جهود الكاثوليك لمقاومة الدعاية البروتستانية والحيلولة دون توسعها .

ولذلك عقدت البطركيات المذكورة مؤتمر افخاريستيا سنة ١٨٨٩ ، واتخذت قرارات عديدة لتنظيم شؤونها ، وتوحيد مساعيها ، وانتخبت وفدا خاصاً ، للتفاهم مع المقام البابوي في الفاتيكان .

واستطاع هذا الوفد أن يفهم البابا أن الكنائس التي يديرها الأجانب الذين لا يعرفون شيئاً عن نفسية الأهلين ، والتي تستند في أعمالها وطقوسها إلى لغة أجنبية لا يفهمها أهل البلاد ، لا يمكن أن تنجح في أداء رسالتها المقدسة ، فليس من المعقول أن تقدم أمثال هذه الكنائس الأجنبية على منافسة الكنائس الكاثوليكية المحلية ، في الوقت الذي هي في حاجة إلى بذل الجهود بين الناس ، لمقاومة البروتستانية والحيلولة دون انتشارها .

وعلى هذا الأساس ، صدر « منشور بابوي » يصون الكنائس الكاثوليكية العربية من منافسة الكنائس الأجنبية عن البلاد .

هذا ، وبجانب هذه الكنائس الخمس الكاثوليكية ، كانت تعمل داخل البلاد العربية عدة إرساليات دينية .

كانت هذه الإرساليات ، تستند في أعمالها التبشيرية إلى التعليم في الدرجة الأولى ، وتؤسس المدارس لهذا الغرض ، وأما رجالها فكانوا من الفرنسيين أو الطليان . وكانت حصة الطليان بين هؤلاء كبيرة في بادىء الأمر ؛ إلا أنها أخذت تتضاءل شيئاً فشيئاً .

ذلك لأن الحكومة الفرنسية ، أخذت تحمي الإرساليات الدينية بصورة فعالة ، وتشجعها في أعمالها تشجيعاً جديا ، إذ تزودها بشتى أنواع المساعدات ، من مالية وإدارية وسياسية . كما أنها استفادت كثيرا من الخلاف الذي كان قد قام بين الفاتيكان وبين الحكومة الإيطالية من جراء قضية روما العويصة ، واستغلت فرنسا هذا

الخلاف لتوسيع نفوذها في المحافل البابوية . واستطاعت بعد ذلك أن تجعل معظم الإرساليات الدينية في الشرق العربي فرنسية التشكيل ، وأصبحت فرنسا بذلك حامية الكاثوليك بكل معنى الكلمة وبصورة فعلية .

ومما يظهر توسع نفوذ الفرنسيين في هذا المضمار بكل وضوح وجلاء ، أن البابا كان يعين قاصدا رسولياً في كل من بيروت والموصل ، ووكيلا للقاصد في بغداد ، وكان ينتخب هؤلاء من بين الطليان بوجه عام ، حتى سنة ١٨٧٠ . ولكنه بعد ذلك ، أي بعد استيلاء الحكومة الايطالية على مدينة روما ، صار ينتخبهم من بين الفرنسيين .

هذا ، ومن المعلوم أن فرنسا كانت تطمح منذ مدة طويلة في امتلاك بعض البلاد العربية ، ولا سيما سوريا ولبنان . وكانت تعمل لتمهيد السبل إلى ذلك بوسائل شتى . وكان أهم هذه الوسائل الاستعانة بالإرساليات الدينية والمؤسسات التعليمية لبث الدعاية لها بين أهل البلاد . ولهذا السبب بذلت جهوداً كبيرة لتكثير عدد هذه الارساليات والمؤسسات ، ولتوجيه أعمالها الاتجاه الذي يساعد على اجتذاب الناس إليها .

وكانت فرنسا تهتم بالمسيحيين بوجه عام ، وبالكاثوليك بوجه خاص ، لأنها كانت تعلق أكبر آمالها على مساعدة هؤلاء في تحقيق مطامحها .

والمساعي العظيمة التي بذلتها فرنسا في هذا السبيل ، لم تخل من بعض الثمرات ، لأنها استطاعت ان تكون بعض الجماعات التي تقول : لا أمل في إصلاح الدولة العثمانية ، إصلاحاً يضمن الحرية والمساواة للنصارى ، ولا خير في دولة عربية تقوم مقامها ، طالما تكون الأكثرية فيها للمسلمين ، فلا سبيل إلى سعادة المسيحيين ، إلا تحت حماية دولة أوروبية ، مثل فرنسا . . .

يظهر مما تقدم أن التيارات الفكرية والسياسية التي حدثت بين العرب المسيحيين أيضاً كانت متنوعة ومتخالفة .

وإذا أردنا أن نجمل التيارات التي تولدت في البلاد العربية ـ بين سكانها المسلمين والمسيحيين ـ وجدنا أنها تجتمع في خمسة تيارات أساسية :

(أ) السعي لإقامة خلافة عربية تقوم مقام الخلافة العثمانية .

(ب) المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية .

(ج) الاشتراك مع أحرار الأتراك للمطالبة بإصلاحات عامة ، تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتفيد في الوقت نفسه الولايات العربية .

(د) الدعوة الى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية ، لتأسيس دولة عربية مستقلة .

(هـ) طلب الحماية من دولة أوروبية .

ولا حاجة إلى القول ، إن التيار الأول كان خاصاً ببعض الجماعات من المسلمين ، والتيار الأخير كان خاصاً ببعض الجماعات من المسيحيين . وأما التيارات الثلاثة الأخرى ، فكانت مما يشترك فيه جماعات من المسلمين والمسيحيين .

وكانت هذه التيارات والنزعات تظهر في أحاديث المجالس والجمعيات الخاصة ، وفي كتابات بعض المفكرين الذين ينشرون آراءهم خارج حدود الدولة بعيدين عن متناول وسائطها العقابية .

وقد ظهرت الدعوة الى إقامة خلافة بأجلى مظاهرها في كتاب « أم القرى » الذي صدر باللغة العربية في مصر سنة ١٣١٦ هجرية ـ كما ظهرت الدعوة إلى إنشاء دولة عربية مستقلة ، بأجلى مظاهرها في كتاب « نهضة الأمة العربية » الذي صدر في باريس باللغة الفرنسية سنة ١٩٠٥ ميلادية .

كتاب أم القرى : كان من تأليف عبد الرحمن الكواكبي ؛ ولكن هذا المؤلف أراد أن يخفي اسمه ، فتكنى بالسيد « الفراتي » ؛ وكتب تحت عنوان الكتاب ما يلي : « أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦هـ » .

يتكلم المؤلف في كتابه هذا عن العوامل التي أدت إلى انحطاط العالم الإسلامي ، على شكل مناقشات تجري بين مفكرين متنسبين إلى مختلف البلاد الإسلامية ، ويخرج من هذه المناقشات بالدعوة إلى إقامة خلافة عربية في مكة المكرمة .

يتبين من ذلك أن النزعات التي تظهر في الكتاب هي دينية في الدرجة الأولى ، مع هذا يتطرق المؤلف خلال أبحاثه هذه عدة مرات إلى قضايا الأمة العربية ، لأنه يعتقد « أن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية » .

وينتقد الحكومة العثمانية انتقاداً مراً ، ويصرح بأن حقوق العرب مهضومة ، ويقول « من أهم الضروريات أن يحصل كل قوم من أهالي تركيا على استقلال نوعي إداري ، يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم » ثم انه ينفي عن العرب التعصب الديني والجنسي ، وللبرهنة

على ذلك يشير إلى « عدم اشتراك البلاد العربية العثمانية في حوادث الأرمن الأخيرة ». ويقول « وأما حوادث لبنان والشام وحلب في القرن السابق ، فما كانت متولدة عن تعصب ديني أو جنسي ، بل عن غرور جماعة من الدروز بالانكليز ، وجماعة من المسيحيين بنابليون الثالث » .

وأما كتاب « يقظة الأمة العربية في آسيا » فهو من تأليف « نجيب عازوري » .

كان المؤلف ـ قبل أن ينتقل إلى فرنسا ـ من الموظفين الإداريين في الدولة العثمانية ، وكان تولى وكالة متصرفية القدس ، ولذلك كان مطلعاً على أحوال الدولة العثمانية بوجه عام ،وملماً بشؤون الطوائف المسيحية بوجه خاص . ولذلك نجده يصف في كتابه هذا ، أحوال البلاد العربية بشيء من التفصيل ، ثم يدعو إلى الأمور التالية :

توحيد الكنائس الكاثوليكية ، تحت اسم « الكنيسة الكاثوليكية العربية » .

انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، على أن تكون الحجاز مقراً لخلافة إسلامية عربية ، وأن تتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين دولة عربية موحدة عصرية .

ـ ٢ ـ

هذه كانت الخطوط الرئيسية للتيارات وللنزعات الفكرية والسياسية في الولايات العربية العثمانية . . قبل انقلاب المشروطية ، وبدء « الحياة النيابية الدستورية » سنة ١٩٠٨ .

إن إعلان الدستور وإنهاء الاستبداد وقيام عهد المشروطية في السلطنة العثمانية . . . ولد في جميع الولايات العربية ـ كما في بسائر الولايات العثمانية ـ سروراً عاما ، وابتهاجاً شديداً ، صار الناس يرددون آيات الحرية والمساواة في كل الجهات ، وفي شتى المناسبات . صار رجال الدين يتعانقون على اختلاف نحلهم ومللهم ـ ابتهاجاً بزوال الاستبداد ، وبدء عهد الحرية والمساواة . صارت العمائم والقلانس ، والجبب والطلانس تتصاحب وتتخالط بين هتاف الجماهير ، وخلاصة القول ، صارت البلاد العثمانية ـ من أولها إلى آخرها ـ تموج بشتى مظاهر الأفراح .

إلا أن هذه الأفراح لم تدم طويلا . لأن الخلافات بين عناصر الدولة المختلفة ، أخذت تعود إلى الظهور بأشكال شتى ، قبل أن يمضي على هذه الأيام السعيدة مدة طويلة . كانت الخلافات العنصرية ، بدأت تظهر أولا بين الأتراك والأروام ، ولكنها ـ بعد مدة ـ جرفت بأمواجها القوية الأتراك والعرب أيضاً .

وكان لقيام هذه الاختلافات بين هاتين الأمتين ، أسباب ودوافع كثيرة ، بعضها عرضية ، وبعضها أساسية .

أذكر ـ من قبيل المثال ـ حادثاً من الحوادث العرضية التي أثارت كثيراً من المشاكل :

إن حرية الصحافة التي أعلنت بغتة ـ عند إعلان الدستور ـ بعد عهود المراقبة الصارمة التي كانت قائمة في عهد الاستبداد . . . فتحت أبواب الجرائد لجميع الأقلام ، وأوجدت حالة شبيهة بالفوضى ، تسمح لكل من يريد أن يكتب وينشر كل ما يريد ، دون أن يقيد نفسه بأي قيد كان . وراح أحد المحررين يكتب مقالة عن حوادث اليمن ، وينشرها في جريدة محترمة . يقول فيها بعبارات صريحة « إن أهل اليمن يعبدون المال . وأنهم في سبيل المال يضحون كل شيء ، حتى أعراض النساء . . . » إن انتشار هذه المقالة ـ مع هذه العبارات الشائنة ـ في جريدة تركية ، أثار ثائرة الطلاب العرب المنتمين إلى مختلف مدارس العاصمة ، وحملهم على الاجتماع للقيام بمظاهرة صاخبة ، احتجاجاً على صاحب الجريدة ، وعلى كاتب المقالة .

إن هذه الحادثة ، أثارت ثائرة الجرائد والنوادي في سائر الولايات العربية أيضا ، وفتحت باباً لكثير من الردود والاحتجاجات والمطالبات ، بطبيعة الحال .

ولكن بجانب أمثال هذه العوامل العرضية ، كان هناك من العوامل الأساسية ، التي تثير سلسلة لا تنقطع من الاختلافات الجوهرية . هذه العوامل الأساسية كانت تتصل بسياسة الدولة العامة ، وكانت تتطلب تغيير هذه السياسة تغييراً جوهرياً .

إن أولى الخلافات السياسية ، نشأت من قضية المركزية واللامركزية :

كانت جمعية الاتحاد والترقي تلتزم نظام المركزية في إدارة البلاد . والحكومات التي انبعثت عن هذه الجمعية أيضاً صارت تتمسك بهذا النظام تمسكاً شديداً ، وتعصبت إلى هذا النظام إلى حد اعتبار نظام اللامركزية من جملة النظم الهدامة التي تعرّض كيان السلطنة إلى خطر .

ولكن جميع العناصر غير التركية كانت تميل إلى نظام اللامركزية ، وتطالب العمل به . لأنها كانت ترى أن هذا النظام أضمن لتقدم البلاد من ناحية ، ولصيانة حقوق العناصر المختلفة من ناحية أخرى .

كان حزب الحرية والائتلاف ـ الذي نشأ معارضاً لحزب الاتحاد والترقي ـ يلتزم جانب اللامركزية ، ويدعو اليها ، إلا أن الحزب المذكور بقي بعيداً عن الحكم ، ولم يتوصل إليه إلا قبيل الأزمة البلقانية ، ولم يستطع أن يبقى فيه إلا مدة قصيرة .

وأما نواب العرب ، فقد خرج معظمهم من حزب الاتحاد والترقي ، وانضم الى حزب الحرية والائتلاف ، بسبب ترجيحهم نظام اللامركزية على نظام المركزية .

وفضلا عن ذلك ، قد أقدم العرب على تأليف حزب خاص بهم ، عرف باسم « اللامركزية العثماني » .

إن قضايا المركزية واللامركزية ستكون مصدر خلافات كبيرة بين الأتراك وبين العرب ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

والانتخابات النيابية أيضاً أثارت كثيراً من الاختلافات بين العرب والاتراك .

لأن قانون الانتخاب العثماني ما كان يحصر حق النيابة بسكنة المناطق الانتخابية وأهاليها ، بل كان يسوغ لأي شخص مستكمل لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أية منطقة شاء . وقد استرسلت حكومات الاتحاد والترقي في إساءة استعمال هذا المسوغ القانوني ، وصارت ترشح في كثير من المناطق الانتخابية ـ في الولايات العربية ـ بعض منتسبيها الأتراك ، ومن ثم تستعمل نفوذها المادي والمعنوي لضمان انتخاب هؤلاء المرشحين . وهذه الترشيحات كانت تمر بسلام في بعض المحلات ، ولكنها كانت تصطدم بمقاومة عنيفة في بعض المحلات الأخرى . وخلال هذه الانتخابات كثيراً ما كانت تخرج الأمور من ساحة التنافس الشخصي أو التنافس الحزبي ، إلى ساحة التنافس العنصري والقومي ، وتأخذ شكل نضال وتنافس بين « التركي والعربي » وبتعبير أصح « بين العنصر التركي وبين العنصر العربي » . ولا حاجة إلى الإيضاح ان توالي مثل هذه الأحوال كان يوسع هوة الخلاف بين العرب الاتراك .

وأرى أن أذكر الآن ، مثالا بارزاً على ما قلته في هذا المضمار :

رشحت الجمعية أحد محرري جريدة طنين الاتحادية للنيابة عن لواء الديوانية في ولاية بغداد ، وضمنت له الانتخاب . ولكن الرجل ما كان يعرف شيئاً عن الديوانية . وقد ذهب ـ بعد انتخابه بمدة ـ إلى دائرته الانتخابية ، وكتب سلسلة مقالات بعنوان « رسائل بغداد » وصف بها كل ما لاحظه خلال رحلته في البلاد التي مر عليها في طريقه إلى الديوانية . وأشار في إحدى رسالاته إلى جهل الناس هناك اللغة التركية ، وبيّن كيف كان يجد مشقة كبيرة للتفاهم مع الناس في بعض المحلات ، لأنه ما كان يجد هناك ولا شخصاً واحداً يعرف اللغة التركية . .

وعندما اطلعت إحدى الجرائد العربية على ما كتبه النائب المحترم في هذا الصدد ، انبرت للرد عليه ، قائلة : « الغريب ليس أن لا يعرف أهل الديوانية اللغة التركية ، ولكن الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربيةَ » .

وهنا كانت تظهر للعيان ، قضية مكانة اللغة العربية في الدولة العثمانية ، وهذه القضية ، ظلت تثير المشاكل تلو المشاكل في علاقات العرب مع الدولة العثمانية ، بعد انقلاب المشروطية .

لأن اللغة الرسمية في الدولة العثمانية كانت التركية ، في جميع الولايات على حد سواء . كانت المعاملات الرسمية في المحاكم وفي سائر دوائر الدولة تجرى باللغة التركية . كما ان التعليم في جميع المدارس الرسمية أيضاً كان يجري باللغة المذكورة .

وبديهي ان هذه السياسة كانت تسبب للناس مضايقات ومتاعب كثيرة . في الواقع أن هذه القاعدة لم تكن خاصة بالولايات العربية ، بل كانت شاملة لجميع الولايات ، ولجميع العناصر العثمانية . إلا إنها كانت تضر البلاد العربية بوجه خاص ، من ناحية لغة التعليم . وذلك لأن سائر العناصر العثمانية ـ مثل الأروام والأرمن والبلغار ـ كانت تدرس في مدارسها الخاصة بلغاتها القومية ، بسبب تشكيلاتها الطائفية والامتيازات الخاصة بالتشكيلات المذكورة في حين أن العرب المسلمين كانوا محرومين من مدارس خاصة ـ بسبب حرمانهم من التشكيلات الطائفية ، والامتيازات المرتبطة بتلك التشكيلات ـ فكانوا مضطرين إلى دخول المدارس الرسمية التي تعلم باللغة التركية . وأما العربية فما كانوا يتعلمون منها شيئاً أكثر مما يتعلمه الأتراك في الولايات التركية ، ومن المعلوم أن بعض القواعد العربية كانت تعلم في المدارس التركية ، بسبب استعمالها في الإنشاء التركي والأدب التركي .

إن نتائج هذه السياسة التعليمية كانت غريبة في بابها : لأنها كانت تجعل التعليم باللغة العربية ، من خصائص المدارس المسيحية وحدها ، كما انها كانت تجعل المدارس الأجنبية اكثر اهتماماً باللغة العربية من المدارس الرسمية بوجه عام .

وهذه السياسة كانت من أهم أسباب تذمر العرب من الحكم العثماني . ولذلك نجد أن « حق التعليم باللغة العربية » أحرز موقع الصدارة ، عندما أخذ العرب يطالبون الحكومة بمراعاة حقوقهم القومية .

هذا ، وقد حدثت سلسلة من الأزمات السياسية ، التي اضطرت النواب العرب الى التكتل ، وحملتهم على الانضمام الى المعارضة .

كان من جملتها قضية منح امتياز الملاحة النهرية إلى شركة لنج الانكليزية . لقد اعترض نواب بغداد والبصرة على مشروع الامتياز ، قائلين : إن ذلك يضر باقتصاديات البلاد ، كما انه يزيد نفوذ الانكليز في العراق . وفضلا عن ذلك أظهر هؤلاء النواب استعدادهم لتكوين شركة وطنية ، تتولى العمل المذكور ، وقد أيد هذه

الاعتراضات جميع النواب العرب ، كما انضم إليهم عدد غير قليل من نواب العناصر الأخرى أيضا ولكن الحكومة كانت وعدت الانكليز بمنح الامتياز ، ولذلك تمسكت بالمشروع الذي قدمته ، واستطاعت في آخر الأمر أن تحصل على أكثرية ضئيلة من الأصوات ، ضمنت تصديق الامتياز . ولكن النواب العرب اتهموا الحكومة ـ من جراء ذلك ـ بالتفريط في حقوق الولايات العربية ومصالحها الأساسيّة .

وقد حدثت أزمة أخرى من جراء قضايا اليمن ، سببت استياءاً شديدا بين نواب الولايات العربية : كان الامام يحي تمكن من الاستيلاء على مركز الولاية ـ صنعاء ، مما اضطر الحكومة إلى ارسال قوة كبيرة ، تحت قيادة القائد الكبير أحمد عزت باشا ، ولكن القائد المشار إليه ، لاحظ من سير الوقائع التي توالت في اليمن منذ عقود عديدة من السنين ، أن الحركات العسكرية ، مهما استمرت ، ومهما تقدمت ، لا تستطيع أن تحسم القضايا ، وتحول دون تكرار الثورات . لأن ثورات اليمانيين كانت تنشأ من اعتقاداتهم الدينية . فكان لا بد من أخذ هذه العوامل الاعتقادية بنظر الاعتبار ، لحسم المشكلة بصورة نهائية . ولهذا السبب ، دخل القائد العسكري في مفاوضات مع الامام بواسطة بعض الرجال ، وانتهت هذه المفاوضات بالتفاهم على وضع نظام إداري خاص باليمن ، والحكومة المركزية وافقت على ذلك ، ووضعت مشروعاً يتضمن تفاصيل الإدارة الممتازة التي ستؤسس في اليمن على هذا الأساس ، وقدمت إلى المجلس النيابي لائحة قانونية لتصديق المشروع .

وكان ذلك قبل تصفية الحركات الارتجاعية وخلع السلطان عبد الحميد .

ولكن بعد ذلك ، عندما تولى أحد زعماء جمعية الاتحاد والترقي وزارة الداخلية ، . . . أسرع إلى المجلس النيابي ، وسحب منه المشروع بعد خطبة رنانة ، قال فيها « إن الحكومة كانت وافقت على المشروع بسبب حراجة الموقف العام . غير أننا الآن ، وقد تخلصنا من تلك المواقف الحرجة ، أصبح في مقدور الحكومة أن ترسل إلى اليمن القوة العسكرية اللازمة لإخماد الثورة واستعادة مهابة الدولة . ونحن عازمون على ذلك بكل قوة واطمئنان . . . » .

وبهذه الصورة عادت الحكومة إلى التزام سياسة العنف في اليمن ، وصارت تلك البلاد مرة أخرى مسرحاً لحروب وثورات جديدة ، أسالت كثيراً من الدماء ، وأزهقت كثيراً من الأرواح .

يظهر أن نواب الولايات العربية ما كانوا استحسنوا الخطة التي عادت إليها الحكومة ، ولكنهم لم يروا من الحكمة أن يعارضوها . ومع هذا فإنهم لم يقدّروا مبلغ الخطأ الذي ارتكبته الحكومة في هذه القضية إلا بعدما أغار الطليان على طرابلس

الغرب ، لأنهم عرفوا عندئذ فقط ، أن الحكومة كانت سحبت من هناك قوة عسكرية لا يستهان بها ، لإعداد القوة التي قررت إرسالها إلى اليمن ، بغية إخضاع الإمام .

والحركات العسكرية التي بدأت من جديد في اليمن ، بهذه الصورة ، لم تؤدِّ إلى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة . لأنها أدركت في آخر الأمر ، ضرورة الاتفاق مع الامام ، لتسوية قضايا اليمن .

وصار النواب العرب يلاحظون أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شؤون اليمن أدت إلى إضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب ، وسهلت بذلك للطليان سبل الاستيلاء على القطر المذكور .

ومن الطبيعي أن الحرب الطرابلسية نفسها زادت نقمة العرب على الحكومة العثمانية . لأن نواب طرابلس تقدموا إلى المجلس بتقرير مفصل ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة في إعداد وسائل الدفاع عن تلك الولاية النائية ، في الوقت الذي كانت الأطماع الايطالية معلومة للجميع .

هذا ، وكان حزب الاتحاد والترقي اضطر إلى التخلي عن الحكم ، خلال الثورة الالبانية ، قبيل نشوب الحرب البلقانية . وكانت تألفت عندئذ حكومة جديدة ، تستند الى حزب الحرية والائتلاف . وبما ان الحزب المذكور كان يقول منذ بداية تأسيسه بنظام اللامركزية ، أعلنت الحكومة بأنها ستقوم بإصلاحات أساسية ، عملا بمبدأ اللامركزية . ثم طلبت من الولايات أن تجمع « المجالس العمومية » لبحث ما تراه ضروريا لإصلاح أحوال البلاد .

والجمعية العمومية التي تألفت في بيروت ، عقدت عدة اجتماعات ، وضعت خلالها « لائحة إصلاحية » ضمنتها مطالب عديدة .

ولكن . . . قبل أن تنتهي الجمعية من أعمالها ، حدثت في عاصمة السلطنة ، « ضربة الحكومة » التي أعادت الحكم إلى حزب الاتحاد والترقي ، وذلك أدى إلى تغيير الأمور من أساسها :

كان رجال جمعية الاتحاد والترقي ، أعادوا النظر في خططهم السياسية ، خلال بقائهم بعيدين عن الحكم ، وشعروا بلزوم انتهاج خطة جديدة في إدارة البلاد العثمانية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، لأن حرب البلقان كانت فصلت عن الدولة ثماني ولايات من أهم وأرقى الولايات العثمانية . وخروج هذه الولايات من حوزة السلطنة ، أدى بطبيعة الحال إلى زيادة « النسبة بين تعداد الولايات العربية

وبين تعداد سائر الولايات » زيادة بارزة . ولذلك أصبح من الضروري اتباع سياسة جديدة ، تتلاءم مع هذا الوضع الجديد .

صار معظم ساسة الأتراك يقدرون هذه الضرورة حق قدرها ، حتى ان بعضهم صار يقول بوجوب جعل السلطنة ثنائية ـ أي تركية عربية ـ مثل امبراطورية النمسا والمجر .

إلا ان هذه الآراء الجديدة ، ما كانت استكملت اختمارها بعد ، عندما استعادت جمعية الاتحاد والترقي زمام الحكم في البلاد .

والحكومة الجديدة ، عندما اطلعت على مشروع الاصلاحات الذي وضعته الجمعية العمومية المنعقدة في بيروت ، لم تستحسنه ، لأنها وجدت فيه مادة متعلقة باستخدام مستشارين أجانب ، ولذلك أمرت الولاية بحل الجمعية العمومية التي كانت تألفت بناء على طلب الحكومة الائتلافية السابقة .

وهذا الاجراء أثار ثائرة الأهلين ،وحملهم على القيام بمظاهرات صاخبة ، مقرونة باحتجاجات شديدة وبإضراب عام .

وطبيعي ان قوى الحكومة الضابطة ، تمكنت من توقيف هذه الحركات . ولكن ذلك لم يقض على استياء الناس من موقف الحكومة الجديدة بطبيعة الحال . وهذا الاستياء لم يبق محصورا بمدينة بيروت وبولاية بيروت ، بل عم سائر المدن والولايات العربية أيضا .

وأمام الاجراء الذي قامت به الحكومة ، رأت بعض الجماعات أن تلجأ إلى التشكيلات السرية ، ورأت جماعات أخرى أن تسعى لعقد مؤتمر عربي عام خارج البلاد العثمانية . وهذه الفكرة الأخيرة ، تولى تحقيقها جماعة من شبان العرب المقيمين في باريس .

وانعقد المؤتمر العربي الأول في باريس ، في ١٧ حزيران ١٩١٣ . وظل منعقداً حتى ٢٣ حزيران .

اشترك في المؤتمر ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في الأستانة ودمشق وبيروت والقاهرة ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

وتلقى المؤتمر خلال انعقاده عدداً كبيراً من برقيات التهنئة والتأييد ، من مختلف المدن العربية ، ولا سيما من المدن السورية .

وقد ألقيت في المؤتمر عدة خطب ، جرت بعد كل واحدة منها بعض المناقشات .

وهذه هي عناوين الخطب : تربيتنا السياسية ؛ حقوق العرب في المملكة العثمانية ؛ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية ؛ أماني السوريين المهاجرين ؛ تحية العراق للمؤتمر ؛ المهاجرة من سوريا وإلى سوريا ؛ الاصلاح على قاعدة اللامركزية ؛ رقيّ المهاجرين وتعضيدهم للمؤتمر .

وذلك عدا خطب الافتتاح والاختتام التي تناولت مواضيع عامة .

وأما القرارات التي اتخذها المؤتمر فكانت ما يلي :

١ ـ إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية . فيجب أن تنفذ بوجه السرعة .

٢ ـ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية ، وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً .

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها .

٤ ـ كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ باجماع الآراء ، وهي قائمة على مبدأين أساسين وهما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين أجانب ، والمؤتمر يطلب تطبيق وتنفيذ هذين الطلبين .

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية ، إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى .

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ ـ سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية .

١٠ ـ وتبلغ أيضا هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية .

١١ ـ يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكرا جزيلا لترحابها الكريم بضيوفها .

وقد ألحق المؤتمر بالقرارات الآنفة الذكر ، المواد الثلاث التالية :

ـ إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها المؤتمر ، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها .

ـ ستكون هذه القرارات برناجاً سياسياً للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

ـ المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له . ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم .

ولكي أبين دوافع هذه المقررات ومراميها ، أود أن ألخص أهم الآراء التي أبديت خلال الخطب والمناقشات :

(أ) أكد جميع الخطباء أن حركتهم بعيدة عن الغايات الدينية ـ ولذلك اشترك فيها المسلمون والمسيحيون ، لأنهم يعتبرون أنفسهم أفراد أمة واحدة ، هي الأمة العربية .

وكان مما قاله رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي إلى مراسل جريدة الطان الفرنسية : « إن المؤتمر ليس له صفة دينية . وكل أعماله تنحصر في الدائرة المحدودة له من البحث في شؤوننا الاجتماعية والسياسية .ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً . وعلى كل حال فإن فكرة الاتحاد بين المسلمين والمسيحيين قد ولدت . وأيدتها حوادث بيروت الأخيرة » .

وكان مما قاله في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر :

« إن الرابطة الدينية عجزت دائما عن إيجاد الوحدة السياسية . وأنا لا أرجع إلى التاريخ لأبرهن على هذا . بل حسبي ما لدينا الآن من الشواهد الحاضرة . أنظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقو رابطتها الدينية على إزالة خلاف بسيط من بينهما ، وهو الاختلاف المتعلق بالحدود » .

« العاطفة الاسلامية لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميرا مسلما على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتدينين بدينه ، حتى لو كان هذا خليفة » .

وقال الشيخ أحمد طباره خلال خطابه « نحن نعني بالعرب كل ناطق بالضاد ، لا فرق في ذلك بين المسلم وغير المسلم » .

وقد توسع ندرة مطران في خطابه في بيان « التضامن الاجتماعي الموجود بين مسلمي العرب ومسيحييهم » . وقال :

«إذا كانت النعرة الجنسية فضيلة في النفس ، فلست أدري أمة أشد تأثراً بعواملها من الأمة العربية . لما قدم أبو عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد بجيوش العرب المسلمين إلى الشام ، وجدوا حارساً على أبوابها من الغسانيين ، وهم عرب نصارى ، يتقدمهم ملكهم المسيحي جبلة بن الايهم . الا أن هؤلاء بدلاً من قتال المسلمين والوقوف في وجوههم عطفوا عليهم عطف الأخ ، فتركوا الجامعة الدينية والرابطة السياسية اللتين كانتا تقضيان عليهم بموالاة الروم ، وخطبوا ود وولاء الناطقين بلسانهم من بني أمتهم العرب ، فمهدوا لهم السبل وفتحوا الطرق ، ومكنوهم كل التمكين من فتح البلاد . إن لعمري فيما أبداه نصارى غسان من العصبية العربية في هذا الشأن الخطير ، لأعظم شاهد على ان العرب متحمسون بالجنس قبل الدين ، وهي فضيلة الشعوب الحية . فضيلة الشعوب التي لا تريد أن تموت » .

(ب) صرح الخطباء بأن العرب لا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية ، وإنما يريدون الاشتراك في إدارة المملكة لتبقى حقوقهم القومية مصونة ومضمونة .

ومع هذا ، قال بعض الخطباء : إننا نتمسك بالرابطة العثمانية ، على شرط أن تعترف الحكومة بحقوق العرب ، وتراعي تلك الحقوق ـ وإلا فإننا نضطر إلى تغيير موقفنا ، لندافع عن حقوقنا .

وكان مما قاله عبد الحميد الزهراوي حول هذا الموضوع إلى مخابر جريدة الطان الفرنسية : « نحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية ، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوي ، يرتقي فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه ، وأملا بقيام حكومة رشيدة ، تكون لنا مشاركة في أمورها . والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا ، إذا هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرون على طلبه . وأما إذا هي ظلت بعيدة عن ذلك ، فإني أصرح لك ـ كما صرحت في القاهرة ـ بأن حطتنا معها تتغير عندئذ تمام التغير » .

وقد تناول اسكندر عمون في خطابه هذا الموضوع ، بتفصيل أزيد ، حيث قال :

« توهم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك ، أن الغرض من النهضة العربية هو الانفصال عن الدولة . ذلك أمر بعيد عن الصحة . فإن الأمة العربية لا تريد إلا استبدال شكل الحكم الفاسد ـ الذي يكاد يودي بالدولة ـ بالحكم الذي يرجى منه وحده الصلاح والنجاح لنا ولهم ، وهو الحكم على قاعدة اللامركزية . ولو كانت الهيئة الحاكمة اليوم من صميم قريش ، لكان موقفنا معها نفس موقفنا هذا . . . » .

« إن الأمة العربية لا تريد الانفصال عن الدولة ، ولا نصرة حزب على حزب ، أو جنس على جنس إنما تريد استبدال نظام الحكم الحاضر ، بنظام يناسب كل العناصر على اختلاف شؤونها ، فيكون لمجموع الأمة سلطة عليا نيابية ، قائمة على النسبة الصحيحة لإدارة الشؤون العامة » .

ويصرح إسكندر عمون أن بقاء النظام الحاضر يؤدي إلى الهلاك ، ثم يقول :
« أما إذا أبت الأمة التركية إلا الهلاك ، فالعرب معذورون إذا هم ترددوا قبل أن يلقوا بأنفسهم في الهوة » .

هذا ، وكان مما قاله عبد الغني العريسي في خطابه حول هذا الموضوع :

« لا تتطرق إلينا فكرة الانفصال عن هذه السلطنة ، ما دامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذاً بين ضمان هذه الحقوق : فإن كثر فكثر ، وإن قل فقل » .

وقد تكلم حول هذا الموضوع الشيخ احمد طبارة بطلاقة :

« نحن إذا طلبنا الإصلاح فإنما نطلب هذه الحياة السياسية الشريفة ؛ نطلب الإصلاح لنكون العنصر الأقوى كما أننا العدد الأوفى ، في جسم دولتنا العثمانية . نطلب الإصلاح لنبقى لسان الدولة الناطق ، وقلبها الخافق ودرعها المتين ، وحصنها الحصين ؛ نطلب الاصلاح ، لا لنتغنى بهذه الكلمة الحلوة ، بل لنعيش كما يعيش غيرنا من الأمم الراقية مخافة أن نتلاشى في هذا الوجود إذا دمنا على هذا الجمود . ولم نجار غيرنا في مضمار الحياة ، عملا بالقاعدة الطبيعية ، قاعدة تنازع البقاء ، وبقاء الأنسب . . .

فنحن قوم ولدتنا أمهاتنا عثمانيين ، ونريد أن نبقى عثمانيين ولا نرضى عن دولتنا العثمانية بديلا ، ولا برهان على ذلك أقطع من طلبنا للإصلاح الذي به حياتنا وحياتها معاً .

ولو كنا نبغي الانفصال عنها ، كما يرجف المرجفون ، لتركنا الحال تجري على ما نرى من سيّء إلى أسوأ ، وهي بطبيعتها سائرة في طريق الاضمحلال . كلا اننا نتجشم الأسفار ، ونركب الأخطار حباً بصيانة الوطن وحرصاً على حياة الدولة . ولسنا نتحول عن هذا العزم ما دام فينا عرق ينبض ودم يفور . فليقل عنا القائلون ما شاءوا أن يقولوا ، فإن التاريخ لا يظلم أحداً ، وهو يسجل لكل إنسان عمله ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر .

أي الفريقين أكثر حباً وأصدق وطنية ؟ هل من يطلب صلاحك وإصلاحك لتحيا ، أم من يخفي عنك داءك لتموت » .

(ج) أشار بعض الخطباء إلى الاتهامات الجائرة التي يكيلها أتباع الحكومة وأذنابها إلى رجال الإصلاح العربي ، وصرحوا بأنهم يعملون لمصالح العرب ، ويرفضون ، بل يقاومون كل تدخل أجنبي .

وكان مما قاله ندرة مطران في خطابه ، حول هذا الموضوع : « إن العرب لا يجهلون حسنات ارتباطهم بالدولة العثمانية ، وحرصهم عليها ، إذا أرادوا أن يصونوا أنفسهم من شرور أقل ما فيها الأسر والاستعباد إلى ما شاء الله .

الدين لا ينفي المصلحة الشخصية ، ولا يقوم مقام العوائد والتقاليد واللسان والوطنية . إلا أن المتزلفين للقوة وللحاكم يختلقون على رجال الإصلاح ما توحيه أهواؤهم : فيتهمون المسلم بدولة عربية ، ويتهمون المسيحي بدسيسة أجنبية . ولا يفقهون ، لدناءة أخلاقهم وعجز مداركهم ، أنه ليس لمفكري العرب واشرافها غرض غير ما يريدونه لأمتهم من الحياة التي يتمتع بها القسم الراقي من البشر ، وذلك ضمن دائرة المصلحة العثمانية .

« من هذا المنبر ، بقوة الوقار والإخلاص اللذين يحفان بهذا المؤتمر المجيد ، وباسم الأمة العربية الممثلة هنا بكم وبوفود كرام قطعوا الأمصار والأبحار ليسعوا في تأييد شأنها وتحسينه ، أفتخر بأن الأمة العربية مسلمة وغير مسلمة متضامنة ومترابطة في مصالحها . . . وتنبذ بكل قوتها كل حركة من شأنها تدخل الغريب في أحكامها أو انفصام العرى بينها وبين الدولة العثمانية ، وترويج أي غاية كانت غير عربية عثمانية في البلاد العربية العثمانية . . . » .

(د) ألقى عبد الغني العريسي في الجلسة الثانية من المؤتمر خطاباً عنوانه حقوق العرب في المملكة العثمانية . وكان مما قاله في هذا الخطاب :

« الحق في كل تكوين سياسي قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة . والجماعات كثيرة . وأجّلها مكانة جماعات الشعوب . فللشعوب حق غير حق الأفراد .

هل للعرب حق جماعة ؟ - إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان ، وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأي علماء الطليان : وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب ساسة الفرنسيس : وحدة المطمح السياسي . فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة تاريخ ووحدة عادات ، ووحدة مطمح سياسي . فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي كل علماء السياسة دون استثناء ، حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة .

تتساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية . فبياناً لهذا الحق أقول : أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية .

« فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية . حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة ، رغماً مما كان ينتابنا من حكومة الأستانة من أنواع الادارات ، كالامتصاص السياسي ، أو التسخير الاستعماري ، أو الذوبان العنصري . فكل ما تذرعت به الأستانة من الوسائل لم يؤد إلى غير نتيجة واحدة ، وهو الحرص على مكانة حق الجماعة وإحياء هذا الحس الشريف النبيل : حس الجنسية . فاقتفاءً للماضي نقرر مناهضة كل ما يؤول إلى إضعاف هذه القومية ، والتذرع بكل ما فيه

حياة لخصائص العرب وميزات العرب . فنحن كتلة حية ، قائمة بذاتها ، وخاصتها لا تدع أية قوة تمس هذا الركن الركين . . .

فنصرح في هذا اليوم بملء الأفواه : أننا خلقنا لأنفسنا . . .

والبلاد العربية لا تكون بعد اليوم مسداً للمطامع الأجنبية عن بلاد أخرى » .

(هـ) ألقى اسكندر عمون في الجلسة الثالثة من المؤتمر ، خطاباً عنوانه « الاصلاح على قاعدة اللامركزية » وكان مما قاله في هذا الخطاب : « إننا نريد حكومة عثمانية ، لا تركية ولا عربية ، حكومة يتساوى فيها جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات . فلا يستأثر فريق بحق من الحقوق ، لا بداعي الجنس ،ولا بداعي الدين ، عربياً كان أو تركياً أو أرمنياً ، أو مسلماً أو مسيحياً أو درزياً.

هذه هي قاعدتنا السياسية الجامعة ، وإن كان لا بد لهذه القاعدة من شهداء ، فكلنا لها مستعدون » .

(و) وقد ألقى نعوم مكرزل في الجلسة الثالثة من المؤتمر ، خطاباً عنوانه « رقي المهاجرين ومؤازرتهم النهضة العربية الاصلاحية » .

وكان مما قاله في الخطاب : « أيها المصلحون ، نحن في المهاجر نشعر بالحركة لا بالسكون ، نعتقد بأن من لا يتقدم يكون ، بحكم جموده وتقدم غيره ، متأخراً . نعتقد بالإخلاص في النية والقول والعمل . نعتقد بالحرية والمساواة والعدل . ونعتقد بالثورة ، إلا أن اعتقادنا بالثورة مشروط فيه أن تكون أدبية اصلاحية ، حتى إذا ضاعت كل حيلة مع أعداء أنفسهم قبل أن يكونوا أعداءنا ، نعتقد بها دموية ، لأن كل أنظمة الشعوب الحرة كتبت بنجيع القلوب لا بالمداد الأسود » .

(د) أما أهم القضايا التي صارت مدار مناقشات حادة ـ في المؤتمر وفي خارج المؤتمر ـ (كانت قضية المستشارين الأجانب) .

هذه القضية كانت قد دخلت بين مطالب الجمعية الإصلاحية البيروتية بعد بعض المناقشات . وقد عادت إلى بساط البحث والمناقشة في المؤتمر لأن بعض الأعضاء طالبوا التأكيد عليها ، لأنهم كانوا يعتقدون بأن لا سبيل إلى اصلاح حقيقي دون الاستعانة بمستشارين أوروبيين ، في حين أن بعض الأعضاء عارضوها ، لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي ذلك إلى تدخل الأجانب في شؤون البلاد .

وهذه القضية كانت من أهم الحجج التي تذرع بها معارضو المؤتمر عندما زعموا « أن المؤتمر وليد دسائس أجنبية ، وأن أعضاء المؤتمر إما خونة مأجورين ، وإما ضحايا مخدوعين » .

لا شك في أن جماعة من المتفرنسين كانت تحاول على الدوام أن تلعب دوراً في المؤتمر لصالح فرنسا . ولا شك في أن فرنسا كانت تعلق آمالاً كبيرة على المؤتمر ، لاعتمادها على جهود هؤلاء المتفرنسين . إلا أنه من المؤكد أن المفكرين المخلصين الذين تولوا زمام المؤتمر ، عملوا بتبصر وحذر ، واستطاعوا أن يفسدوا خطط المتفرنسين ، وأن يخيبوا آمال الفرنسيين . لأن مظاهر الاتحاد التي تجلت في المؤتمر بين المسلمين والمسيحيين ، والتصريحات التي صدرت من المؤتمرين بنبذ التدخلات الأجنبية كانت ضربة شديدة على آمال فرنسا .

وفضلا عن ذلك ، رأى منظمو المؤتمر أن يؤكدوا على هذا الأمر تأكيداً قويا بعد انتهاء المؤتمر أيضا . ولذلك أوفدوا « مختار بيهم » إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، ليقول لها ما يلي :

« إننا نحترم الفرنسيين ، ولكنا لا نرضى أن يكونوا رؤساء علينا ، بل نرغب معاضدتهم في إصلاح أحوالنا ، بشرط أن نبقى عثمانيين . وليس السوريون ـ كما قيل لكم ـ إنهم يفتحون صدورهم لفرنسا » .

ويتبين من بعض الوثائق التي نشرتها الحكومة التركية ، أن وزير خارجية فرنسا « بيشون » تألم من هذه النتائج . وكتب إلى القناصل يقول :

« إن الحركة الاصلاحية العربية قد انقلبت علينا ، ولذلك يجب عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها ـ لكي تكسبوا قلوب الأهلين ـ ، على أن تسعوا ـ في الخفاء ـ للقضاء عليها » .

وأما سلوك الحكومة العثمانية ، تجاه هذه الأحداث والحركات ، فقد اجتاز أطواراً عديدة .

فهي لم تكترث بالحركة في بادىء الأمر ، لأنها بعد حل جمعية بيروت تولت بنفسها وضع مشروع جديد « لقانون الولايات » مؤسس على أساس « توسيع المأذونية » أي « توسيع سلطة الولايات » وأرادت بذلك أن تقطع الحجة على دعاة اللامركزية ؛ إلا أن هؤلاء لم يرضوا بالقانون الجديد ، لأنهم لاحظوا « أنه ضيّق سلطة الحكومة المركزية ، ولكنه لم يوسع سلطة الأمة ، لأنه وسع سلطان الولاة ، من غير أن يوسع سلطان مجلس الولاية » .

وفضلا عن ذلك ، حاولت الحكومة أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الإصلاحيين بوجه عام ، وأعضاء المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تستكتب وتستورد كثيراً من المقالات والبرقيات لهذا الغرض .

إلا أنها . . رأت في آخر الأمر ، أنه من الأصلح لها وللبلاد ، أن تتصل بزعماء

المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شؤون الاصلاحات ، وأوفدت لباريس ـ لهذا الغرض ـ أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وقد اتصل المومىء إليه هناك مع زعماء الحركة الاصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب ، وعندما رأى تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد إلى استانبول ، وبرفقته عبد الكريم الخليل الذي كان « رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية » في عاصمة الدولة . وذلك لاتمام المفاوضات مع طلعت بك نفسه ـ الذي كان عند ذلك وزيرا للداخلية ـ وهذه المفاوضات . انتهت باتفاقية وقع عليها طلعت باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم الخليل باسم الشبيبة العربية .

وهذا هو نص الاتفاقية ، مترجماً من الأصل التركي :

« صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية :

المادة ١ ـ يكون التعليم الابتدائي والاعدادي (أي الثانوي) باللغة العربية في جميع البلاد العربية . كما يكون التعليم العالي أيضاً بلغة الأكثرية . وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية اجبارياً في المدارس الإعدادية .

المادة ٢ ـ يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا أن الحكام ومأموري العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية (أي بإرادة ملكية) سيعينون من المركز . وأما الولاة فمستثنون من القيد السالف الذكر .

المادة ٣ ـ إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك إلى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ ـ الأمور النافعة ستترك إلى الادارة المحلية .

المادة ٥ ـ إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية ـ في وقت السلم ـ داخل البلاد العربية ، في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها . إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة إلى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ ـ إن المقررات التي تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ ـ سيقبل كمبدأ أساسي ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين . وسيعتبر من الأسس المقررة : أن يكون في كل من لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الإسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضاً من العرب .

المادة ٨ ـ سيكون في الحالة الحاضرة خمسة ولاة وعشرة متصرفين من العرب . كما أنه ستزال المغدوريات التي قد تكون لحقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم ، وأما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ ـ سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ ـ سيعين في كل ولاية ، مفتشين متخصصين من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج إلى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والاصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ ـ النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت ادارتها إلى الولايات ، سيسد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الادارات المحلية ، على أن تصرف لأمور المعارف .

توقيع

عبد الكريم الخليل   طلعت

وقد تقرر أن تبقى هذه الاتفاقية مكتومة ، لكي تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع وإصدار القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تقتضيها المبادىء المقررة شيئاً فشيئاً ، بالأساليب التي تراها الحكومة ، مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى .

وبعد هذا الاتفاق أولَمَ « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل مأدبة عشاء ـ باسم «هيئة الشبيبة العربية » ـ على شرف وزير الداخلية طلعت بك ، وسائر أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي .

وألقيت خلال هذه المأدبة خطب عديدة . وكان مما قاله طلعت بك في تلك المأدبة :

« أود أن أصرح للملأ أن موقفنا من نظام اللامركزية ، كان مبنياً على أوضاع الشعوب البلقانية . إننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها ، وكنا نخشى أن يؤدي نظام اللامركزية - إلى تسهيل وتسريع انفصالهم عنا . . . ولكن الآن . . . وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلا . لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم إلى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم . "أننا نعتمد على أخوّتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصميمة ، على سياسة جديدة » .

ظهر من هذه التصريحات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التفاهم والتعاضد بين العرب والاتراك .

إلا أن . . . الحوادث التي توالت بعد ذلك ، ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي شبت قبل أن تتقدم الحكومة شوطاً كبيراً في تنفيذ أحكام الاتفاقية ، غيّرت مجرى الأمور تغييراً كلياً ، كما سأبين ذلك بالتفصيل في المحاضرة القادمة .

المحاضرة السادسة(*)

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية

منذ نشوب الحرب العالمية الاولى حتى تكوّن جامعة الدول العربية

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/٢/٢١ .

- ١ -

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى ، كانت العلاقات التركية العربية تجتاز مرحلة انتقال محفوفة بالحيرة والتردد .

في الواقع أن الاتفاقية التي عقدت بين هيئة الاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية كانت قررت مواد إصلاحية هامة ، كما شرحت ذلك في المحاضرة السابقة .

وهذه المواد ، كانت تقوم على المبادىء الأساسية التالية :

(أ) جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع مدارس الولايات العربية .

(ب) إصلاح إدارة الولايات العربية وفق ما يقتضيه نظام اللامركزية .

(ج) إشراك العرب في حكم المملكة إشراكا فعليا ، بتخصيص عدد من المناصب لهم في الدوائر المركزية القائمة في العاصمة .

إلا أن تنفيذ أحكام الاتفاقية ، وتطبيق المبادىء المذكورة ، سارا ببطء شديد : فعندما نشبت الحرب العالمية ، كان ما تم تنفيذه وتطبيقه منها لا يزال ضئيلا جداً .

والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى إلى اختلاف ساسة الأتراك أنفسهم في هذه القضايا ، وعدم إطمئنان الكثيرين منهم على نظام اللامركزية .

في الواقع أن جماعة منهم كانت آمنت بضرورة تغيير الأوضاع على أساس الإدارة اللامركزية ، حتى أن بعضهم ، صار يقول بوجوب جعل الدولة ثنائية ، لكي تصبح « تركية - عربية » ، أسوة بامبراطورية « النمسة والمجر » . غير أن كثيرين منهم كانوا

بقوا ـ بعكس ذلك ـ متمسكين بمذهبهم الأصلي ، مستسلمين إلى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستمرار على حكم البلاد العربية ، بالقوة والقسر .

ولهذه الأسباب ، لم تظهر الحكومة في تنفيذ المبادىء المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة إصلاحية جدية ، وصارت تماطل وتسوّف ، ولا تغير الأوضاع إلا شيئاً فشيئاً وببطء كبير جدا .

ولا حاجة إلى القول ، إن مشاريع الإصلاحات التي كانت تسير بطيئاً قبل نشوب الحرب العالمية ، توقفت بتاتا بعد بدء التعبئة العامة . ولا سيما بعد إعلان الحرب بصورة رسمية .

لأن الإدارة تتمركز خلال الحروب ، حتى في البلاد التي تسير على نظام اللامركزية ، فما كان ينتظر من الحكومة العثمانية ، أن تندفع في طريق الاصلاحات اللامركزية وقت الحرب ، بعد أن كانت تتباطأ وتتلكأ فيه وقت السلم .

فبقيت الأمور في جميع الولايات العربية على حالتها السابقة من المركزية ، بل إنها أصبحت أشد مركزية من ذي قبل ، بسبب إعلان « الأحكام العرفية » ، وقيام الإدارات العسكرية ، تمشياً مع الضرورات الحربية .

ومع هذا ، فإن الرأي العام تلقى هذه الأوضاع برحابة الصدر ، ولم يظهر نحوها شيئاً من السخط . وذلك لأن الحاجات الجديدة التي تجابه الناس من جرّاء قيام حالة الحرب من ناحية ، والحماس الوطني العام الذي يلهب الصدور في مثل هذه الأحوال من ناحية أخرى . . . كان يصرف أنظار الناس واهتمامهم عن قضايا المركزية واللامركزية ، وعما يتصل بذلك من حقوق ومطالب .

غير أنّ . . تصرفات الحكومة في الشؤون العربية ، لم تتوقف عند حد « تأجيل الإصلاحات التي كان تم الاتفاق عليها سابقاً » ، بل تعدت ذلك إلى « الانتقام من زعماء الحركة التي آلت إلى ذلك الاتفاق » ، وذلك بغية نسف فكرة الإصلاحات من اساسها .

وكان من الطبيعي أن تثير هذه التصرفات الجديدة كوامن النفوس ، وأن تدفع الناس ـ في آخر الأمر ـ إلى الثورة دفعاً .

إني لن أتتبع هنا ، صفحات تاريخ الثورة العربية بتفاصيلها ، بل سأكتفي بذكر الوقائع الأساسية التي لعبت دوراً هاماً فيها ، وذلك لإظهار التيارات الفكرية التي أثارتها ، ورافقتها ، وغذتها .

إن الخطة الحربية التي كانت وضعتها القيادة العامة العثمانية ـ بالاتفاق مع الألمان ـ كانت تقضي بالهجوم على الأعداء من ناحيتين : على الروس من ناحية قافقاسيا ، وعلى الانكليز من ناحية صحراء سينا وقنال السويس .

كان الهجوم على قافقاسيا يستلزم تعبئة الجيوش وتحشيدها في الجهات الشمالية الشرقية من الأناضول ، في نواحي أرضروم . ومعلوم أن هذه الجبهة كانت خارجة عن البلاد العربية ، وبعيدة عنها ، وما كان ينتظر أن يكون لهذه الجبهة ، تأثير في شؤون البلاد العربية ، إلا أن القيادة العامة رأت أن ترسل الجنود العراقيين إلى الجبهة المذكورة ، مع أن العراق وأرضروم كانا يؤلفان قطبين متعاكسين من حيث المناخ في البلاد العثمانية . إذ بقدر ما كان العراق مشتهراً بالحر ، كانت أرضروم مشتهرة بالبرد ، وبقدر ما كان العراق مسرحاً لعواصف رملية لاهبة ، كانت أرضروم مسرحاً لعواصف ثلجية مجمدة . ولهذا السبب مات كثير من الجنود العراقيين في جبهة قافقاسيا ، من شدة البرد ، قبل أن يدخلوا ساحات القتال .

وهذه الأحوال صارت مثاراً لكثير من الانتقادات والتذمرات : اتهم البعض القيادة العامة بعدم التبصر ، ولكن البعض استبعد أن يبلغ بها عدم التبصر إلى هذا الحد ، وصار يعزو الأمر إلى سوء النية .

ولكن هذه الخطة آلت إلى نتيجة أخرى أيضا : إنها تركت العراق محروما من حامية قوية . ولذلك ، عندما أرسل الانكليز ـ من الهند ـ جيشا لامتلاك البصرة ، استطاع الجيش المذكور ، أن يحتل جنوب العراق بسهولة ، ثم صار يتقدم نحو الشمال شيئا فشيئا ، بسرعة نسبية .

وأما جبهة القنال ، فكانت ذات علاقة مباشرة مع البلاد العربية ، لأنها كانت تستلزم حشد الجيوش وتعبئتها في سوريا وفلسطين ؛ وكانت تتطلب اجتياز صحراء النقب مع شبه جزيرة سينا ، وكانت تهدف إلى فتح مصر ، وطرد الإنكليز منها .

أخذت القيادة العامة العثمانية تحشد الجيوش في سوريا لهذا الغرض ، وعهدت بقيادة هذه الجبهة إلى وزير البحرية جمال باشا ؛ وزودته بصلاحيات « فوق العادة » تكاد تكون مطلقة ، في جميع الشؤون العسكرية والإدارية والمالية .

كان جمال باشا هذا أحد « الثلاثة » الذين يسيطرون على شؤون الدولة والحزب سيطرة تامة . وكان نجمه سطع بوجه خاص ، عندما تولى زمام محافظة العاصمة ، ولعب دوراً هاماً في إسقاط حكومة « الحرية والائتلاف » ، وفي القضاء على مؤامرات المعارضين عقب مقتل محمود شوكة باشا . وكان معروفا في الوقت نفسه بميوله

التورانية . لأنه كان وثيق الاتصال بدعاة القومية التركية ، وكثير التشجيع لنواديها .

وإذا كانت مقدرته الإدارية والعسكرية تجعله من أجدر الناس بتولي هذه المهمة الخطيرة . . إلا أن نزعته التورانية كانت تجعله ـ بعكس ذلك ـ من أخطر الرجال على إدامة العلائق الحسنة بين الأتراك وبين العرب .

وفي الواقع أنه سار في بادىء الأمر ، على سياسة « استمالة القلوب » و « جمع الكلمة » : أخذ يتكلم ويخطب في روابط الأخوة التي تربط الأتراك والعرب ، ويستحث همم الجميع لخدمة « الغاية المقدسة » التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة بواسطة الجيش . غير أنه ، بعد مرور نحو سنة من الزمن ، التزم سياسة الإرهاب : فأخذ يعتقل ، ويحاكم ، وينفي ، ويشنق الكثيرين من متنوّري العرب .

إن الاعتقالات الأولى لم تثر هواجس القوميين كثيراً ، لأنهم كانوا يقولون فيما بينهم « قد يكون هناك ما يبرر الاعتقال » ولكن . . عندما توسعت دائرة الاعتقالات ، وصارت تشمل بعض الرجال المعروفين بإخلاصهم القومي وحماسهم الوطني . . ولا سيما عندما وصلت إلى رجال الحركة الاصلاحية أنفسهم . . صار الكل يعتقدون أن هذه الاجراءات إنما هي حركات اعتسافية ، يقصد منها الانتقام والارهاب .

وقد استمر جمال باشا في هذه الأعمال الارهابية ، دون أن يلتفت لا إلى الملاحظات التي أبداها بعض رجال الدولة ، ولا إلى النصائح التي أسداها « الشريف حسين » .

من المؤكد أن الشريف حسين ـ الذي كان عندئذ « أمير مكة المكرمة » ـ أوفد إلى جمال باشا ابنه فيصل ـ الذي كان عندئذ نائباً عن الحجاز في مجلس المبعوثان العثماني ـ ليلتمس منه الكف عن سياسة الإرهاب والاعدام . ولكن جمال باشا لم يعبأ بذلك أبداً .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد : إن عبد الحميد الزهراوي ـ الذي ترأس المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، والذي عين بعد ذلك في عضوية مجلس الأعيان ـ كان من جملة الذين أعدموا شنقاً ، بقرار الديوان العرفي .

وكذلك عبد الكريم الخليل ، الذي كان وقع على الاتفاقية التي شرحتها في المحاضرة الماضية باسم الشبيبة العربية ، والذي أدب المأدبة المشهورة على شرف أعضاء.المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي ، بمناسبة تلك الاتفاقية ، هو أيضاً كان ممن لقوا حتفهم على أعواد المشانق !

هذا وقد رأى جمال باشا أن يدافع عن أعماله بنشر الوثائق المتعلقة بهذه القضايا . فأصدر كتاباً باللغتين العربية والتركية ، ضمنه الوثائق التي استند إليها الديوان العرفي في قراراته ، مع ذكر الجرائم التي أدين بها كل واحد من المحكوم عليهم . وكان عنوان الكتاب ـ في ترجمته العربية ـ ما يلي : « إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه » .

ولما كانت اعتسافات جمال باشا لعبت دوراً هاماً في قيام الثورة العربية ، يجدر بنا أن نتوسع قليلا في درس الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب الرسمي :

إن أهم الوثائق التي استند إليها ديوان الحرب العرفي في أحكامه ، كانت الأوراق التي عثر عليها في دار القنصلية الفرنسية ببيروت ، لأن القنصل عندما غادر بيروت عقب إعلان الحرب ، لم ينقل أو يتلف الأوراق السياسية المحفوظة بالقنصلية ، بل تركها هناك . والسلطات العسكرية العثمانية رأت أن تضع يدها على البناية ، واستولت على الأوراق التي وجدتها هناك ، ثم ألّفت لجنة خاصة لدرس تلك الأوراق . واللجنة عثرت بينها على وثائق سياسية هامة جدا : صور المخابرات التي جرت بين السفارة الفرنسية في الآستانة ، حول سياسة فرنسا في سوريا . . بلاغات واردة من وزارة الخارجية الفرنسية ، وتقارير مقدمة إليها . . . صور المحادثات التي جرت في السفارة أو في القنصلية مع بعض رجال السياسة ، تعليمات توجيهية تبين الخطط الأساسية التي يجب اتباعها عند مقابلة الأهلين أو الموظفين . . .

وكانت إحدى الوثائق تلخص الحديث الذي جرى بين السفير الفرنسي وبين شفيق المؤيد . وكان هذا الحديث مما يدين الرجل إدانة خطيرة ، واستند ديوان الحرب العرفي في حكمه على الرجل ـ بحق ـ على هذه الوثيقة .

ولكنه لم يكتف بذلك ، بل شمل الإدانة سائر أعضاء « حزب اللامركزية » ، لأنه علم بأن شفيق المؤيد كان منتسباً إلى الحزب المذكور . وبتعبير آخر : اعتبر الديوان العرفي الوثيقة المذكورة كافية لاتهام الحزب بالتآمر على الدولة خدمة لمصالح فرنسا .

في حين أنه يوجد بين الوثائق المنشورة في موضع آخر من الكتاب إشارات صريحة إلى أن زعماء الحزب كانوا يشتبهون بشفيق المؤيد ، ولذلك بذلوا جهداً كبيراً للحيلولة دون دخوله المؤتمر ، وتوفقوا في ما سعوا إليه : وفعلاً ، لم يدخل الرجل المؤتمر .

ولذلك ، فإن اعتبار الحزب مسؤولاً عن العمل الذي أتى به شفيق المؤيد من تلقاء نفسه كان مما لا يتفق مع أبسط قواعد المنطق والعدل .

هذا ، ويذكر الكتاب الجرائم التي حكم بها على عبد الحميد الزهراوي بقوله :
« كان منتسباً لحزب اللامركزية ، حتى أنه استأذن الحزب برقياً قبل أن يقبل منصب عضوية مجلس الأعيان » ثم يضيف إلى ذلك : « كأن السلطة التي أنعمت عليه بذلك المنصب لم تكن الحكومة السنية ، بل كان حزب اللامركزية » .

في حين أن الاستئذان الذي يشير إليه الكتاب ، كان مفروضاً بمقررات المؤتمر العربي الأول . وهذه المقررات كانت أبلغت إلى الحكومة في حينها . .

هذا ، ومن المعلوم أن مقررات المؤتمر كانت صارت أساساً لمفاوضات جرت بين مندوب الاتحاد والترقي وبين رجال الإصلاح ، والاتفاقية التي عقدت بين معتمد الشبيبة العربية وبين رئيس جمعية الاتحاد والترقي كانت من ثمرات تلك المفاوضات ـ وأما تكليف عبد الحميد الزهراوي بعضوية مجلس الأعيان ، فكان جرى تنفيذاً لإحدى مواد الاتفاقية التي نصت على تعيين أعضاء من العرب في مجلس الأعيان ، بنسبة عضوين عن كل ولاية عربية ، كما أن إستئذان المشار إليه من حزبه في هذا الأمر أيضاً ، كان مما تقتضيه مقررات المؤتمر التي تم الاتفاق حولها ، والحكم على الرجل بناء على أمور كان تم الاتفاق عليها قبلاً ، إن دل على شيء ، فإنما يدل على إنكار الاتفاق ، وإنزال العقاب بأحد طرفي الاتفاق .

ولا حاجة إلى القول : إن هذه الأفعال أزالت من نفوس متنوري العرب الثقة بمواعيد الأتراك . حتى الذين كانوا من أشد دعاة التفاهم صاروا يسلمون بأنه : لا سبيل إلى تفاهم جدّي ، ما دام الأتراك ينقضون اليوم ، ما كانوا أبرموه أمس ، وما دام أنهم يتفقون عند الحرج ، ويعودون إلى سيرتهم الأولى بعد زوال الحرج .

كل هذه الأحداث ، كانت تحمل المتنورين على التفكير في الأمور بجد واهتمام : هل يجوز لنا أن نبقى مكتوفي الأيدي ، تجاه هذه السياسة الارهابية ؟

إنهم كثيراً ما كانوا يقولون : لا بد من أن تنتهي الحرب بانتصار أحد الطرفين . وإذا انتصرت الدول المتحالفة استولت جيوشها على بلادنا ، وسينسحب الأتراك منها ، وسنبقى تحت رحمة المستولين ، لكوننا محرومين من كل أنواع التشكيلات الادارية والاجتماعية والقومية التي تحفظ كياننا .

وأما إذا انتصر الأتراك ، فيسفعلون بنا أضعاف ما كانوا يفعلونه قبلاً ، وسيسترسلون في سياسة التتريك ، فيحرموننا من حقوقنا القومية ، ويسعون للقضاء على قوميتنا . فلا بد لنا من القيام بتشكيلات قومية ، تضمن لنا الحياة ، بين هذين الخطرين الداهمين . .

هـذه كانت أهم وأعم الآراء التي صـارت تجول في خـواطر متنـوري العرب . . بعد بدء الاجراءات الارهابية التي أخذ يقوم بها جمال باشا .

ولا حـاجة إلى القـول ، إن أمثـال هـذه الآراء والملاحـظات ، صـارت تـدفـع المتنورين القوميين إلى تنشيط الجمعيات السرية وتوسيعها . .

ونستطيع أن نقول ، لذلـك : إن الثورة العـربية التي أعلنهـا الملك حسين ، في أواخر السنة الثـانية من الحـرب في ١٠ حزيـران ١٩١٦ جاءت مـوافقة لآراء متنـوري العرب ورغباتهم تمام الموافقة .

ولـذلك انضم إلى الثـورة عدد كبـير من المتنورين ، بـين ضباط وملكيـين ، من مختلف الأقطار العربية .

ـ ٢ ـ

وهذه الثورة التي بدأت من مكة المكرمة ، تحت زعامة أمـير مكة ، لم تكن ثـورة حجـازية ، بـل كانت ثـورة عربيـة بكل معنى الكلمـة إنها كـانت ترمي إلى استقـلال الولايات العربية بأجمعها ، وكانت تصبو إلى تكوين دولة عربية جديدة موحدة ، تنهض بالأمة نهضة حقيقية تعيد إليها مجدها السالف .

وكانت الراية التي قررها رجال الثورة ترمز إلى هذه النزعة السـامية بكـل وضوح وجلاء : لأنها جمعت الألوان الأربعـة التي كان كـل واحد منهـا شعاراً لعهـد من عهود « دولة العرب » ، في أبان سؤددها الغابر .

ولذلك اشتـرك في الثورة وقـام بأعبـائها ، رجـال من مختلف الأقطار العـربية ، فكان بينهم السوري والعراقي واللبناني والحجازي والفلسطيني ، كـما كان بينهم المسلم والمسيحي .

وأما بدء الثورة من الحجاز ، فكان نتيجة طبيعية لعوامل عديـدة ، يتصل كلهـا بالأحوال الجغـرافية والإقتصـادية والتـاريخية : مـا كان من المعقـول أن تبدأ الثـورة من سـوريا مثـلاً . لأن سوريـا كانت متصلة بسـائر أقسـام المملكـة العثمـانيـة بـالسكـك الحديدية ، كما أنها كانت مقر جيش أساسي من قديم ، وأصبحت مركز إحتشـاد قوى كبيرة منذ بداية الحرب . فكان من السهل على الحكومة أن تتغلب بسرعة عظيمة عـلى كل ثورة قد تقوم هناك .

وأما الحجاز ، فكان في وضع يختلف عن ذلـك إختلافـاً كلياً : لأنـه كان بعيـداً

عن مراكز احتشاد الجيوش وعن طرق المواصلات الأساسية ، زد على ذلك ، إن الحجاز كان مأهولاً بعشائر مسلحة ، اعتادت القتال منذ أجيال ، وذلك كان مما يسهل حملها على الثورة ، وسوقها إلى الحرب .

ثم ان « إمارة مكة المكرمة » كانت تتمتع بمركز تاريخي مهم ، يجعلها صالحة لإثارة الثورة وقيادتها . وعلى الخصوص ، فإن الأمير الأخير ـ الشريف حسين باشا ـ نفسه كان قد اكتسب شخصياً نفوذاً كبيراً خلال إمارته الطويلة . لأنه لم يترك فرصة تمر دون أن يستفيد منها لتقوية الامارة تجاه سلطة الولاية . وكل هذا كان يجعله أقدر وأكفأ الرجال على تزعم الثورة بصورة معنوية .

هذه العوامل المختلفة هي التي اقتضت بدء الثورة من الحجاز .

ولكن جيوش الثورة التي أخذت تتكون ـ لهذه الأسباب ـ في الحجاز ، لم تبق معتكفة على نفسها هناك ، بل إنها أخذت تتقدم نحو الشمال ، مرحلة مرحلة ، إلى أن تمكنت من دخول دمشق ، ومن التقدم إلى ما وراء دمشق ، لتعقيب الجيوش التركية حتى حلب وما وراء حلب .

إن وصول جيوش الثورة إلى دمشق قوبل في جميع أنحاء سوريا بحماس منقطع النظير . وصارت المدن السورية ترفع الأعلام العربية ، وتعلن انضمامها إلى الثورة ، وانصياعها لأوامر القيادة العربية ، حتى قبل أن تصل إليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل بن الحسين .

وحتى المدن اللبنانية نفسها قد اشتركت في هذه الحركة ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية ، والقيادة العربية لم تحتج إلى شيء غير إيفاد ضابط أو ضابطين مع نفر من قليل من الجنود إلى المدن المهمة ، بغية تنظيم الحركة فيها . .

تكونت الحكومة العربية في سوريا في هذا الجو من الحماس القومي الشديد ، وعملت كثيراً لتغذية هذا الحماس وتقويته .

استمر الحماس واستعر من دون عائق مدة سنتين . اختمرت خلالها فكرة القومية العربية ، واكتسبت قوة عظيمة ، وانتشرت انتشاراً كبيراً .

وتولدت في النفوس ، من جراء ذلك كله « وطنية عربية » صريحة ، متحررة من قيود نزعة « العثمانية الاسلامية » التي كانت تأخذ بخناق فكرة القومية العربية ، وتحول دون تبلورها وتشكلها بأشكال واضحة ، وتمنعها عن الانطلاق والاندفاع .

في الواقع إن المقررات التي اتخذها الحلفاء في مؤتمر سان ريمو بشأن الانتدابات ، والاجراءات العسكرية التي أعقبت تلك المقررات . . أنزلت على فكرة القومية العربية ضربات قاسية ، ولكنها لم تستطع القضاء عليها ، بل أن الفكرة حافظت على حيويتها ، على الرغم من الصدمات التي تلقتها ، وصارت الدافع الأصلي لروح المقاومة القومية التي تجلت في سلسلة الثورات التي قامت في سوريا والعراق وفلسطين .

ومما يجدر ذكره في هذا المضمار ، أن فكرة « الرابطة العثمانية الإسلامية » عادت إلى الظهور في بعض المحافل ، بعد انقراض الحكومة العربية في سوريا : لأن جماعة من الذين كانوا يعارضون فكرة القومية العربية ، ويروجون السياسة التركية ، صاروا يقولون : « هذه هي نتيجة الثورة على الدولة العثمانية ، لو لم تقم الثورة لما أتى الاحتلال » غير أن هذه الآراء كانت ظاهرة البطلان ، ولذلك لم يتعب القوميون في تفنيدها بحجج قوية .

استولت انكلترا على نصف العراق قبل قيام الثورة في الحجاز ، وأتمت احتلال العراق بأجمعه بعد ذلك ، دون أن تستعين بالثورة . وأما احتلال سوريا من قبل الجيوش الفرنسية ، فقد تم ـ في حقيقة الأمر ـ تنفيذاً لاتفاقات دولية سابقة ، بناء على انتصار الحلفاء على المانيا ومتفقيها ، فلا يحق لأحد أن يدعى أن الثورة هي التي سببت الاحتلال . بل بعكس ذلك ، يحق لنا أن نقول : إن الثورة هي التي أجلت الاحتلال طول هذه المدة . ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه انه خلال هذه المدة بذرت الثورة في النفوس كثيراً من البذور التي تحمل في طياتها أسباب التخلص من الاحتلال في مستقبل الأيام . ولو لم تقم الثورة لأصبحت حالة البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليه الآن . وأما مثل هؤلاء الذين يدعون الآن إلى الندم على الثورة كمثل من يغادر داراً آيلة للسقوط ، ثم عندما يتعرض إلى عاصفة هوجاء ، يقول : « يا ليتني كنت باقياً في الدار » ، غافلاً من أن الدار نفسها تهدمت من جراء تلك العاصفة ، وأنه لو كان بقي فيها لعرض نفسه إلى أخطار أشد وأعظم من التي يجابهها الآن . .

إن هذه القضايا صارت مدة من الزمن ، موضوع أحاديث ومناقشات في بعض المحافل الفكرية والسياسية .

وأنا شخصياً ، كنت دونت رأيي في هذا الموضوع سنة ١٩٢٠ في رسالة وجهتها إلى رئيس تحرير إحدى الجرائد التركية المشهورة ، رداً على مدعياته . وأرى من المفيد أن أنقل هنا بعض الفقرات من الرسالة المذكورة ، لكي أعطي فكرة واضحة عن

المسائل التي كانت تجول في الخواطر ، عقب استيلاء الفرنسيين على سوريا ، بعد يوم ميسلون :

هل يستطيع أحد أن يقول : لولا ثورة الحجاز ، لما انتصر الفرنسيون والانكليز على الألمان ، ولما استطاعوا أن يستولوا على هذه البلاد الإسلامية ؟ أنا لا أشك في أنه لا يمكن لأحد أن يدعي ذلك عن طريق الجد .

ولقد قال جمال باشا في إحدى خطبه : « إننا كدنا نستولي على مصر ، غير أن خيانة الشريف حسين منعتنا عن ذلك » . ولكن تلك الخطبة كانت من الخطب السياسية التي تستهدف خداع الرأي العام أثناء الحرب ، ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يحمل ما جاء فيها من المدعيات على محمل الجد .

لأن ظروف الحرب كانت قد ربطت مقدرات الدولة العثمانية ـ ومقدرات البلاد الإسلامية التي تسير من ورائها ـ بمقدرات ألمانيا . فكيف كان يمكن أن تؤثر حركة الملك حسين ، والحالة هذه ، في النتيجة النهائية ، بين هذه القوى الهائلة التي كانت تصطدم في ميادين هذه الحرب العالمية ؟ هل كان يمكن أن يتغير اتجاه الحرب ، من جراء نشوب الثورة في الحجاز ، أو عدم نشوبها ؟ وهل كان يمكن أن تكون لهذه الثورة من القوة والتأثير ما يؤدي إلى انتصار المانيا وانكسارها ؟

اعتقد أن الثورة العربية ، ما كان يمكن أن تؤثر تأثيراً يستطيع أن يغير مجرى الحرب ، فينزع النصر من أحد الطرفين ليأخذه الآخر .

إن انكسار الألمان واستسلامهم كان من الأمور المتحتمة ، نظراً إلى سير الوقائع العالمية ، سواء أقامت الثورة في الحجاز أم لم تقم . كما أن استسلام الدولة العثمانية أيضاً كان من النتائج التي لا بد من أن تلي انهيار القوى الألمانية ، سواء أثار عليها الشريف أم بقي مواليا لها .

إني أعتقد أن هذه الأمور من الحقائق التي ليس لانكارها من سبيل وإنه ليجدر بنا ـ بعد تقرير هذه الحقيقة ، على هذه الصورة ـ أن نتساءل : هل كان من الممكن أن تبقى سوريا مصونة من الاحتلال ، بعد انتصار الدول المتحالفة ، واستسلام الدولة العثمانية والجيوش الألمانية ، في جميع الجهات ؟

إن الاحتلال العسكري الذي منيت به مدن وبلاد كثيرة ، مثل ادرنه وبروسة وإزمير ، بالرغم من بُعدها عن ساحات القتال ، لا يترك لنا مجالاً لأي شك كان ، في الجواب عن هذا السؤال : لا ، إن سوريا ما كان يمكن أن تبقى مصونة عن الاحتلال ، بعد انتصار الحلفاء ، حتى ولو لم تقم أية ثورة في الحجاز .

ومما يؤيد حكمي هذا ، أن أنور باشا كان قد خطب في المجلس النيابي العثماني ، على أثر القلق الذي أظهره بعض النواب من تقدم الانكليز في العراق ، وقال ما معناه : أيها السادة ، يجب أن نواجه الحقائق وجها لوجه . إننا ربطنا مقدراتنا بمقدرات الألمان . فإذا انتصر الألمان خرجنا من الحرب سالمين ، حتى ولو كنا أضعنا بعض أقسام بلادنا خلال الحرب . لأن ألمانيا عندما تنتصر تعيد إلينا جميع تلك البلاد . أما إذا خرجت من الحرب مغلوبة على أمرها ، معاذ الله ، فإننا نخسر كل شيء ، حتى ولو بقيت بلادنا مصونة من كل احتلال . .

إن ما قاله أنور باشا آنئذ عن جميع البلاد العثمانية ، يصح بوجه خاص أن يقال في شأن سوريا إن مقدرات سوريا كانت ارتبطت بمقدرات الحرب العالمية ، فما كان يمكن أن تبقى سوريا مصونة من الاحتلال ، بعد انكسار الألمان واستسلام الدولة العثمانية .

«لكني أرى أن أخطو بضع خطوات أخرى في سبيل الفرضيات : ماذا كان يحل بسوريا لو لم تقم الثورة العربية ، ولو لم تدخلها جيوش تلك الثورة ؟

« لا شك في أن عدم قيام الثورة ما كان يؤثر في اتجاه الحرب ونتائجها تأثيراً يذكر . ولكنه كان يؤثر - حتما - في احوال البلاد السورية تأثيراً كبيرا : فإن الجيوش الأجنبية التي تقدم على احتلال سوريا بعد الحرب ، لما وجدت أمامها المقاومة التي وجدتها إلى الآن ، ولما جابهت الحكومة الوطنية التي تولدت من الثورة ، ولما اصطدمت بفكرة الحرية والاستقلال التي تغلغلت في نفوس الشعب بفضل هذه الثورة . ولاستطاعت لذلك أن تحتل البلاد وتحكمها بسرعة وبسهولة ، ولما وجدت نفسها مضطرة إلى بذل الجهود لاستئصال البذور التي زرعتها الثورة العربية ،ولإزالة الآثار التي تركها الاستقلال الموقت في نفوس الشعب . وإذن لكانت أحوال سوريا وسائر البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليه الآن . . . »[٢] .

ولذلك كله ، إن الدعايات التي قامت في تلك الأيام ضد الثورة العربية ، باسم « الرابطة العثمانية الإسلامية » لم تجد كثيراً من المريدين . ولا سيما فإن الحوادث التي توالت على تركيا نفسها ، لم تترك مجالا لانتشار أمثال هذه الدعايات ، لأن تركيا نفسها نبذت السلطنة ، فألغت الخلافة ، وأصبحت « تركية ، قومية » بكل معنى الكلمة .

ولهذا السبب نستطيع أن نقول : إن فكرة القومية العربية ، تخلصت من تأثيرات « الرابطة العثمانية » بصورة نهائية ، قبل أن يمضي على معاهدات الصلح مدة تستحق الذكر .

---

(٢) ساطع الحصري، يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت :مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) ، ص ١٧٣ - ١٧٥ .

ولكن فكرة « القومية » تعرضت بعد ذلك إلى أخطار جديدة ، هي التي تولدت من تقسيم البلاد العربية إلى دول عديدة ، ومن قيام نزعات الإقليمية من جراء هذا التقسيم . وأستطيع أن أقول : إن هذه الأخطار الجديدة ، فتحت في تاريخ « نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية » ، فصلا جديدا ، لمّا ينته بعد .

- ٣ -

إن الثورة العربيةَ كانت قامت ـ كما ذكرت ذلك قبلا ـ بغية ضمان استقلال الولايات العربية بأجمعها ، وبأمل تكوين دولة عربية مستقلة تجمع تلك الولايات تحت راية واحدة .

ولكن معاهدات الصلح ومقررات الانتداب قضت على هذا الأمل ، وقسمت الولايات العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية إلى سبع وحدات سياسية : إحداها تحت حكم أجنبي محض ، واثنتان منها مستقلتان استقلالا تاما ، والأربع الباقية ، تحت إدارات وطنية مقيدة بقيود الانتداب .

إن قيام هذه الدول العربية بهذه الصورة صار سبباً لتوليد « نزعات إقليمية » مرتبطة بكل دولة من هذه الدول . وهذه النزعات الإقليمية أخذت تعاكس فكرة « القومية العربية » وتعرقل سيرها ، بل تحاول ـ في بعض الأحيان وفي بعض الجهات ـ للقضاء عليها .

وتوالت الأحداث ، بعضها يقوي النزعات الاقليمية الخاصة ، وبعضها يغذي الفكرة القومية العامة ، والتنازع الذي قام بين هذه العوامل المتعارضة والمتعاكسة ، لا يزال مستمراً حتى الآن .

ولكي نفهم سير هذه الأمور حق الفهم ، يجدر بنا أن ندرس كل نوع من نوعي هذه العوامل على حدة ، ونتتبع صفحات تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ويجب علينا أن نلاحظ أولا ، أن النزعة الاقليمية تتمسك بالأمر الواقع ، وأما الفكرة القومية ، فتنزع إلى الأمل المنشود . النزعة الاقليمية ترتبط بالحدود المرسومة ، وتسعى لتحكيم هذه الحدود وتقويتها بمختلف الصور والأساليب ، في حين أن الفكرة القومية تعتبر هذه الحدود موقوتة ومحدودة ، وتشجع التيارات التي تجتاز بل تكتسح هذه الحدود .

وكل واحدة من هاتين النزعتين تستمد قوة من بعض الحوادث والأمور ، وتضطر إلى مغالبة بعض الحوادث والأمور الأخرى .

والنـزعة الاقليميـة تكون أشـد تأثيـراً في سواد النـاس ، وأكثر مـوافقة لمصـالح النفعيين . لأن للدولة معالم مشهودة وملمـوسة ، وسلطة فعليـة : لها علم خـاص يراه النـاس ، شرطـة خاصـة ، وجيش خاص ، وأوراق هـوية وجـوازات سفر خـاصـة ، وحكومة خاصة مع نقودها الخاصة ومجالسها الخاصة . في حين أن فكرة القوميـة ـ عند تعدد الدول ـ تكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية ، لأنها تبقى أمام هذه الدول ، بمثابة نزعة معنوية تجول في الخواطر وتختلج في الصدور .

ثم إن الدولة تسن القوانين وتنظم الاقتصاد وتـوجه الثقـافة . ولـذلك إن تعـدد الدول واختلافها يؤدي بطبيعة الحال إلى شيء كثير أو قليل من التبـاعد بـين الشعوب التابعة لها ، على الرغم من وحدة الأمة التي تنتسب إليها .

وكل هذا قد حدث فعلا في البلاد العربية ، بعد انقسامها إلى دول عديدة ، كل واحدة منها نشأت تحت شروط تختلف عن شـروط نشأة غيـرها ، بعضهـا دخلت تحت انتداب دولة تختلف عن الدولة التي انتـدبت على شقيقـاتها ، تحت شـروط تختلف عن شروط الانتداب التي فرضت على غيرها . ولذلك أخذت الشعوب التابعة لهـذه الدول تختلف وتتبـاعـد بعضهـا عن بعض ، من حيث التـنـظيمـات والتشكيـلات الإداريـة والقضائية والاقتصادية والثقافية التي تخضع لأحكامها .

هذا ، وقد تكوّن في كل دولة طائفة من الزعماء والحكام والساسة الذين أصبحوا مرتبطين بالأوضاع القائمة ، وصاروا يدعون إلى إبقاء ما كان عـلى ما كـان ، ويسعون للحيلولة دون تغيير الأحوال الراهنة .

وقد انضم إلى هذه العوامل الـداخلية ، بعض العـوامل الخـارجية أيضـا : فإن الدول المحتلة والمنتدبة ، لا ترتاح بوجه عام إلى تكتـل الشعوب العـربية . فهي تـرى من مصلحتهـا أن يستمر التباعد والتخالف بين هـذه الشعوب ، بـل يتفاقم ويتـأيـد ، ولذلك تبذل كل ما في استطاعتها للحيلولة دون انتشار فكرة القومية العربية .

وقـد اهتمت بذلـك فرنسـا بوجه خاص اهتمـاماً كبيـراً جداً، وحـاربت فكرة القومية العربية ، بكل وسائل الدعاية الخـداعة : « إن السـوريين ليسـو بعرب ، ولـو كانت لغتهم عربية . . واللبنانيون يختلفون عن العرب وعن السوريين في وقت واحـد ، انهم فينيقيون . ولا سيما المسيحيون منهم ، من أبعد الناس عن العرب والعروبة . لأنهم من أحفاد الصليبيين الذين كـانوا أتوا إلى سوريا ولبنان ، من مختلف البلاد الأوروبية ، ولا سيما من فرنسا » .

لقد سعى الفرنسيون ، طوال مدة انتدابهم على سوريا ولبنان لبث هـذه الافكار والآراء ، بـواسطة الصحـافة والمـدارس والوعظ . . واستـطاعـوا أن يؤثـروا في بعض

الناس ، ويجعلوهم دعاة للاقليمية ، وأعداء للقومية العربية .

ولكن . . العوامل التي ذكرتها آنفاً ، لم تسيطر على الموقف سيطرة كلية . لأنه كان هناك عوامل أخرى ، تعمل عكس ذلك تماما ، عوامل عديدة تقتحم الحواجز ، وتدفع إلى التعارف والتقارب . وتصارع عوامل التباعد .

إن تطور وسائط المواصلة تأتي في مقدمة هذه العوامل ، لأن افتتاح طريق السيارات ـ عبر بادية الشام ـ لعب دوراً هاماً في هذا المضمار . إنه قرب المسافات بمقياس كبير جدا : كان السفر من دمشق إلى بغداد يستغرق نحو ثلاثة أسابيع . ولكن بعد افتتاح طريق السيارات نزلت هذه المدة بغتة إلى يومين ، ثم إلى يوم ، ثم إلى ثلث اليوم . . وأما بعد تأسيس الخطوط الجوية ، قد أصبحت المدة نحو ساعتين ـ بل أقل من ساعتين .

ولا حاجة إلى البيان أن التطور الذي حدث بهذه الصورة في وسائل المواصلة أثر تأثيراً كبيراً في تقوية الفكرة القومية الشاملة ، وإضعاف النزعات الإقليمية الضيقة ، لأنه فسح مجالا واسعا للاتصالات الثقافية أيضا .

هذا ، ومما لا مجال للشك فيه ، إن حركة الاصطياف في لبنان أيضا لعبت دوراً هاما في هذا المضمار : إنها صارت من « العوامل المضادة للتباعد » لأنها ساعدت على زيادة التعارف والتقارب بين منتسبي الدول العربية المختلفة ، يجب أن نلاحظ أن أوضاع لبنان الجغرافية وأحواله المناخية ، جعلته مصيفاً طبيعيا للبلاد العربية ، لا سيما بعد تطور وسائل الانتقال والسفر . صار يجتمع كل سنة في ربوع لبنان جماعات كبيرة من العراقيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين ، مع عائلاتهم ، لقضاء فصل الصيف ، أو للاستجمام بوجه عام . ومن الطبيعي أن هؤلاء صاروا يتعرفون إلى لبنان واللبنانيين ، كما يخالطون بعضهم البعض ، على اختلاف الجوازات التي يحملونها والدول التي ينتسبون إليها . والتعارف الذي يتم بهذه الصورة يؤدي ـ بطبيعة الحال ـ إلى التآلف ، ويحدث تأثيراً معاكساً لعوامل التباعد التي ذكرتها سابقاً .

هذا ، ويجب أن أضيف إلى هذين العاملين « شبه ـ الماديين » ، العوامل المعنوية ـ كالصحافة والاذاعة ، والشعر والآداب والتمثيل ـ التي لا تقف عند الحدود السياسية ، بل تتعدى تلك الحدود ، وتنتشر بطبيعتها في مختلف البلاد الناطقة بالضاد .

وطبيعي ، أن كل الأمور التي ذكرتها آنفاً تعمل إلى تكوين شعور مشترك عام ـ يشمل مختلف الأقطار العربية ـ من غير أن يكون هناك ، من يقصد ذلك ويسعى إليه .

ولكن الأمر لم يبق محصوراً بحدود هذه العوامل « غير القصدية » ، بل انضم اليها بعض العوامل القصدية أيضاً :

قام جماعة من القوميين يؤلفون الأشعار والأناشيد ، ويلقون الخطب والمحاضرات ، وينشرون الكتب والمقالات . . لبثّ الفكرة القومية ، وإيقاظ الشعور القومي ، ولمحاربة النزعات الأقليمية مباشرة. وفضلا عن ذلك ، أخذ القوميون يؤلفون الجمعيات ويؤسسون النوادي ، لتوسيع نطاق هذه الأعمال ، وزيادة تأثيرها في الناس .

كما أن بعض الحكومات أخذت على عاتقها مهمة نشر فكرة القومية العربية مباشرة ، فأدخلت في مناهج مدارسها المختلفة الأبحاث التي تخدم الغاية المذكورة صراحة .

إن هذه الأعمال والمساعي ، كانت في بادىء الأمر تنحصر داخل كل دولة على حدة . إلا أنها صارت بعدئذ تجمع رجالا من دول مختلفة يعملون في جمعيات دائمة ، أو مؤتمرات مؤقتة .

وفي الأخير صارت الدول العربية نفسها تشترك في أمثال هذه الأعمال والمساعي .

وفي هذا الطور من القضية العربية ، أخذت مصر تلعب دوراً هاماً جداً . ولذلك أرى الآن أن أترك جانباً البلاد العربية التي انفصلت عن السلطنة العثمانية في الحرب العالمية ، لانتقل إلى بحث ما حدث في مصر قبلا .

- ٤ -

كانت مصر بقيت خارجة عن جميع التيارات السياسية التي ذكرتها قبلا ، حتى معاهدة لوزان تقريباً .

لأنها كانت انفصلت عن الدولة العثمانية انفصالا فعلياً منذ مدة طويلة ، وابتليت بمشاكل خاصة من جراء الاحتلال البريطاني منذ سنة ١٨٨٢ . ولهذا السبب لم تلتفت مصر إلى ما كان يحدث في البلاد العثمانية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص . ولا نغالي إذا قلنا انها كانت تجهل أحوال البلاد العربية ومشاكلها جهلا يكاد يكون مطلقاً ، ولهذا السبب ما كانت تتأثر بها ، ولا تحاول التأثير فيها .

ومن الغريب أنه في الوقت الذي كانت مصر لا تبالي بما يحدث في البلاد

العربية ، كان جماعات من مثقفي العرب تتجه بقلوبها وبأنظارها نحو مصر ، تنتظر منها أن تتزعم الحركة العربية . ورجال الدولة العثمانية كانوا يعرفون هذا الاتجاه ، فيسعون لعزل مصر عن سائر البلاد العربية بشتى الصور والأساليب . حتى إن الدول الغربية نفسها كانت تجد ترابطاً طبيعياً بين القضية المصرية وبين قضايا سائر البلاد العربية .

وللبرهنة على ما قلته آنفاً ، أود أن أذكر بعض الوقائع ، مستندا إلى مذكرات ووثائق رسمية :

(أ) معلوم أن انكلترا عندما احتلت مصر ، طلبت من الدولة العثمانية أن تشترك معها في هذا الاحتلال ، لضمان استتباب الأمور بسرعة . والدول المعارضة لانكلترا أيضاً حبذت إرسال جنود عثمانية إلى مصر ، لكي لا تنفرد انكلترا بهذا الاحتلال . ولكن على الرغم من كل ذلك ، أحجمت الدولة العثمانية عن إرسال الجنود ، وتركت انكلترا تنفرد بالاحتلال ، وتتصرف في الأمر كما تشاء . .

لماذا ؟ إني لم أعثر في الكتب العربية التي طالعتها على جواب عن هذا السؤال ، كما أني لم أجد في الكتب الفرنجية التي اطلعت عليها أيضاً ما يوضح عوامل الخطة التي سلكتها الدولة العثمانية في هذا المضمار .

ولكني وجدت في المذكرات التي نشرها الصدران الأعظمان سعيد باشا وكامل باشا ـ وكانا قد تناوبا الحكم خلال أزمة احتلال مصر ـ إشارات عديدة تكشف النقاب عن هذا اللغز الغريب :

يتبين من هذه المذكرات ، أن الوزارة القائمة عندئذ ، قررت تلبية طلب الدول في إرسال جيش عثماني إلى مصر ، لتهدئة الأحوال . ووضعت الخطة اللازمة لنقل قسم من القوى المرابطة في الشام . على وجه الاستعجال . والسلطان عبد الحميد وافق على ذلك في بادىء الأمر ، ولكنه عدل صباح اليوم التالي ، قائلا : « أخشى أن يؤدي ذلك إلى عواقب خطيرة . فإن الجنود الذين يذهبون إلى مصر قد يعجبون بها ، وينجذبون إليها ، ويتأثرون بها . وعندما يرجعون إلى بلادهم ، لا يرتاحون الينا . . » وتؤكد مذكرات الصدرين الأعظمين ، أن السلطان عبد الحميد ، ظل متمسكا بهذا الرأي ولم يتخل عنه بعد ذلك أيضا .

ويظهر من ذلك بكل وضوح وجلاء : أن الخوف من تأثير مصر ، هو الذي كان حال دون إرسال الجنودالعثمانيين في تلك الأيام الحرجة من تاريخ مصر .

(ب) في الكتاب الرسمي الذي أصدره جمال باشا عن أعمال ديوان الحرب

العرفي المتشكل في عالية ، صورة كتاب مرسل من قنصل فرنسا إلى سفيرها في الأستانة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٣ ، يدل على مبلغ تخوف فرنسا من تأثير مصر في سوريا .

إذ جاء في مقدمة الكتاب ما يلي : « شاع منذ أيام أن البرنس عمر طوسون باشا المصري ، كلف لأن يكون والياً في سوريا . ولكنه رد هذا التكليف . غير أن هناك أصراراً لأجل إقناعه على الموافقة » كما جاء فيه : « غير أن تعيين طوسون باشا ، على فرض تحققه ، سيكون ضربة مدهشة على نفوذنا في سوريا». وجاء في آخر الكتاب: «إن تعيين هذا البرنس يكون مضراً بحقنا، بقدر ما يكون مضراً تعيين رجل ألماني، بل أشد تأثيراً».

يلاحظ أن السياسي الفرنسي كان يعتبر ولاية أمير مصري على سوريا ، أشد ضرراً لمنافع فرنسا من ولاية رجل ألماني عليها ! . .

(ج) في الكتاب الرسمي نفسه ، يوجد بعض التفاصيل عن التهم الموجهة إلى شكري العسلي :

« انه ألقى خطاباً في مصر ، في ميدان إبراهيم باشا . وأثناء خطابه أشار إلى تمثال إبراهيم باشا فقال: «إلى أين يشير هذا التمثال؟» واستمر في خطابه قائلا: «إن مصر والشام اختان ، بينهما رابطة الدين واللسان والعنصرية. وهذا التمثال يشير بيده إلى البلاد الشاملة».

هذا ، ومما يجب ذكره في هذا الصدد ، أن الديوان العرفي حكم على هذا الرجل بالاعدام ، وتم تنفيذ الحكم في حقه شنقاً في دمشق الشام .

أظن أن هذه الأمثلة تكفي للبرهنة على ما قلته آنفاً .

ومع هذا أرى أن أشير إلى واقعة أخرى أيضاً :

عندما اعتزم خديوي مصر عباس حلمي باشا السفر إلى الحجاز ، لأداء فريضة الحج ، ساور السلطان عبد الحميد وحاشيته قلق شديد ، حملهم على اتخاذ تدابير عديدة ، وعلى استخدام جيش من الجواسيس ينتشرون في البلاد التي سيزورها الخديوي ، وذلك خوفاً من قيام حركات تؤدي إلى انتقال الخلافة من الآستانة إلى القاهرة ! .

هذا وعندما كانت تجري الحوادث التي ذكرتها آنفاً . . . عندما كانت تتجه أنظار جماعات المثقفين في الولايات العربية العثمانية نحو مصر اتجاهاً طبيعياً . . . وعندما كان يلاحظ هذا الاتجاه كثيرون من رجال السياسة ـ عثمانيين وغير عثمانيين ـ . . .

كانت مصر غير مكترثة بكل ذلك غير منتبهة إليه . لأنها كانت منشغلة بمشاكلها الخاصة ، معتكفة على نفسها .

ونفسها هذه ، كان تتنازعها تيارات متنوعة ، متضاربة : جماعة تقول إن مصر فرعونية ، وأخرى تقول : بل إنها إسلامية ، وأخرى تقول : لا هذا ولا ذاك ، إنما هي مصرية . وجماعة تمد بصرها إلى خارج حدود مصر وتتوجه نحو الآستانة ، زاعمة أن مصر لا تزال عثمانية ، وأنها ستتخلص من الاحتلال البريطاني بفضل العثمانيين وجماعة أخرى تتكلم عن الرابطة الإسلامية العامة ، وأخرى تكتب وتخطب في الرابطة الشرقية الشاملة . . ولكن . . بين هذه الجماعات العديدة المتنوعة . لا تقوم جماعات تلفت الأنظار إلى الرابطة العربية . لأن العالم العربي - في نظر ساسة مصر ومفكريها - كان مندمجاً ، عندئذ ، في السلطنة العثمانية ، وفي العالم الاسلامي ، وفي دنيا الشرق . . . لا يتميز فيها بكيان خاص .

ولا نغالي إذا قلنا لذلك : عندما قامت الثورة العربية في الحجاز ، ما كانت مصر تعرف شيئاً يذكر عن القضية العربية ، إنها كانت تجهل المشاكل التي كانت قائمة في الولايات العربية ، والمفاوضات التي كانت جرت لمعالجة هذه المشاكل . ولذلك ، توهمت مصر ، أن الثورة التي قامت بغتة إن هي إلا وليدة مطامع شخصية ، ونتيجة دسائس إنكليزية ؛ وتحت تأثير هذا الوهم استنكرت مصر الثورة العربية ومقتتها . وصارت تكره العرب والعروبة من أجلها .

ولكن للطبيعة أحكام . فكان من الطبيعي أن تنجلي الحقائق ، بمرور الزمان ، الواحدة بعد الأخرى . وأن تجد مصر نفسها ، بعد معاهدة لوزان ، مجاورة لعدة دول ووحدات سياسية ، انفصلت من السلطة العثمانية المنقرضة بصورة نهائية . وكان من الطبيعي أن تتأسس بين مصر وبين تلك الوحدات السياسية علاقات قنصلية فسياسية ، واقتصادية وثقافية ، وأن تتعرف مصر إلى حقيقة تلك البلاد شيئاً فشيئا ، وأن تنتبه الى روابط التاريخ واللغة والتقاليد التي تربطها بها . . وكان من الطبيعي أن تشعر مصر في آخر الأمر ، بأن هناك رابطة تستدعي النظر والاهتمام أكثر من الرابطة الاسلامية العامة والرابطة الشرقية الشاملة ، هي : رابطة القومية العربية .

أخذت مصر تهتم بالقضايا العربية خلال الربع الثاني من هذا القرن ، ولا سيما بعد منتصف العقد الثالث منه .

إن اشتراك مصر في حركات القومية العربية ، فتح في « تاريخ نشوء الفكرة القومية عند العرب » ، فصلا جديدا ، يدل على طور جديد .

في هـذا الطور ، لم تبق الفكـرة القوميـة مـوضـوع بحث واهتمـام في المحـافـل والجمعيات الخاصة بكل دولة من الدول العربية على حدة ، بـل انها صارت مـواضع بحث واهتمام في جمعيات وجماعات تتألف من منتسبي جميع الدول العربية أيضاً .

والمؤتمرات الطبية العربية التي صارت تنعقد تقريبا كل سنـة منذ سنـة ١٩٣٧ ، والاتحاد العام للجمعيات الطبية العربية الذي تـأسس سنة ١٩٤١ ، ومؤتمـر المحامـين العرب الذي انعقد سنة ١٩٤٤ ، ومؤتمر المهندسين العرب الذي اجتمع لأول مرة سنة ١٩٤٥ . كان من أهم مظاهر هذا التيار الجديد .

والمؤتمرات العربية العامة لم تبقَ منحصرة بشؤون العلم والثقـافة وحـدها ، بـل صارت تتناول الأمور السياسية أيضاً : المؤتمر الفلسطيني العربي العام ، الذي انعقد في بلودان سنة ١٩٣٧ ، جمع وفودا وأعضاء من جميع الأقطار العربية ، للنـظر في التدابـير التي يجب اتخاذها لمكافحة الصهيونية .

هذا ، وبعد هذه المؤتمرات الشعبيـة ـ صارت الحكـومات أيضـاً تشعر بضـرورة التعاون والتعاضد لصيانة المصالح العربيـة المشتركـة . ومؤتمر المـائدة المستـديرة الـذي انعقـد في لندن سنـة ١٩٣٩ لمناقشـة قضايـا فلسطين كـان أول مظهـر من مظاهـر هذا الشعور . لأن المؤتمر المذكور جمع ممثلين رسميين عن جميع الدول العربية .

ولا حـاجـة الى القـول ، إن جميـع هـذه الاجتمـاعـات والتشكيـلات الشعبيـة والحكومية المتفرقة والمؤقتة ، كان من الطبيعي أن تمهد السبل إلى منظمة دائمة ، تتولى تنسيق شؤون الدول العربية .

إن قضـايا فلسـطين من جهة ، والأزمـات الشديـدة التي اجتاحت العـالم العربي خلال الحرب العـالمية الثـانية من جهـة أخرى . . . جعلت الحكـومات العـربية تشعـر شعوراً قوياً بضرورة توثيق التعاون فيما بينها .

ولا حاجة إلى القول ان هذا الشعور القوي هو الذي ساعد على تكوين جـامعة الدول العربية .

ومن المعلوم أن الجـامعة المـذكورة تكـونت بصـورة رسميـة سنـة ١٩٤٥ ، بعـد مشاورات ومذكرات جرت سنة ١٩٤٤ .

ولكن . . . ماذا حدث بعد ذلك ؟ ماذا عملت جامعة الدول العربية ؟ ماذا كان تأثيرها في نشوء فكرة القومية العربية ؟

هذه أسئلة هامة ولا شك ، غـير أني لن أحاول الإجـابة عليهـا هنا . ذلـك

المدة التي مضت على تأسيس جامعة الدول العربية ، لم تبلغ بعد ثلاث سنوات(٣) . وهذه المدة غير كافية لإخراج القضايا عن نطاق الشؤون السياسية ، وإدخالها في ساحة الأبحاث التاريخية .

وأنا مضطر هنا ، للتوقف عند الحدود التي تنتهي فيها مهمة الأبحاث التاريخية . . لأني ألقي هذه المحاضرات تحت رعاية كلية جامعية ، فيترتب علي أن أتجنب الخوض في غمار القضايا السياسية .

ولذلك أختم أبحاثي هذه بذكر تأسس جامعة الدول العربية ، دون أن أتكلم عن أعمالها .

ومع هذا ، أرى أن أقول كلمة موجزة عما اعتقده في مستقبل « فكرة القومية العربية » ، قبل أن أختم هذه السلسلة من المحاضرات :

مستقبل
فكرة القومية العربية

أظن أن كل من يقارن بين أحوال العالم العربي الآن ، وبين الأطوار التي مرت عليها البلاد التي استعرضنا سير نشوء الفكرة القومية فيها قبلا . . يضطر إلى التسليم بأن فكرة « القومية العربية » لم تُتِمَّ بعدُ نشوءها : أنها لا تزال في حالة نزاع وكفاح مع النزعات الأقليمية ، انها لم تتغلب على تلك النزعات ، ولكنها لمّا تستسلم إليها، ولمّا تكف عن مصارعتها ومكافحتها.

ماذا سيكون نتيجة الصراع القائم الآن بين فكرة القومية العربية العامة وبين النزعات الأقليمية الخاصة ؟

إن ما لاحظناه من الاتجاه الثابت في تاريخ نشوء فكرة القوميات ، عند الأمم الغربية والشرقية التي تكلمت عنها في المحاضرات الخمس الماضية ، لا يترك مجالاً للشك في الجواب الصحيح الذي يلائم هذا السؤال :

ان الغلبة ستكون ـ في آخر الأمر ـ إلى فكرة القومية العربية العامة .

هناك أمران هامان يجب أن لا يغربا عن البال في هذا المضمار :

---

(٣) القيت هذه المحاضرة في أوائل سنة ١٩٤٨ .

أولا : يجب أن نلاحظ أن الفكرة القومية ، تتمتع بقوة ذاتية ، انها تدفع إلى العمل والكفاح ، عندما تدخل العقول وتستولي على النفوس ، انها من « الفكر القوّانية » idées — forces التي تحرك الهمم وتسير الجماهير ، وتدفع الناس إلى البذل والتضحية عند الاقتضاء .

ثانياً : يجب أن نلاحظ أن العصر الذي نعيش فيه أصبح خليقاً بالتسمية بعصر التكتلات الكبيرة ، لأن التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية وفي الوسائل الحربية ، صارت تحمل الأمم على التكتل ، ولو كانت متباينة اللغة والتاريخ والتقاليد . . . فليس من المعقول أن تترك شعوب الأمة الواحدة منفصلة ومتفرقة .

ولذلك قلت : إن الغلبة ستكون في آخر الأمر إلى فكرة القومية العربية العامة .

وأما النزعات الأقليمية الخاصة ، فيبدو لي بأنها ستتلاشى فتزول في بعض البلاد ، ولكنها ستبقى في بعض البلاد الأخرى ، بعد أن تتطور تطوراً أساسياً ، تصبح معه خاضعة لفكرة القومية العربية العامة ، ومقتصرة على الشؤون الخاصة التي لا تتنافى مع مستلزمات القومية العربية الأصلية .

واليد العليا ستكون للقومية العربية العامة على كل حال .

هذا ما نستطيع أن نجزم فيه . على ضوء أبحاث تاريخ القوميات العام .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩. وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية ـ البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

الطبعة الثانية

4

او ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي